الأبعاد الجغرافية للوحدات الاجتماعية بمحافظة المنوفية دراسة في جغرافية الخدمات

د/ موسى فتحي موسى عتلم
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد
كلية الآداب جامعة المنوفية

الملخص

تعد الخدمات الاجتماعية من الموضوعات المهة التي تتصدى لها الدراسات الجغرافية، ويركز البحث على دراسة الأبعاد الجغرافية للوحدات الاجتماعية، حيث قدم البحث تطورها وتوزيعها الجغرافي، وخصائص المستفيدين من خدماتها، ومؤشرات قياس كفاءتها، ودرجات رضا المستفيدين عن خدماتها، وتشخيص مشكلاتها، وتقديم مقترحات لحلها.

وبلغ عدد الوحدات الاجتماعية بمحافظة المنوفية ١٠٩ وحدة، وشهد عددها نمواً واضحاً من ٩٤ وحدة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٩ وحدة عام ٢٠١٩ .

وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج، منها تباين التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية، وتباين معدل خدمتها ومعدل تباعدها ، وتباين درجات رضا المستفيدين عن خدماتها، كما رصد البحث بعض المشكلات التي تواجهها منها تدني تحديث هذه الوحدات، وضعف المبالغ المصروفة للمستفيدين، وزيادة نصيب بعض الوحدات من السكان، وقدم البحث بعض المقترحات منها الارتقاء بكفاءة العاملين، وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتحسين البنية الأساسية للوحدات، وإنشاء وحدات جديدة في المناطق التي تشهد ضغطاً سكانياً، وسرعة الاستجابة لمقترحات وشكاوى المستفيدين.

The Geographical Dimensions of Social Units in Menoufia Governorate

A study in Geography of Services

Abstract

Social services are an important topic in geographical studies. The research focuses on studying the geographical

dimensions of social units, the research presents its evolution, geographical distribution, the characteristics of beneficiaries of its services, indicators of measuring their efficiency, degrees of satisfaction of beneficiaries with their services, diagnosing their problems, and submitting proposals for their solution.

Number of social units in Menoufia Governorate reached 109 units. Number of social units witnessed a clear growth from 94 units in 2000 to 109 units in 2019.

The research ended with a set of results, including the variation in the geographical distribution of social units, the variation in the service rate and the rate of their spacing, and the degree of satisfaction of the beneficiaries with their services.

The research also monitored some of the problems like low modernization of these units, the weak amounts spent for beneficiaries, and the increase in the share of some units of the population. The research presented some suggestions, including improving the efficiency of workers, training them in the use of advanced technology, improving the infrastructure of the units, establishing new units in areas experiencing population pressure, and quickly responding to the complaints of the beneficiaries

مقدمة:

تمثل الخدمات الاجتماعية أهمية كبيرة لدى غالبية سكان المحافظة، لاسيما الأشد احتياجاً لهذه الخدمات، حيث يتيح توفير بعض الخدمات الاجتماعية للسكان الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي، في ظل الطابع الاقتصادي الزراعي بالمحافظة، الذي يعكس بعض ملامح الفقر التي يعاني منها نسبة كبيرة من السكان، وسوء توزيع الدخل، وتقزم حجم الحيازة الزراعية، وانخفاض مستوى المعيشة، فالخدمات الاجتماعية يمكن النظر إليها أنها خدمات للرعاية الإنسانية، تهتم برفاهية الأفراد ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، أو تحسين نوعية حياتهم.

وتعد الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لأفرادها ضمن المؤشرات الرئيسة للتنمية، فالدول الغنية تخصص نسبة أكبر من الناتج القومي بها لتوفير الخدمات المختلفة، مما ينعكس على ارتفاع متوسط الأعمار، وتزايد نسبة المتعلمين، وتقليل حدة الفقر، ويترتب على ذلك كله تزايد إنتاجية الأفراد وتحقيق معدلات إنتاج اقتصادي تفوق الدول الفقيرة التي تعجز عن توفير تلك الخدمات لمواطنيها(أبو عيانة، ٢٠١٤، ص٣٦٣).

وتستهدف الخدمات الاجتماعية الإشراف على تنظيم الأنشطة الاجتماعية للأفراد والجماعات وكافة الشرائح الاجتماعية؛ بغرض الوصول إلى أقصى العوائد الاجتماعية للجهود المبذولة والاستثمارات المرصودة في هذا المجال(مصيلحي،٢٠٠١، ص٢١٤)، كما تستهدف الرعاية الإنسانية وحماية الأفراد والأسر المعيشية خلال الفترات التي لا يستطيعون القيام بها بعمل مأجور، أو الحصول على دخل كافٍ لتأمين سبل معيشتهم(سيد أحمد، ٢٠١٦، ص٤٧٢)، حيث تعد الرعاية الاجتماعية أحد أدوات محاربة الفقر والحرمان(سيد، ٢٠١٩، ص٢).

وتصنف الخدمات إلى خدمات أساسية وخدمات غير أساسية، وخدمات محلية وأخرى غير محلية، كما تقسم إلى خدمات التوزيع وخدمات الإنتاج والخدمات الاجتماعية والخدمات الشخصية (Nagle,G, 2003,p.325)، وتصنف مصر الخدمات إلى الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، كما تصنف حسب طبيعتها إلى خدمات اقتصادية وهندسية واجتماعية وشخصية وخدمات عامة، كما تصنف حسب المستوى الجغرافي إلى خدمات محلية وإقليمية وقومية ودولية(الديب، ٢٠٠٦، ص٨٧٥)، ويمكن تصنيف الخدمات الاجتماعية أنها من الخدمات المحلية، ومن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة مجاناً، أو بأجر رمزي(البغدادي،١٩٩٤، ص٢٦٥).

ويتزايد الاهتمام بالخدمات في ظل تحول المجتمع إلى ما يمكن تسميته بمجتمع الخدمات، حيث تطورت جغرافية الخدمات لتواكب الخدمات المستحدثة، فلم يعد دورها دراسة الخدمات الإنتاجية أو الاقتصادية فقط، بل امتد إلى الخدمات الاجتماعية(Adam, T,2002,p.797)، حيث تشهد الخدمات زيادة أعداد العاملين بها، وزيادة الطلب عليها؛ لتلبية حاجة السكان لهذه الخدمات (Rubenstein,J, 2003, P.283).

وتصنف الوحدات الاجتماعية ضمن الخدمات الاجتماعية المحلية، حيث توجد بعض الخدمات الاجتماعية ذات الطابع المركزي مثل: مؤسسات رعاية الأطفال المحرومين والإدارات الاجتماعية، كما توجد بعض الخدمات ذات الطابع الإقليمي مثل: مؤسسات رعاية الصم والبكم، ومراكز التأهيل الاجتماعي، ومؤسسات رعاية وتأهيل المكفوفين(الهيئة العامة للتخطيط العمراني،٢٠١٥، ص٢٣).

وتتصف الدراسات الجغرافية للخدمات الاجتماعية بمحدوديتها بالمقارنة بغيرها من الخدمات، كالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية...، رغم الأدوار العديدة التي تقدمها الخدمات الاجتماعية في دعم وتنمية مجتمعاتها المحيطة، الأمر الذي جعل الباحث يتجه إلى دراسة الوحدات الاجتماعية باعتبارها الموطن الرئيس لتقديم الخدمات الاجتماعية الحكومية بالمحافظة.

وتمثل الجغرافيا واحدة من العلوم التي لها دورها في دراسة الخدمات الاجتماعية، ولا تركز على دراستها دراسة منعزلة، بل تدرس البيئة الطبيعية والبشرية لها(Andrews,G, 2019,p.2)، وتعد الوحدات الاجتماعية حجر الزاوية في التواصل بين المواطنين وجهات وزارة التضامن الاجتماعي، ولم يعد دورها يقتصر على إجراء البحوث الاجتماعية أو تقديم المساعدات، أو تسهيل إجراءات دعم الأسر غير القادرة، بل إن دورها صار أكثر حيوية في ظل توسع الحكومة في برامج الدعم الاجتماعي للأسر الأكثر احتياجاً، باستحداث برنامجي تكافل وكرامة اللذان حققا انتشاراً كبيراً في السنوات الأخيرة.

من هنا يأتي دور الوحدات الاجتماعية بصوره المختلفة التي تتضمن الدعم المادي وغير المادي للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً، في إطار مجموعة من القواعد المنظمة لعملها، حيث بلغت نسبة الفقراء في المنوفية٢٥% مقابل٣٢.٥% للمتوسط القومي عام٢٠١٨/٢٠١٩، وجاءت المنوفية في المرتبة العاشرة في نسبة الفقراء بين محافظات الجمهورية(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩)، كما جاء ترتيب المحافظة في دليل التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠١ في المرتبة

الحادية عشرة ، وتأخر ترتيبها عام ٢٠١٠ إلى المرتبة السادسة عشرة بقيمة ٠.٧٣، واستقرت في المرتبة الخامسة عشرة عام ٢٠١٥، حيث بلغت قيمة الدليل ٠.٧٥٣ .

كما تتزايد أهمية الخدمات الاجتماعية بالمحافظة في ظل وجود مجموعة من العوامل، لعل من أهمها التقزم الحيازي، حيث بلغت نسبة عدد الحيازات القزمية(أقل من فدان) ٧٩.١%، في المقابل فإن نسبة مساحتها بلغت ٤٠.٩% عام ٢٠١٩، أي أن نحو أربعة أخماس الحائزين بالمحافظة يحوزون نحو خُمسي المساحة، ويرتبط بتلك الفئة النسبة الأكبر من الفقراء بالمحافظة، في ظل اعتماد المحافظة على النشاط الزراعي كمصدر رئيس للدخل، وعدم وجود مصادر إضافية أو بديلة(مديرية الزراعة بالمنوفية، والنسب من حساب الباحث)، ومن أهم القضايا التنموية بالمحافظة ضعف القواعد الاقتصادية بالريف، وارتفاع نسبة الفقر، وارتفاع نسبة الأمية، وعدم العدالة في توزيع الخدمات(الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧، ص٣٤)، ويتركز نحو ٧١.٤% من المتعطلين بريف المحافظة عام ٢٠١٧، الأمر الذي يعكس ضرورة توجيه جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية نحو ريف المحافظة، كما أن نحو خُمسي العاملين بالمحافظة لا يعملون عملاً دائماً، مما جعلهم يفتقدون إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، والنسب من حساب الباحث)٠

ورغم تعدد مؤسسات تقديم الخدمات الاجتماعية بالمحافظة، فإن الوحدات الاجتماعية تعد أهمها؛ لأنها الجهة الحكومية الأهم في تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها حلقة الوصل بين المستفيدين والجهات الحكومية الداعمة، وبلغ عدد الوحدات الاجتماعية بالجمهورية٢٦١٤ وحدة بمعدل٣٦٢٦٦ نسمة/وحدة عام٢٠١٩، وبلغ عددها بمحافظة المنوفية١٠٩ وحدة، بنسبة٤.٢% من الجمهورية، وسجل نصيب الوحدة من السكان بالمحافظة نحو٣٩٤٦٤ نسمة/وحدة، وجاءت المنوفية في المرتبة الثامنة من حيث نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان عام ٢٠١٩ (اعتماداً على نشرة الخدمات الاجتماعية ومركز معلومات محافظة المنوفية)٠

منطقة الدراسة٠

تعد محافظة المنوفية منطقة الدراسة، وهي محافظة ريفية، حيث بلغت نسبة سكان الريف بها نحو ٧٩.٣% مقابل ٥٧.٨% لمصر عام ٢٠١٩، وتتألف المحافظة من تسعة مراكز إدارية، تتكون بدورها من عشرة مدن و٣١٦ قرية، وبلغ عدد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة عام ٢٠١٩

نحو١٠٩ وحدة بكثافة٠.٠٤ وحدة/ كم٢، وتنتشر هذه الوحدات في ١٠٤ ناحية من نواحي المحافظة بنسبة ٣٣.٣% من نواحي المحافظة، بمعدل٠.٣٣ وحدة اجتماعية/ ناحية من نواحي المحافظة، ويتباين التوزيع الجغرافي لهذه الوحدات بمراكز ونواحي المحافظة، كما تتباين هذه الوحدات في نصيبها من السكان وتباعدها والنواحي التي تخدمها وبعض المتغيرات الأخرى، ويوضح الشكل (١) الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة المنوفية عام ٢٠١٩ ٠

شكل (١) الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة المنوفية عام ٢٠١٩ ٠

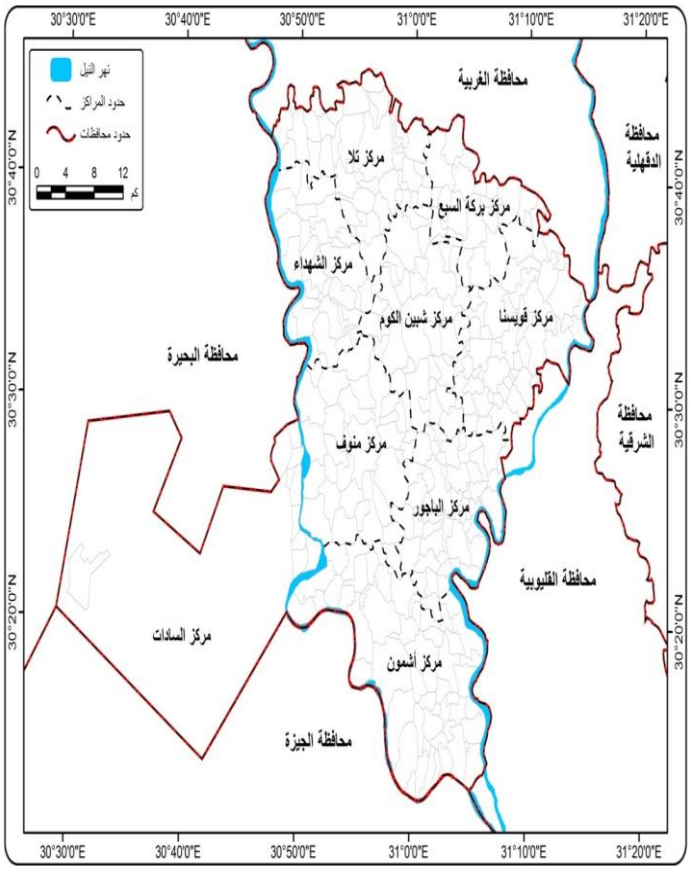

الدراسات السابقة:

رغم أهمية الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية في محيطها الجغرافي، إلا أنها لم تحظ بدراسة جغرافية مستقلة توضح جوانبها المختلفة على حد علم الباحث، كالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، ومن الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة دراسة (المكاوي) عام٢٠١٣ التي عرضت دراسة تقويمية لتطوير الوحدات الاجتماعية بالدقهلية، من أجل التعرف على عليات التطور التي شهدتها هذه الوحدات، وأثر عمليات التطوير على الأدوار التي تقوم بها وعلى المستفيدين، وعرضت دراسة(عبد الراضي)عام ٢٠١٥ فعالية خدمات الضمان الاجتماعي بالتطبيق على أسوان، من خلال التطبيق على عينة من المستفيدين لمعرفة درجات رضاهم عنها، ومدى تحقيق إشباع احتياجاتهم المختلفة من هذه الخدمات، وقدمت دراسة (محمد) عام ٢٠١٧ جودة برنامج الضمان الاجتماعي بمحافظة الفيوم، من خلال دراسة خصائص المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، ودرجات رضاهم عنها، والمشكلات التي تواجه تحقيق هذه البرامج لأهدافها، كما قدمت دراسة (نصر)عام ٢٠١٨ التقنيات الاجتماعية وتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر، حيث تناولت أهمية استخدام التقنيات الحديثة، مثل بطاقة الدعم الذكية في ضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتحقيق الفعالية في استخدام الدعم، وتناولت دراسة(سيد) عام ٢٠١٩ التقييم الجغرافي للجمعيات الأهلية بمحافظة الجيزة، من خلال دراسة تطورها وتوزيعها وكفاءتها، وخصائص المستفيدين من خدماتها ، والخدمات التي تؤديها.

أهداف البحث.

استهدف البحث دراسة بعض الجوانب الجغرافية للوحدات الاجتماعية بمحافظة المنوفية، من خلال دراسة تطورها، وتوزيعها الجغرافي بين المراكز، وبين حضر المحافظة وريفها، ومعدلات تباعدها وكثافتها ونصيب السكان منها، والتعرف على بعض خصائص المستفيدين من خدماتها، ودراسة بعض مؤشرات قياس كفاءة الخدمات التي تؤديها، ودرجات رضا المستفيدين عنها، وتشخيص المشكلات التي تواجهها، وتقديم بعض المقترحات للتغلب على هذه المشكلات.

مصادر بيانات البحث.

تتسم البيانات الخاصة بالوحدات الاجتماعية والخدمات التي تؤديها بندرتها وصعوبة الحصول على المتاح منها، ومن أهم مصادر البيانات التي اعتمد عليها البحث: مركز معلومات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة المنوفية،

والإدارات الاجتماعية بمراكز المحافظة، ونشرة الخدمات الاجتماعية في مصر، والدراسة الميدانية التي قام بها الباحث على عينة من المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بالمحافظة، ومقابلة العديد من العاملين بالوحدات الاجتماعية والمستفيدين منها بالمحافظة للتعرف على مشكلاتهم ورؤيتهم لتطوير وتنمية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هذه الوحدات.

مناهج الدراسة وأساليبها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الموضوعي الذي يتناول الجوانب الجغرافية للوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، ومنهج التحليل المكاني الذي يركز على دراسة التوزيع الجغرافي لهذه الوحدات، وبعض خصائصه، كما اعتمدت على المنهج السلوكي الذي يستهدف التعرف على درجات رضا المستفيدين عن الوحدات الاجتماعية والخدمات التي تقدمها.

ومن الأساليب التي اعتمدت عليها الدراسة الأسلوب الكمي من خلال الحصول على البيانات التي تم إتاحتها، وإدخالها على الحاسوب ومعالجتها وتحليلها؛ لاستخراج الكثير من المعلومات من خلال تطبيق معامل التوطن ومعامل الارتباط ومعدل التباعد وكثافة الوحدات الاجتماعية ومعدل النمو والانحراف عن سنة الأساس، والأسلوب البياني من خلال رسم مجموعة من الأشكال البيانية التي لها أهميتها باستخدام برنامج Excel، والأسلوب الخرائطي من خلال الاستعانة ببرنامج ARC GIS في رسم خرائط البحث، حيث تمثل الخريطة أحد أهم الوسائل للتعبير عن الخدمات الاجتماعية وتحديد التباين والفجوات المكانية في توزيعها وفي كفاءتها(Brent,N,2011,p.23)، بالإضافة إلى الأسلوب الميداني الذي يكتسب أهميته في موضوع البحث الذي تطلب إعداد نموذج استبيان، تم توزيعه على عينة عشوائية من المستفيدين بخدمات الوحدات الاجتماعية بلغ عددهم١٨٠ مستفيداً بالحضر، و٤٩٥ مستفيداً بالريف، بإجمالي ٦٧٥ نموذجاً، وتم إجراء الاستبيان في شهر نوفمبر٢٠١٩، ولولا عزوف الكثير من المستفيدين عن تعبئة الاستبيان لارتفع عدد الاستمارات عن ذلك بكثير، وتم بعد ذلك تفريغ هذه النماذج والتوصل إلى النتائج باستخدام الحاسوب.

إشكالية البحث وتساؤلاته.

تنطلق إشكالية البحث من تعدد الأدوار التي تؤديها الوحدات الاجتماعية لمحيطها الاجتماعي، ورغم ذلك لم تحظ بدراسات جغرافية مستفيضة تبرز التقييم الجغرافي لها، وخدماتها التي تقدمها، ومن ثم فإن البحث يمثل محاولة للتعرف على بعض الجوانب الجغرافية لها التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات الأكثر تركيزاً .

ويطرح البحث بعض التساؤلات التي يحاول الإجابة عليها:

- هل تشهد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة تطوراً في أعدادها؟
- هل يتباين التوزيع الجغرافي لهذه الوحدات، وما هي أبرز ملامح هذا التباين؟
- ما هي أبرز الملامح الجغرافية لهذه الوحدات، وما هي الخدمات التي تقدمها؟
- ما هي أهم خصائص المستفيدين من خدمات هذه الوحدات؟
- ما هي أبرز المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية بالمحافظة، وكيف يمكن التغلب على هذه المشكلات؟

خطة البحث.

جاءت خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث الثالث: الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث الرابع: بعض خصائص المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث الخامس: بعض مؤشرات كفاءة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث السادس: درجات رضا المستفيدين عن الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

المبحث السابع: المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية وآفاق تنميتها بمنطقة الدراسة.

المبحث الأول: تطور الوحدات الاجتماعية في المحافظة.

شهد عدد الوحدات الاجتماعية في المنوفية نمواً واضحاً من ٩٤ وحدة عام ٢٠٠٠ إلى ٩٨ وحدة عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ وحدة عام ٢٠١٠ إلى ١٠٤ وحدة عام ٢٠١٥ ، حتى أصبح عددها ١٠٩ وحدة عام ٢٠١٩، بمعدل نمو قدره ١٥.٩% خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٩، ومعدل نمو سنوي قدره ٠.٨٤ % سنوياً(من حساب الباحث اعتماداً على بيانات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة).

كما شهد نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان نمواً من ٢٨.٤ ألف نسمة/ وحدة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦.٧ ألف نسمة/ وحدة عام ٢٠١٠ إلى ٣٩.٤ ألف نسمة/ وحدة عام

٢٠١٩، بمعدل نمو ٣٨.٧% خلال ٢٠١٩/٢٠٠٠ ، ومعدل نمو سنوي قدره ٢.٠% سنوياً، وهذا يعكس الضغط السكاني المتزايد على الوحدات، وإن تباين بين الحضر والريف، حيث ارتفع نصيب الوحدة الاجتماعية بالحضر إلى ٥٩.٣ ألف نسمة/ وحدة مقابل٣٦.٢ ألف نسمة/وحدة بالريف عام ٢٠١٩، أي أن معدل خدمة الوحدة بالحضر سجل ١٦٣.٨% من معدل خدمتها بالريف(من حساب الباحث).

وتقدم الوحدات الاجتماعية بالمحافظة عديد من الخدمات لعدد كبير من المستفيدين يأتي على رأسها خدمات الضمان الاجتماعي، حيث تطورت أعداد الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي بالمحافظة من١١.٩ ألف حالة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦.٤ ألف حالة عام ٢٠١٩، بمعدل نمو ١٢٨٩.٤% خلال ٢٠١٩/٢٠٠٠، ومعدل نمو سنوي قدره ٦٧.٨% سنوياً، وهذا يعكس الزيادة الواضحة في خدمات الضمان الاجتماعي التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة التي انعكست على اتساع دائرة المستفيدين من خدماتها.

وشهد نصيب الحالات المستفيدة من المبالغ المصروفة تطوراً ملحوظاً من ٣٤٥ جنيهاً/ حالة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٣٧.٥ جنيهاً/ حالة عام ٢٠١٩، بمعدل نمو٩٢٥.٣% خلال٢٠١٩/٢٠٠٠، ومعدل نمو سنوي قدره ٤٨.٧% سنوياً، أي أن معدل نمو نصيب الحالات المستفيدة أعلى بكثير من عددها في ظل رفع هذه المبالغ للوفاء بمتطلبات السكان، ويوضح جدول(١) وشكل(٢) وشكل (٣) تطور نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان والحالات المستفيدة بالمنوفية بين٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩ ، ويتضح مما سبق الزيادة المستمرة في نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بالمحافظة؛ في ظل العلاقة غير المتوازنة بين نمو أعداد السكان ونمو الوحدات الاجتماعية، وإذا كان نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بالمحافظة يعكس المتوسط العام؛ فإن هناك تبايناً كبيراً في نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان التي ارتفعت في طليا إلى ٥١٣١٢ نسمة، وفي سمادون إلى ٥٠٦٠٤ نسمة، كما يتضح زيادة عدد الحالات المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي؛ لكنها تحتاج إلى المزيد من أجل شمول المزيد من الأسر الأكثر احتياجاً التي تحول بعض الإجراءات الروتينية من حصولها على الدعم رغم حاجتها له، خصوصاً في ظل رفع المخصصات التي تحصل عليها الأسر من برامج الضمان الاجتماعي المختلفة.

جدول (١) تطور نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان والحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي بالمنوفية بين ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩

السنوات	نصيب الوحدات الاجتماعية ألف نسمة/ وحدة	نصيب الحالات المستفيدة من المبالغ المصروفة بالجنيه	الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي بالألف حالة
٢٠٠٠	٢٨.٤	٣٤٥.٠	١١.٩
٢٠٠١	٣٠.٥	٥٠٢.٥	٢٠.٣
٢٠٠٢	٢٦.٣	٥٣٨.١	٢١.٧
٢٠٠٣	٣١.٨	٤٨١.٦	٢٤.٦
٢٠٠٤	٣٢.٤	٥٢١.٤	١٩.٨
٢٠٠٥	٣٣.٠	٧٣٤.٤	١٨.٧
٢٠٠٦	٣٢.٩	٧٩٦.٨	٢٠.٣
٢٠٠٧	٣٢.٧	٨٠٣.٣	٢١.١
٢٠٠٨	٣٣.٤	٩٧٢.٦	٢٢.٢
٢٠٠٩	٣٣.٧	١٠٨٦.٩	٢٣.٤
٢٠١٠	٣٦.٧	١٠٨٨.٣	٢٥.٦
٢٠١١	٣٥.٤	١٢٣١.٤	٢٦.١
٢٠١٢	٣٥.٨	٢١٤٥.٨	٢٧.٣
٢٠١٣	٣٦.١	١٩٤٠.٠	٢٨.٢
٢٠١٤	٣٦.٥	١٤٣٠.٣	٣٠.٤
٢٠١٥	٣٧.٥	٩٤٠.٠	٣٧.٤
٢٠١٦	٣٧.٩	١٥٥٩.٤	٣٢.٦
٢٠١٧	٣٨.٧	٢٨٦٦.٩	٣٤.٨
٢٠١٨	٣٩.١	٢١٤١.٦	٣٢.٣
٢٠١٩	٣٩.٤	٣٥٣٧.٥	٣٦.٤
المتوسط	٣٤.٤	١٢٨٣.٢	٢٥.٨

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة المنوفية، بيانات غير منشورة.

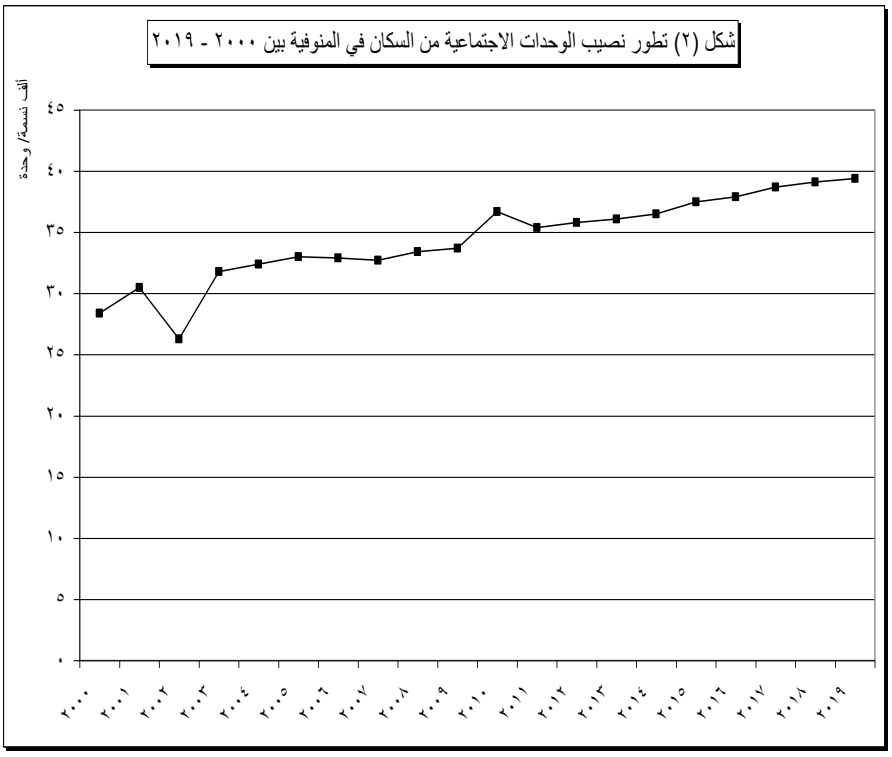

شكل (٢) تطور نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان في المنوفية بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٩

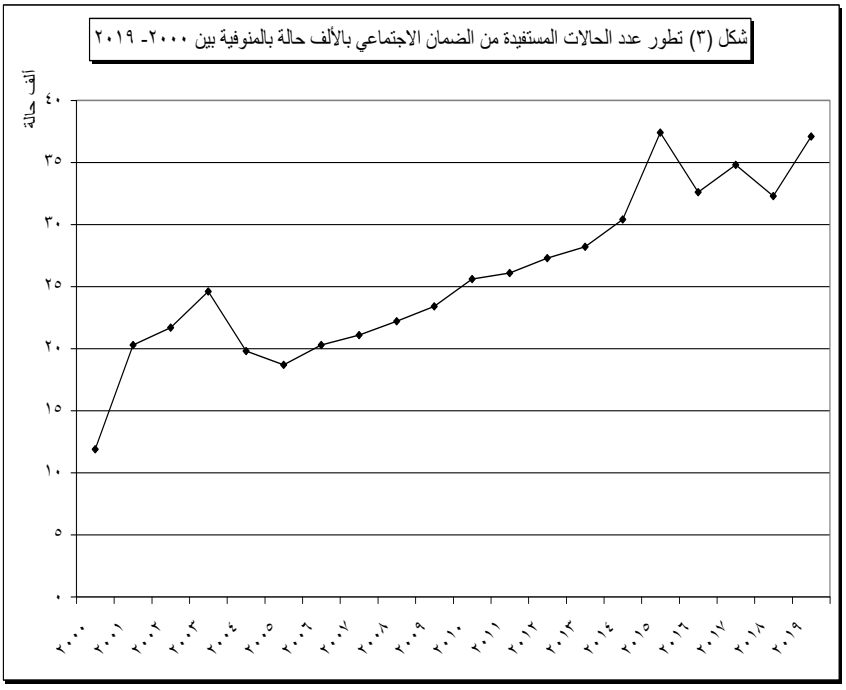

شكل (٣) تطور عدد الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي بالألف حالة بالمنوفية بين ٢٠٠٠ـ ٢٠١٩

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بالمحافظة٠

تبرز أهمية جغرافية الخدمات من خلال دراسة الأنشطة الخدمية من حيث تأثيرها ووظيفتها داخل المكان، ومن حيث تركزها بالمناطق العمرانية وفق نظام تراتبي ضمن مستويات مكانية مختلفة(مصيلحي، ٢٠٠١، ص١٩)، ويعد بيان صورة التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية على جانب كبير من الأهمية، لبيان الوزن النسبي لها بين مراكز المحافظة من ناحية، والتباين المكاني لها بين الريف والحضر من ناحية أخرى، ويتباين التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة، كما يوضح جدول (٢) وشكل (٤)٠

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	عدد الوحدات الاجتماعية بالحضر	عدد الوحدات الاجتماعية بالريف	جملة الوحدات الاجتماعية	نسبة عدد الوحدات بالحضر	نسبة عدد الوحدات بالريف	نسبة عدد الوحدات الاجتماعية بكل مركز
شبين الكوم	٣	٩	١٢	٢٥.٠	٧٥.٠	١١.٠
الباجور	١	١٦	١٧	٥.٩	٩٤.١	١٥.٦
أشمون	٢	١٦	١٨	١١.١	٨٨.٩	١٦.٥
بركة السبع	١	١٠	١١	٩.١	٩٠.٩	١٠.١
تلا	١	١١	١٢	٨.٣	٩١.٧	١١.٠
الشهداء	١	٧	٨	١٢.٥	٨٧.٥	٧.٣
قويسنا	١	١١	١٢	٨.٣	٩١.٧	١١.٠
منوف	٣	١٢	١٥	٢٠.٠	٨٠.٠	١٣.٨
السادات	٢	٢	٤	٥٠.٠	٥٠.٠	٣.٧
الجملة	١٥	٩٤	١٠٩	١٣.٨	٨٦.٢	١٠٠.٠

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ ، والنسب من حساب الباحث٠

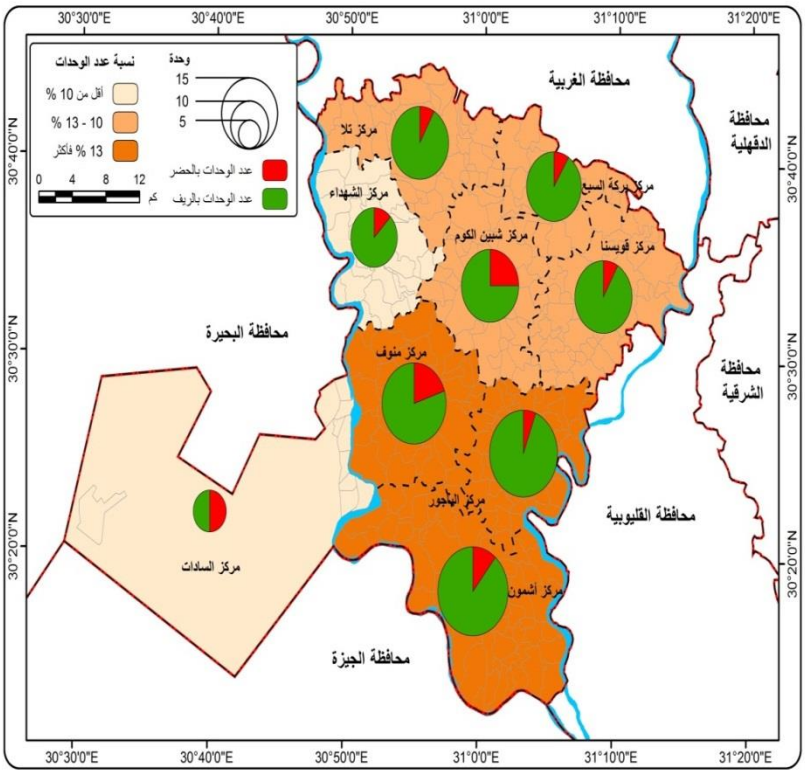

شكل (٤) التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩

ويتبين من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

- بلغ عدد وحدات الخدمات الاجتماعية بالمحافظة ١٠٩ وحدة اجتماعية عام ٢٠١٩، بواقع وحدة/ ثلاث نواحي، أي أن الوحدة الاجتماعية تخدم الناحية التي توجد بها بالإضافة إلى ناحيتين مجاورتين كمتوسط.
- استأثر الريف بنسبة ٨٦.٢% من الوحدات الاجتماعية مقابل ١٣.٨% للحضر، وسجلت علاقة ارتباط طردية قوية بين عدد سكان الحضر وعدد الوحدات بالحضر بلغت درجتها٠.٩١، وهي أقوى من العلاقة بين سكان الريف وعدد الوحدات بالريف التي سجلت ٠.٧٢ .
- تفوقت نسبة عدد الوحدات الاجتماعية بالحضر على٢٠% من جملتها بالمراكز في ثلاثة مراكز هي: السادات ومنوف وشبين الكوم، بينما انخفضت النسبة ١٠% في

ثلاثة مراكز هي: قويسنا وتلا والباجور، وأتت باقي المراكز في مكانة متوسطة بين هاتين الفئتين.

- تفوقت نسبة الوحدات الاجتماعية بالريف على٩٠% من جملتها بالمراكز في أربعة مراكز هي: قويسنا وتلا وبركة السبع والباجور، مقابل انخفاضها عن هذه النسبة في باقي المراكز.
- يمكن تقسيم مراكز المحافظة من حيث الوزن النسبي لعدد الوحدات الاجتماعية إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

❖ مراكز سجلت نسبة عدد وحداتها الاجتماعية ١٣% فأكثر من عدد الوحدات، وضمت الباجور وأشمون ومنوف.

❖ مراكز تراوحت نسبة عدد وحداتها الاجتماعية بين١٠%- ١٣%، وضمت شبين الكوم وتلا وقويسنا وبركة السبع.

❖ مراكز انخفضت نسبة عدد وحداتها الاجتماعية عن ١٠% من عدد الوحدات، وضمت الشهداء والسادات.

ويمثل التعرف على توزيع الوحدات الاجتماعية بالمحافظة أهمية كبيرة؛ لأنه يوضح مناطق التركز في توزيعها ومناطق عدم التركز من ناحية، ويوجه جهود التنمية لحل مشكلات غياب العدالة المكانية في هذه الوحدات من ناحية أخرى، كما يوضح جدول (٣) وشكل (٥).

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بنواحي المحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	نسبة الوحدات الاجتماعية بنواحي الريف	نسبة الانحراف عن المتوسط العام لنسبة الوحدات بريف المحافظة	نسبة الوحدات الاجتماعية بجملة نواحي المحافظة	نسبة الانحراف عن المتوسط العام لنسبة الوحدات بجملة نواحي بالمحافظة
شبين الكوم	٢٥.٠	٨٤.٥	٣٢.٤	٩٧.٤
الباجور	٣٤.٠	١١٥.٠	٣٥.٤	١٠٦.٤
أشمون	٢٩.٦	١٠٠.١	٣٢.٧	٩٨.٣
بركة السبع	٤٧.٦	١٦٠.٩	٥٠.٠	١٥٠.٢
تلا	٢٥.٦	٨٦.٤	٢٧.٣	٨١.٩
الشهداء	٢٥.٩	٨٧.٦	٢٨.٦	٨٥.٨
قويسنا	٢٢.٩	٧٧.٤	٢٤.٥	٧٣.٥
منوف	٣٧.٥	١٢٦.٧	٤٥.٥	١٣٦.٥
السادات	٢٠.٠	٦٧.٦	٣٦.٤	١٠٩.٢
الجملة	٢٩.٦		٣٣.٣	

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية ، وبيانات مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمنوفية ، بيانات غير منشورة٠

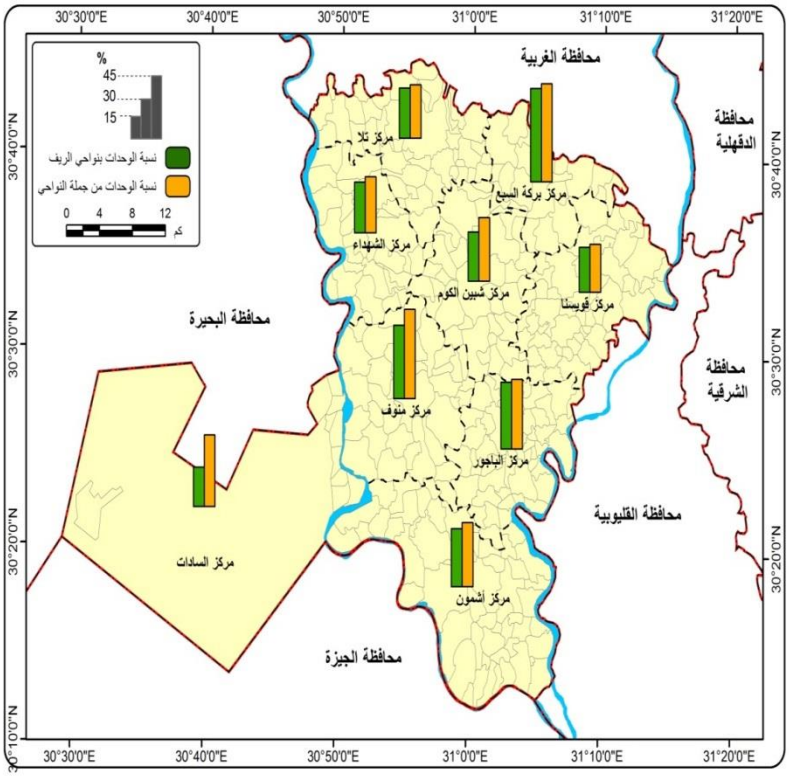

شكل (٥) التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بنواحي المحافظة عام ٢٠١٩

ويتبين من الجدول والشكل السابق ما يلي:

- بلغت نسبة النواحي التي تغطيها الوحدات الاجتماعية بالريف نحو ٢٩.٦%، وهذا يعني أن نحو ٧٠.٤% من النواحي بالمحافظة لا توجد بها وحدات اجتماعية.
- تباينت نسبة تغطية الوحدات الاجتماعية لنواحي الريف بمراكز المحافظة، حيث مثلت نسبة النواحي التي تغطيها الوحدات الاجتماعية٣٠% فأكثر من عدد النواحي بمراكز الباجور وبركة السبع ومنوف، كما تراوحت نسبة النواحي بين٢٥- ٣٠% بمراكز شبين الكوم وأشمون وتلا والشهداء، وانخفضت نسبة النواحي التي تم تغطيتها بالوحدات الاجتماعية عن ٢٥% في السادات وقويسنا.
- تباينت نسبة انحراف المراكز عن المتوسط العام لنسبة عدد القرى التي تغطيها الوحدات الاجتماعية، حيث سجلت الباجور وأشمون وبركة السبع نسب انحراف مرتفعة، مقابل

نسب انحراف منخفضة لباقي المراكز، الأمر الذي يؤكد التفاوت المكاني في نسبة القرى المخدومة بكل مركز.

- ارتفعت نسبة النواحي التي تغطيها الوحدات الاجتماعية بجملة المحافظة إلى٣٣.٣% من عدد النواحي، في ظل تغطية جميع المدن بهذه الوحدات، وتباينت نسبة تغطية الوحدات الاجتماعية لمراكز المحافظة، حيث سجلت مراكز منوف وبركة السبع نسبة تغطية٤٠% فأكثر من عدد النواحي، كما تراوحت نسبة التغطية بين٣٠%- ٤٠% بمراكز شبين الكوم وأشمون والسادات والباجور، وانخفضت نسبة التغطية عن ٣٠% بمراكز تلا والشهداء وقويسنا.
- سجلت مراكز بركة السبع والباجور ومنوف والسادات ارتفاع نسبة انحراف عدد النواحي التي تغطيها الوحدات الاجتماعية عن متوسط المحافظة، مقابل انخفاض نسبة الانحراف بباقي المراكز.

ويعكس ما سبق اتجاه الوحدات الاجتماعية بالمحافظة نحو التركز، حيث سجل دليل انتشارها بالريف٢٩.٦% مقابل ٣٣.٣% لدليل انتشارها بجملة المحافظة، فلا يشترط وجود هذه الوحدات بكل القرى، حيث ارتبطت هذه الوحدات بالقرى الأم وقرى الوحدات المحلية، كما ارتبط وجودها في الغالب بالنواحي التي توجد بها وحدات مجمعة، حيث تعد الوحدة الاجتماعية من الخدمات التي تتضمنها الوحدات المجمعة بجانب المدارس والوحدة المحلية ومركز الشباب ومكتب التموين ونقطة الشرطة ومكتب البريد وغيرها من الخدمات التي تتناسب مع الوزن النسبي للناحية، كما تبين وضوح التباين في التوزيع الجغرافي للوحدات الاجتماعية بين مراكز المحافظة، حيث ضمت بعض المراكز نسباً أكبر من غيرها.

المبحث الثالث: الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

واكبت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وهذا انعكس على عدد الخدمات التي تقدمها أو نوعية هذه الخدمات، حيث بلغ عدد الحالات المستفيدة من معاشات ومساعدات وزارة التضامن الاجتماعي في مصر عام ٢٠١٨ نحو١٧٧١٢٨٨ حالة بنسبة ٩١.٥% للمعاشات و٨.٥% للمساعدات، الأمر الذي يعكس أهمية المعاشات لدى الأسر الأكثر احتياجاً بالمقارنة بالمساعدات الأقل في النسبة والاستمرارية والأقل في المبالغ، فبينما بلغ متوسط القيمة المصروفة للحالة بالمعاشات ٤٣٨٥ جنيهاً/حالة؛ نجد أن متوسط قيمة المساعدات

بلغت٢٠٧ جنيهاً/ حالة بنسبة ٤.٧% من قيمة المعاشات المصروفة لكل حالة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، والنسب من حساب الباحث).

وقد تباينت محافظات الجمهورية في نسبة عدد المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي، حيث جاءت المنوفية في الفئة الثالثة التي تتراوح نسبة عدد المستفيدين من المعاشات بها بين١- ٤% من الجمهورية، وبلغ متوسط نصيب المستفيد من معاشات الضمان بالمنوفية بلغ ٤٢٢٧.٨ جنيهاً، مقابل ٤٣٨٥.٣ جنيهاً للمتوسط القومي عام ٢٠١٨ .

وتقدم الوحدات الاجتماعية عديد من الخدمات، منها المساعدات الشهرية المؤقتة التي تصرف لعدد من الأشهر بصفة مؤقتة، كما هو الحال في حالات المرض أو عجز العائل ، ومساعدات الدفعة الواحدة التي تصرف مرة واحدة فقط خلال العام لظروف طارئة مثل: مساعدات الولادة أو دفن الموتى وغيرها، ومساعدة الكوارث والنكبات التي تصرف في حالة الكوارث المفاجئة كسقوط المنازل والحرائق ومساعدة العاملين السابقين وأسرهم في حالة ضآلة الدخل، ومعاشات وزارة التضامن وتشمل معاشات الأيتام والأرامل والمطلقات ذات الأولاد والعجز الكلي والشيخوخة ، أما معاش تكافل وكرامة فهو صرف مساعدات شهرية للأسر الفقيرة التي لديها أبناء في مراحل التعليم المختلفة وكبار السن وذوي الصعوبات والمطلقات من الأسر الفقيرة التي ليس لديها دخل مناسب.

ويمثل تكافل وكرامة أحد برامج الحماية الاجتماعية في مصر التي تقدم من خلال وزارة التضامن الاجتماعي منذ مارس٢٠١٥، وبلغ عدد المستفيدين منه في مصر٢.٥ مليون أسرة في محافظات مصر المختلفة، وتتوقف المبالغ المصروفة على عدد أفرد الأسرة والمستوى التعليمي للأفراد، واستأثرت النساء بنحو ٨٩% من الحالات المستفيدة مقابل١١% فقط للرجال (World Bank, 2018, p.3).

وفي الوقت الذي تمثل فيه التأمينات الاجتماعية أحد الأدوات التي يمكن الاستفادة منها في بعض الأزمات الاجتماعية التي قد تواجه السكان؛ فإن نحو ٧٦.٧ % من السكان بالمحافظة غير مشتركين وغير مستفيدين بها، و٧.٣% مشتركين، و١٢.٦% مستفيدون، و٣.٤% مشتركين ومستفيدين منها عام ٢٠١٧، لذا يجب حث السكان بالمحافظة على الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لأهميتها لهم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، والنسب من حساب الباحث).

وتؤدي الوحدات الاجتماعية بالمحافظة أدوراً متعددة أخرى، فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل بالمحافظة عام ٢٠١٨ نحو٣٨٠٧٥ مستفيداً بنسبة ١.٩% من الجمهورية، كما بلغت القيمة التي تم صرفها ١٢٧٨٥٨ ألف جنيه بنسبة١.٥% من الجمهورية بمتوسط ٣٣٥٨ جنيهاً/ مستفيد، كما استفاد ٥١٩٤ مستفيداً من برنامج كرامة بنسبة ١.٦% من الجمهورية، بقيمة ٩١١٨ ألف جنيه بنسبة ١% من الجمهورية، بمتوسط ١٧٥٥.٤ جنيهاً، لذا بلغت جملة المستفيدين بالمحافظة من برنامجي تكافل وكرامة ٤٣٢٦٩ مستفيداً بنسبة ١.٩%من الجمهورية، كما بلغت القيمة المصروفة لهم ١٣٦٩٧٦ ألف جنيه بنسبة ١.٥% من الجمهورية بمتوسط ٣١٦٥.٦ جنيهاً/حالة(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٩، والنسب من حساب الباحث)، ويوضح جدول (٤) تطور عدد المستفيدين من مساعدات ومعاشات وزارة التضامن الاجتماعي بالمنوفية .

جدول (٤) تطور عدد المستفيدين من مساعدات ومعاشات وزارة التضامن الاجتماعي بمحافظة المنوفية ونسبتهم من الجمهورية بين ٢٠١٢/٢٠١٨

السنوات	عدد المستفيدين	النسبة من سنة الأساس	نسبة العدد من الجمهورية	القيمة المصروفة بالألف جنيه	النسبة من سنة الأساس	نسبة القيمة المصروفة من الجمهورية	متوسط القيمة بالجنيه
٢٠١٢	٦٧٧٢.٠	١٠٠	٢.٧	٤٧٣٧.٠	١٠٠	٣.٣	٦٩٩.٥
٢٠١٣	٦١٥٤.٠	٩٠.٩	٣.٣	٥٤٣٩.٠	١١٤.٨	٤.٤	٨٨٣.٨
٢٠١٤	٢٠٩٦.٠	٣١.٠	٣.٢	٨٠٥.٠	١٧.٠	٣.٣	٣٨٤.١
٢٠١٥	٢٠٣٨.٠	٣٠.١	٢.٣	٧٠١.٠	١٤.٨	٢.٢	٣٤٤.٠
٢٠١٦	٣٨٢٣.٠	٥٦.٥	٤.٥	٩١٧.٠	١٩.٤	٣.٠	٢٣٩.٩
٢٠١٧	٣٤٠٢.٠	٥٠.٢	٣.٧	١٣٣٠.٠	٢٨.١	٣.٦	٣٩٠.٩
٢٠١٨	٧٣٣٩.٠	١٠٨.٤	٤.٩	١١١٩.٠	٢٣.٦	٣.٦	١٥٢.٥
المتوسط	٤٥١٧.٧		٣.٥	٢١٤٩.٧		٣.٤	٤٤٢.١

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية بمصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متعددة.

ويتبين من الجدول السابق أن متوسط عدد المستفيدين من مساعدات ومعاشات وزارة التضامن الاجتماعي بالمحافظة بلغ ٤٥١٧.٧ أسرة خلال المدة ٢٠١٢/٢٠١٨، وإذا كان متوسط حجم الأسرة بالمحافظة ٤.٢ فرداً عام ٢٠١٨؛ فإن ١٨٩٧٤ فرداً قد استفادوا من المعاشات والمساعدات الضمانية كمتوسط سنوي، وتشير التوقعات إلى زيادة أعداد المستفيدين في ظل زيادة مخصصات الدعم الاجتماعي من قبل الدولة، لكن ينبغي إحداث التوازن بين أعداد المستفيدين والقيمة المصروفة لهم، لأن العلاقة بينهما علاقة طردية ضعيفة بلغت قيمتها ٠.٥٢، وهذا انعكس على نصيب المستفيد من الدعم الذي انخفض من ٦٩٩ جنيهاً عام ٢٠١٢ إلى ١٥٢.٥ جنيهاً عام ٢٠١٨، ولا شك أن هذا المبلغ لا يتناسب مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وحاجة الأسر وفقرها٠

وبصورة عامة يدور متوسط عدد المستفيدين من المعاشات والمساعدات بالمحافظة بين ٢.٣% من الجمهورية عام ٢٠١٥ كحد أدنى إلى ٤.٩% عام ٢٠١٨ كحد أقصى، بمتوسط ٣.٥% من الجمهورية خلال المدة ٢٠١٢/٢٠١٨، كما يدور متوسط القيمة المصروفة بين ٢.٢% عام ٢٠١٥ إلى ٣.٦% عام ٢٠١٨ بمتوسط ٣.٦% من الجمهورية خلال المدة ذاتها، وتنخفض نسبة المستفيدين ونسبة القيمة المصروفة بالمحافظة من إجمالي الجمهورية عن نسبة سكان المحافظة التي بلغت ٤.١١ % من الجمهورية، ويتبين نوع المساعدات وقيمتها بالمحافظة كما يوضح جدول (٥)٠

جدول (٥) التوزيع النسبي لعدد المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي بمحافظة المنوفية عام ٢٠١٩

نوع المساعدات	عدد الحالات	المبالغ بالجنيه	متوسط نصيب الحالة بالجنيه	نسبة الحالات %	نسبة المنصرف %
شيخوخة	٤٧١٢	١١٣٢٧٢٦٨	٢٤٠٣.٩	١٢.٩	١٢.٦
عجز كلي	١٣١٠٢	٣٠٧٥٢٠٨٣	٢٣٤٧.١	٣٦.٠	٣٤.٣
أيتام	٢٦١	٨٦٧٩٤١	٣٣٢٥.٤	٠.٧	١.٠
قانون الطفل	١٦٦٦	١١٠٩٨٤٤	٦٦٦.٢	٤.٦	١.٢
مساعدات ضمانية	١١٨٤	١١٧٢٩٨٦	٩٩٠.٧	٣.٣	١.٣
خدمات أخرى	١٥٥٠١	٤٤٥٤٣٤٦٩	٢٨٧٣.٦	٤٢.٦	٤٩.٦
الإجمالي	٣٦٤٢٦	٨٩٧٧٣٥٩١	٢٤٦٤.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة معلومات المنوفية، أكتوبر ٢٠١٩ ، والنسب من حساب الباحث٠

وتوضح البيانات زيادة عدد الحالات المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي بالمنوفية من ٢٦٤٥٨ حالة عام ٢٠١٠ إلى ٣٦٤٢٦ حالة● عام ٢٠١٩، بمعدل نمو قدره ٣٧.٦%، ومعدل نمو سنوي قدره ٤.٢ سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١٩، كما زادت المبالغ المصروفة من ٨.٨ مليون جنيهاً عام ٢٠١٠ إلى ٨٩.٧ مليون جنيهاً عام ٢٠١٩، بمعدل نمو قدره ٩١٩.٣%، ومعدل نمو سنوي قدره ١٠٢ سنوياً، مما يعكس زيادة المخصصات الحكومية لدعم خدمات الضمان الاجتماعي بصوره المختلفة، في ظل ارتفاع أسعار معظم المنتجات والأغذية والسلع بالأسواق.

وارتفع متوسط نصيب الحالة من٣٣٦ جنيهاً عام ٢٠١٠ إلى ٢٤٦٤.٥ جنيهاً عام ٢٠١٩، بمعدل نمو قدره ٦٣٣.٥%، ومعدل نمو سنوي قدره ٧٠.٤ سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١٩، ومثلت المساعدات الخاصة بالعجز الكلي النسبة الأكبر من إجمالي الحالات والمبالغ المصروفة خلال السنوات الثلاث، تليها المساعدات الخاصة بالشيخوخة ويلي ذلك خدمات الضمان الاجتماعي الأخرى.

(٣-١) عدد الحالات المستفيدة من الخدمات الضمانيةبالمحافظة.

بلغ عدد الحالات المستفيدة من الخدمات الضمانية بالمحافظة ٣٦٤٢٦ حالة عام ٢٠١٩، ويتباين التوزيع الجغرافي للحالات المستفيدة بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩، كما يوضح جدول (٦) وشكل (٦):

- مراكز انخفض نسبة عدد الحالات المستفيدة بها عن ١٠% من عدد الحالات بالمحافظة، وهي الشهداء وبركة السبع والسادات.
- مراكز يتراوح نسبة عدد الحالات المستفيدة بين١٠%-١٥% من عدد الحالات بالمحافظة، وضمت شبين الكوم وتلا وقويسنا.
- مراكز سجلت ١٥% فأكثر من عدد الحالات المستفيدة ، وضمت الباجور وأشمون ومنوف.

● تباين عدد الحالات المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي وفق بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن بيانات مديرية التضامن الاجتماعي .

جدول (٦) التوزيع الجغرافي للحالات المستفيدة من الخدمات الضمانية بالمنوفية عام ٢٠١٩

المراكز	جملة عدد الحالات المستفيدة	جملة المبالغ المصروفة بالجنيه	نسبة عدد الحالات المستفيدة	نسبة المبالغ المصروفة	متوسط نصيب الحالة بالجنيه	نسبة عدد الحالات المستفيدة بالريف	نسبة المبالغ المصروفة بالريف
شبين الكوم	٥٢٥٦	١١٧٣٦٥٨٤	١٤.٤	١٣.١	٢٢٣٣.٠	٦٩.٢	٨٧.١
الباجور	٥٦٩٥	١٦٣٩١٢٩٥	١٥.٦	١٨.٣	٢٨٧٨.٢	٩١.٢	٩٢.٠
أشمون	٥٥٢٣	١١٦٩٥٣٥٧	١٥.٢	١٣.٠	٢١١٧.٦	٨٠.٠	٩٠.٣
بركة السبع	١٦٠٤	٦٣٣٥٤٨٠	٤.٤	٧.١	٣٩٤٩.٨	٩٠.٦	٩٥.٨
تلا	٤٢٥٠	١٠٠١٢٢٩٦	١١.٧	١١.٢	٢٣٥٥.٨	٨٧.٠	٩٣.١
الشهداء	٢٧٧٦	٧٤٢٠٥١٥	٧.٦	٨.٣	٢٦٧٣.١	٨٨.٦	٩٣.٦
قويسنا	٣٧٠٤	٨٠٣٥٧٣٨	١٠.٢	٩.٠	٢١٦٩.٥	٩٣.١	٩٥.٣
منوف	٥٩٣٨	١١٤٩٩٣٤١	١٦.٣	١٢.٨	١٩٣٦.٦	٧٣.٧	٨٦.٤
السادات	١٦٨٠	٦٦٤٦٩٨٥	٤.٦	٧.٤	٣٩٥٦.٥	٧٩.٣	٩٤.١
الجملة	٣٦٤٢٦	٨٩٧٧٣٥٩١	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢٤٦٤.٥	٨٢.٤	٩١.٤

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩، والنسب من حساب الباحث.

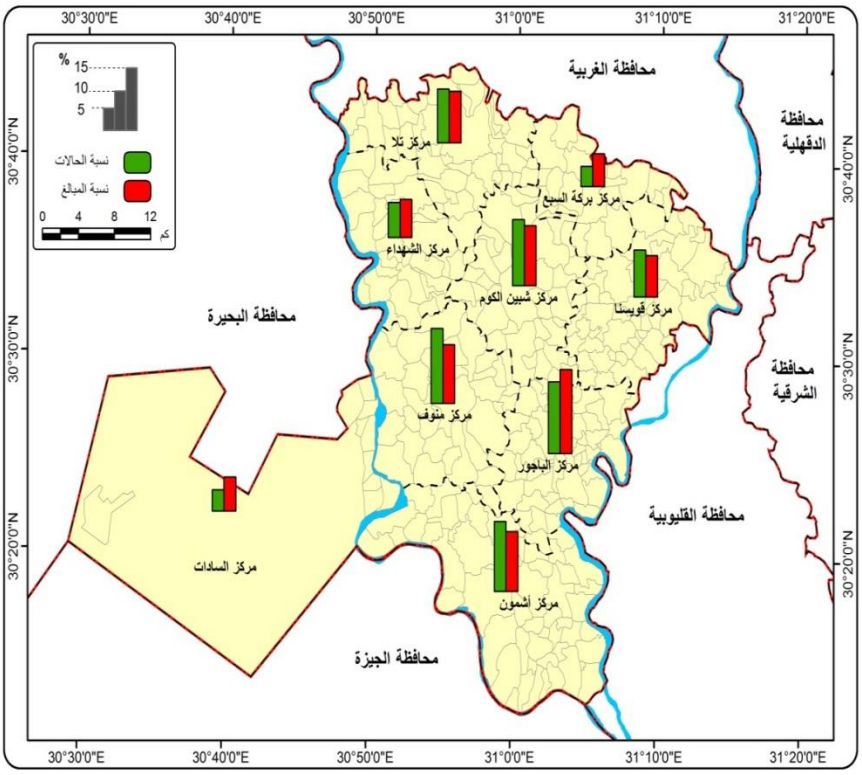

جدول (٦) التوزيع الجغرافي للحالات المستفيدة والمبالغ المصروفة من الخدمات الضمانية بالمنوفية عام ٢٠١٩

أي أن توزيع عدد الحالات المستفيدة يتباين بين المراكز بصورة واضحة، وهذا يبدو من المدى الكبير بين أعلى المراكز وأقلها، ففي حين سجل مركز منوف٥٩٣٨ حالة؛ نجد أن مركز بركة السبع ضم ١٦٠٤ حالة بنسبة ٢٧% من مركز منوف، وبصورة عامة سجل متوسط عدد الحالات المستفيدة ٤٠٤٧.٣ حالة/مركز، ويتباين نسبة انحراف المراكز عن هذا المتوسط ، حيث تجاوزت نسبة الانحراف بمراكز منوف والباجور وأشمون وشبين الكوم ١٠٠% من المتوسط العام، مقابل تسجيل مركز بركة السبع نحو ٣٩.٦% من المتوسط العام للمحافظة .

وتباين الوزن النسبي لعدد الحالات المستفيدة، حيث سجل ٤٢.٦% من عدد الحالات المستفيدة حالات متنوعة تضم العديد من الفئات المستفيدة مثل: مساعدة المطلقات والعوانس ومساعدة أسر المسجونين ومساعدة حالات النكبات والكوارث، كما مثلت حالات العجز

الكلي نحو ٣٦% من عدد الحالات وارتفعت إلى ٤٢.٢% في مركز أشمون مقابل ٢٥.٧% في مركز شبين الكوم، كما جاءت مساعدة حالات الشيخوخة نحو ١٢.٩% من عدد الحالات وارتفعت نسبتها إلى ١٩.٧% في شبين الكوم مقابل ٦.٨% في الشهداء، وجاء بعد ذلك المساعدات الضمانية وحالات قانون الطفل والأطفال الأيتام في الأهمية النسبية لعدد الحالات.

(٣-٢) المبالغ المصروفة للحالات المستفيدة من الخدمات الضمانية بالمحافظة.

بلغت جملة المبالغ المصروفة للحالات المستفيدة من الخدمات الضمانية بالمحافظة ٨٩٧٧٣٥٩١ جنيهاً، وقد استأثر المبالغ المصروفة للحالات الأخرى ٤٩.٦% من جملة المبالغ، واستأثرت حالات العجز الكلي بنحو ٣٤.٣% من المبالغ المصروفة تليها الشيخوخة بنحو١٢.٦% ثم المساعدات الضمانية١.٣% ثم قانون الطفل وحالات الأيتام بنسبة منخفضة، ويلاحظ انخفاض نسبة المبالغ المخصصة لقانون الطفل وحالات الأيتام بصورة واضحة رغم حاجة هاتين الفئتين للدعم المادي، مما يتطلب رفع مخصصاتهما والاهتمام بهما.

ويتباين التوزيع الجغرافي للمبالغ المصروفة للحالات المستفيدة من الخدمات الضمانية بمراكز المحافظة على النحو التالي:

- مراكز انخفض نصيبها من المبالغ المصروفة عن ١٠% من جملة المحافظة، وضمت السادات وقويسنا والشهداء وبركة السبع.
- مراكز تراوح نصيبها من المبالغ المصروفة بين ١٠- ١٣%، وضمت مراكز تلا ومنوف.
- مراكز سجل نصيبها من المبالغ المصروفة ١٣% فأكثر من المحافظة، وضمت مراكز أشمون والباجور وشبين الكوم.

ويبدو التفاوت المكاني بين مراكز المحافظة واضحاً، حيث بلغت المبالغ المصروفة بمركز الباجور الذي احتل المرتبة الأولى نحو ٢٥٩% من مركز بركة السبع الذي جاء في المرتبة الأخيرة، واستأثر الريف بنحو٨٢.٤% من عدد الحالات المستفيدة بالخدمات الضمانية مقابل ١٧.٦% للحالات المستفيدة بالحضر، وقد تباينت مراكز المحافظة في نسبة عدد الحالات المستفيدة بالريف على النحو التالي:

- ❖ مراكز سجلت نسبة عدد الحالات المستفيدة بالريف أقل من ٧٥% من جملة الحالات، وضمت شبين الكوم ومنوف.

- ❖ مراكز تراوحت نسبة عدد الحالات المستفيدة بالريف بين ٧٥%- ٩٠% من جملة عدد الحالات، وضمت مراكز السادات وتلا والشهداء وأشمون.
- ❖ مراكز سجلت نسبة عدد الحالات المستفيدة بالريف ٩٠% فأكثر من جملة عدد الحالات، وضمت مراكز الباجور وبركة السبع وقويسنا.

واستأثر الريف بنحو ٩١.٤% من جملة المبالغ المصروفة على الخدمات الضمانية بالمحافظة، وتباينت نسبة المبالغ المصروفة بريف المراكز، حيث ضمت بعض المراكز أقل من ٩٠% من جملة المبالغ المصروفة، وتمثل ذلك بمركزي شبين الكوم ومنوف، كما تراوحت المبالغ المصروفة بالريف بين ٩٠-٩٤% من جملة المبالغ المصروفة، وتمثل ذلك في مراكز الباجور وأشمون وتلا والشهداء، وسجلت مراكز السادات وقويسنا وبركة السبع ٩٤% فأكثر من جملة المبالغ، أي أن الريف الذي يضم النسبة الأكبر من الوحدات يضم النسبة الأكبر من الحالات المستفيدة والمبالغ المصروفة، حيث سجلت علاقة ارتباط طردية قوية بين عدد الحالات المستفيدة بالريف وعدد الوحدات الاجتماعية بلغت درجتها ٠.٩١، كما سجلت علاقة ارتباط طردية قوية أخرى بين عدد الحالات المستفيدة والمبالغ المصروفة بالريف بلغت درجتها ٠.٨٦ .

وقد تباين معامل التوطن لعدد الحالات المستفيدة بريف مراكز المحافظة، حيث سجل معامل التوطن واحد صحيح بمركزي أشمون والسادات، وارتفع معامل التوطن بمراكز الباجور وبركة السبع وتلا والشهداء وقويسنا عن الواحد الصحيح، بينما انخفض عن الواحد الصحيح بمركزي منوف وشبين الكوم.

(٣-٣) نسبة الأسر المستفيدة والمبالغ المصروفة من برامج الضمان الاجتماعي بالمحافظة.

زادت أعداد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية من ٢٨٨٧٣ أسرة بنسبة ١٤% لأسر الحضر و٨٦% لأسر الريف عام٢٠١٠ إلى ٣٢٠٦٣ أسرة بنسبة ١٦.٧% لأسر الحضر و٨٣.٣% لأسر الريف عام ٢٠١٩، بمعدل نمو١١% ومعدل نمو سنوي قدره ١.٢% سنوياً، كما زادت المبالغ المصروفة لهذه الأسر من ٢٩٨١٤١٤٧ جنيهاً بنسبة ٥.٥% للحضر و٩٤.٥% للريف عام ٢٠١٠ إلى٦٩٩٦٥٦٨٥ جنيهاً بنسبة ١٤.٦% للحضر و٨٥.٤% للريف عام٢٠١٩، بمعدل نمو١٣٤.٦%، ومعدل نمو سنوي قدره ١٤.٩% سنوياً، أي أن معدل نمو المبالغ المصروفة يفوق بكثير معدل نمو الأسر المستفيدة، الأمر الذي انعكس على زيادة متوسط نصيب الأسرة من ١١٣٦ جنيهاً عام ٢٠١٠ إلى٢١٨٢ جنيهاً عام ٢٠١٩،

بمعدل نمو٩٢%، ومعدل نمو سنوي قدره١٠.٢% سنوياً، ويوضح جدول(٧) و(٧) التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية عام ٢٠١٩ .

جدول (٧) التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية عام ٢٠١٩

المراكز	نسبة الأسر المستفيدة بالحضر	نسبة الأسر المستفيدة بالريف	جملة الأسر المستفيدة	نسبة الأسر المستفيدة بكل مركز	نسبة الأسر المستفيدة بالحضر	نسبة الأسر المستفيدة بالريف
شبين الكوم	٢٩.٤	١٣.٢	٥١٠٦	١٥.٩	٣٠.٨	٦٩.٢
الباجور	٥.٦	١٠.٠	٢٩٦٩	٩.٣	١٠.١	٨٩.٩
أشمون	١٠.٦	١٧.٣	٥١٨٧	١٦.٢	١٠.٩	٨٩.١
بركة السبع	٢.٣	٥.١	١٤٧٣	٤.٦	٨.٤	٩١.٦
تلا	٩.٩	١٣.٥	٤١٣٢	١٢.٩	١٢.٩	٨٧.١
الشهداء	٥.٢	٨.٥	٢٥٣٩	٧.٩	١٠.٩	٨٩.١
قويسنا	٤.٦	١٢.٤	٣٥٥٨	١١.١	٦.٩	٩٣.١
منوف	٢٦.٠	١٥.١	٥٤١٩	١٦.٩	٢٥.٧	٧٤.٣
السادات	٦.٥	٥.٠	١٦٨٠	٥.٢	٢٠.٧	٧٩.٣
الجملة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٣٢٠٦٣	١٠٠.٠	١٦.٧	٨٣.٣

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩، والنسب من حساب الباحث.

ويتبين من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

- حظيت أسر الريف بنسبة أكبر من أسر الحضر من حيث عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بنسبة ٨٣.٣% و١٦.٧% لكل منهما على التوالي، وإن تفاوتت على مستوى المراكز.

- ❖ استأثرا مركزا شبين الكوم ومنوف بالنسبة الأكبر من عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالحضر بنسبة٥٥.٤% لكليهما معاً، وجاء حضر بركة السبع وقويسنا والباجور والشهداء في المراتب الأخيرة من حيث عدد الأسر المستفيدة.
- ❖ سجلت علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين عدد أسر الحضر وعدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي بلغت درجتها٠.٥٢، كما سجلت علاقة ارتباط طردية متوسطة بلغت درجتها ٠.٧٥ بين عدد أسر الريف وعدد الأسر المستفيدة بالريف.
- ❖ تباينت نسبة الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالريف، حيث سجلت ١٥% فأكثر من جملة الريف بالمحافظة بمركزي أشمون ومنوف، كما تراوحت بين ١٢-١٥% بمراكز قويسنا وتلا وشبين الكوم، وانخفضت عن١٢% بباقي المراكز، حيث سجل مركزا بركة السبع والسادات أقل المراكز.
- ❖ تباينت نسبة الأسر المستفيدة بجملة المراكز من المحافظة، حيث سجلت١٥% فأكثر من عدد الأسر المستفيدة بمراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم، وتراوحت بين١٠-١٥% من الأسر المستفيدة بمركزي تلا وقويسنا، وانخفضت عن١٠% بباقي المراكز، وهذا يؤكد وضوح التباين المكاني في نسبة الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بمراكز المحافظة.
- ❖ تتفوق نسبة الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي عن ٨٥% من جملة الأسر بستة مراكز هي: الباجور وأشمون وبركة السبع وتلا وقويسنا والشهداء، مقابل انخفاضها عن٨٥% بباقي المراكز.

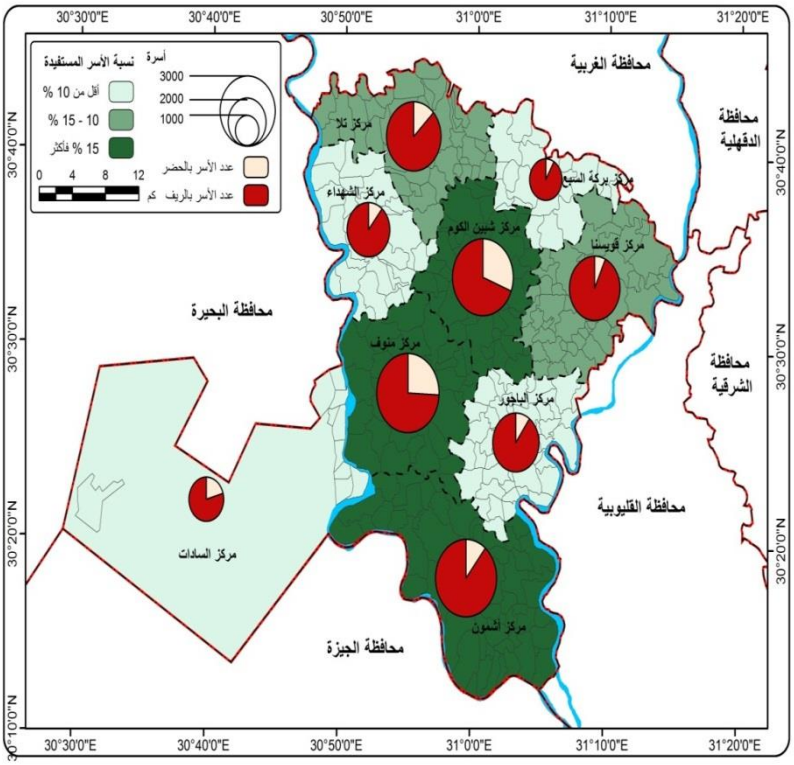

شكل (٧) التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية عام ٢٠١٩ .

ويتباين التوزيع الجغرافي للمبالغ المصروفة للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بمراكز المحافظة، كما يوضح جدول(٨) وشكل(٨).

جدول (٨) التوزيع الجغرافي للمبالغ المصروفة للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية عام ٢٠١٩ .

المراكز	نسبة المبالغ المصروفة بالحضر	نسبة المبالغ المصروفة بالريف	جملة المبالغ المصروفة بالجنيه	نسبة المبالغ المصروفة بالحضر	نسبة المبالغ المصروفة بالريف	متوسط نصيب الأسرة بالجنيه
شبين الكوم	٢٧.٤	١٧.٠	١٢٩٥٤٣٨٢	٢١.٦	٧٨.٤	٢٥٣٧.١
الباجور	٥.٥	٨.٥	٥٦٠٩٢٦٧	١٠.٠	٩٠.٠	١٨٨٩.٣
أشمون	١١.٢	١٥.٦	١٠٤٨٩٣١٩	١٠.٩	٨٩.١	٢٠٢٢.٢
بركة السبع	٣.٨	٠.٧	٨٢٧٠٦٤	٤٦.٩	٥٣.١	٥٦١.٥
تلا	٩.٠	١٣.١	٨٧٢١٨١١	١٠.٦	٨٩.٤	٢١١٠.٨
الشهداء	٦.٨	١٧.٨	١١٣٢٤٨٩٤	٦.١	٩٣.٩	٤٤٦٠.٤
قويسنا	٤.٨	٨.٩	٥٨٠٨٦٦٦	٨.٤	٩١.٦	١٦٣٢.٦
منوف	٢٥.٦	١٣.٩	١٠٩١٨٥٤٩	٢٣.٩	٧٦.١	٢٠١٤.٩
السادات	٦.٠	٤.٥	٣٣١١٧٣٣	١٨.٤	٨١.٦	١٩٧١.٣
الجملة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٦٩٩٦٥٦٨٥	١٤.٦	٨٥.٤	٢١٨٢.١

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩، والنسب من حساب الباحث.

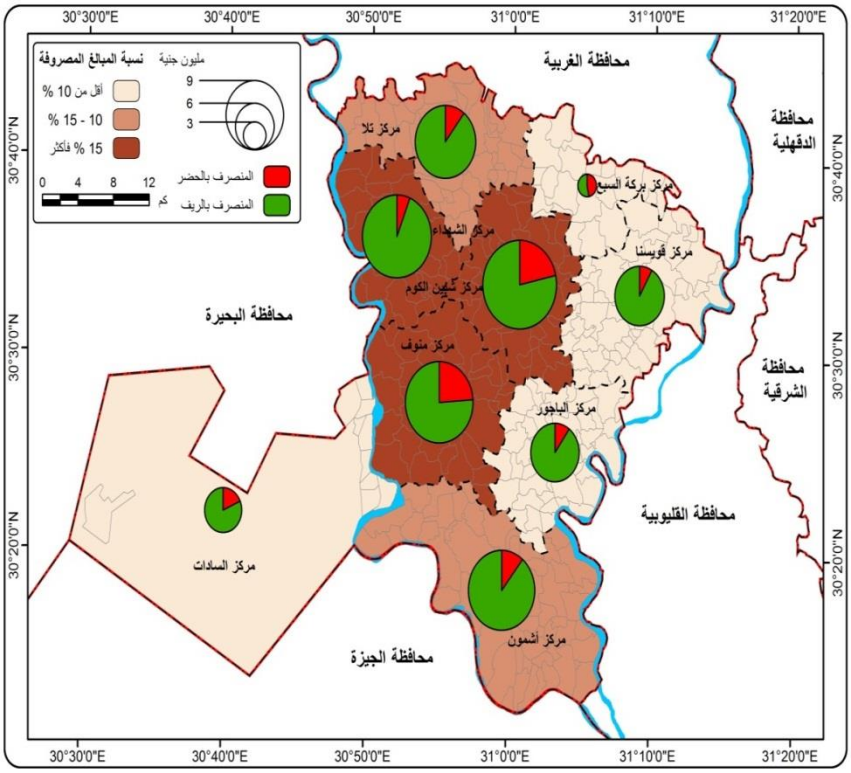

جدول (٨) التوزيع الجغرافي للمبالغ المصروفة للأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي بالمنوفية عام ٢٠١٩

ويتبين من الجدول والشكل السابق ما يلي:

- ❖ استأثر الريف بالنسبة الأكبر من المبالغ المصروفة ببرامج الضمان الاجتماعي بنسبة٨٥.٤% مقابل١٤.٦% فقط للحضر، كما ارتفعت نسبة المبالغ المصروفة عن٩٠% من جملة المبالغ بثلاثة مراكز هي: الباجور والشهداء وقويسنا.
- ❖ استأثرت شبين الكوم ومنوف بنسبة ٥٣% من جملة المبالغ المصروفة بالحضر، مقابل انخفاض نسبة المبالغ المصروفة بالحضر بصورة كبيرة بالباجور وقويسنا.
- ❖ أن التفاوت في توزيع المبالغ المصروفة بالريف أقل حدة من الحضر، حيث سجلت ١٥% فأكثر من نسبة المبالغ المصروفة بالريف بثلاثة مراكز هي: الشهداء وأشمون

وشبين الكوم، كما تراوحت بين٨- ١٥% من جملة المبالغ المصروفة بالريف بمراكز الباجور وتلا وقويسنا ومنوف، وانخفضت عن ٨% بمركزي بركة السبع والسادات.

- ❖ سجلت نسبة المبالغ المصروفة ١٥% فأكثر من جملة المبالغ المصروفة بالمحافظة بمراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم والشهداء، كما تراوحت بسبتها بين ١٠-١٥% من جملة المبالغ المصروفة بمراكز قويسنا وتلا والباجور، وانخفضت عن ١٠ % من جملة المبالغ المصروفة بمراكز السادات وبركة السبع وقويسنا.
- ❖ تباين متوسط القيمة المصروفة لكل أسرة من برامج الضمان الاجتماعي، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط المحافظة ٢١٨٢ جنيهاً/ أسرة مستفيدة، نجد التفاوت الكبير بين المراكز، حيث سجل مركز الشهداء أعلاها بمتوسط٤٤٦٠ جنيهاً/ أسرة مستفيدة، بينما سجل مركز بركة السبع أقلها بمتوسط ٥٦١ جنيهاً/أسرة مستفيدة.

المبحث الرابع: بعض خصائص المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

تمثل الوحدات الاجتماعية موطناً لتقديم الخدمة الاجتماعية لإقليمها الذي يتباين بين الوحدات، فقد يتجاوز القرية أو المدينة التي توجد بها الوحدة إلى عديد من القرى والتجمعات العمرانية كالعزب والكفور، أو قد يقتصر على القرية أو المدينة التي توجد بها الوحدة، ويتباين عدد المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بن الريف والحضر، بل بين الوحدات الاجتماعية ذاتها، ويعد التعرف على بعض خصائص المستفيدين من هذه الوحدات على جانب كبير من الأهمية؛ لأن هذه الوحدات تستهدف خدمة السكان، وبالتالي فإن التعرف على خصائصهم يساعد في توجيه برامج الخدمة الاجتماعية بما يناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم ، ومن هذه الخصائص :

(٤-١) التركيب النوعي والعمري للمستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية.

تستقبل الوحدات الاجتماعية نسبة أكبر من الإناث تصل نسبتهن إلى٧١.٤% مقابل٢٨.٦% للذكور، وترتفع نسبة الإناث بالريف إلى٧٢.٩% مقابل٦٧.٢% للحضر من جملة عينة الدراسة، لأن نسبة كبيرة من الأسر تعولها النساء، كما أن بعض العادات والتقاليد بالريف تجعل خروج الرجال لتلقي المساعدات والإعانات من الأمور المشينة، وأن الكثير من النساء متفرغات للمنزل مما يجعلهم أكثر توجهاً للوحدات الاجتماعية ليستفيدوا من الخدمات التي تقدمها للتغلب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها غالبية الأسر في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور.

ويعد كبار السن أكثر الفئات تردداً على الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، كما يوضح شكل(٩)، في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية لهذه الفئة التي تحتاج إلى رعاية خاصة، تليها الفئة٤٥- ٦٠ سنة، ويلي ذلك الفئات العمرية الأخرى، وهذا يتفق مع دراسة (سيد، ٢٠١٩، ص ٤٧) التي أكدت ان كبار السن هم أكثر الفئات تردداً على الجمعيات الأهلية، ويعكس ارتفاع الفئة العمرية٦٠ سنة فأكثر بين المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية ضرورة التوجه إلى هذه الفئة في أماكن إقامتها، بدلاً من توجهها إلى الوحدات الاجتماعية من أجل الحصول على أبسط حقوقها، وهذا يتطلب أن يتوجه مقدم الخدمة للمستفيد وليس العكس، كما يتطلب وجود آلية لتعظيم مكتسبات هذه الفئة حفاظاً عليها من العوز والتهميش التي تعانيه في الحضر والريف على حد سواء.

شكل (٩) الوزن النسبي لأعمار المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة

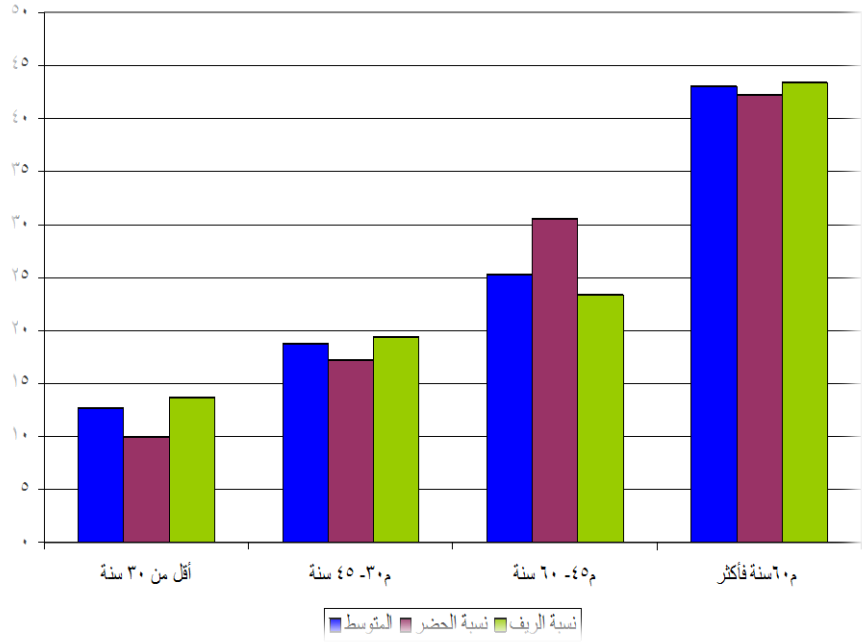

(٤-٢) الحالة التعليمية للمستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية.

ارتفعت نسبة الأميين المترددين على الوحدات الاجتماعية الذين بلغت نسبتهم٣٥.١%، يليهم الحاصلون على مؤهل متوسط وفوق متوسط ومن يقرأون ويكتبون بنسبة ٣٢% و٢٦.٧% لكل منهما على التوالي، بينما انخفضت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي إلى٦.٢%، ويأتي

ارتفاع نسبة الأميين بين الفئات الأخرى؛ لأن بعض الفئات الحاصلة على قدر من التعليم يمكنها الالتحاق بالعمل الحكومي أو غيره، مما يوفر لهم مصدراً من مصادر الدخل أو الحصول على المعاش بعد بلوغهم، أما الأميون فلا يمكنهم ذلك، فيتوجهون إلى الوحدات الاجتماعية للاستفادة ببعض الخدمات التي تقدمها.

وتتسم أسر المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية بانخفاض مستواها التعليمي، حيث لم يلتحق أي فرد من نصف هذه الأسر بالتعليم، وتزيد النسبة في الريف إلى٥٤.٥% مقابل٣٣.٩% للحضر، وقد يكون انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبعض هذه الأسر من أسباب عدم التحاق الأبناء بالتعليم الذي له انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على الملتحقين به وأسرهم.

وترى بعض الدراسات أن الأمية تفسر توطن الفقر على مستوى إقليم الدلتا، فارتفاع معدلاتها يشير إلى ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة، لذا يجب النظر إلى حالة التعليم كأحد العوامل الأساسية التي من شأنها انتشال الفقراء من السقوط إلى مستويات أكبر من الفقر المدقع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥، ص٦٩)، ورغم انخفاض نسبة الأمية بين السكان ١٠ سنوات فأكثر بالمحافظة إلى٢٢% مقابل ٢٥.٨% للمعدل القومي عام ٢٠١٧؛ فإن نسبة الأمية ترتفع عن ٢٥% فأكثر من جملة سكانها بمركزي أشمون وتلا، في المقابل سجل مركز شبين الكوم أقل المراكز في نسبة الأمية به بنسبة ١٥.٢% فقط من عدد سكانه.

(٤-٣) الحالة الوظيفية للمستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية.

تبين الحالة الوظيفية للمترددين على الوحدات الاجتماعية ارتفاع نسبة غير العاملين ونسبة من يعملون بالقطاع الخاص الذي يتسم بعدم استقرار العاملين به، كما يوضح شكل(١٠)، مقابل انخفاض نسبة العاملين بالحكومة والوظائف الأخرى، حيث يعمل بعض المترددين على الوحدات الاجتماعية ببعض الوظائف التي لا تتناسب مع أوضاعهم الاجتماعية والتعليمية للوفاء بحاجة الأسرة، لذا يجب توسيع مظلة الخدمات الاجتماعية لتتضمن من لا يعملون، ومن لا يحقق العمل لهم الدخل الكافي.

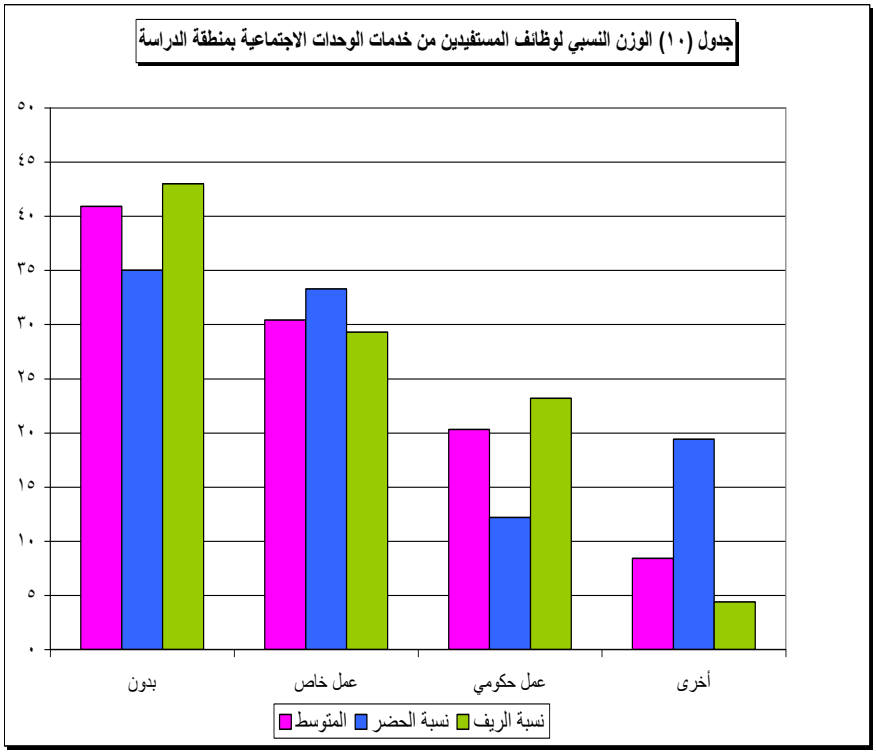

ويرتبط بالحالة الوظيفية للمستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية عدد أفراد الأسرة الذين يعملون، حيث تبين من نتائج الاستبيان أن نحو نصف أفراد الأسر لا يعملون(٤٨.٣%)، وتزيد النسبة في الريف إلى ٥١.٧% مقابل ٣٨.٩% في الحضر، كما أن نحو رُبع الأسر يعمل بها فرد واحد، ونحو الخُمس يعمل بها اثنان، أي أن نسبة محدودة من الأسر المستفيدة من خدمات الوحدات الاجتماعية يعمل بها أكثر من فرد، مما يوضح تدني المستوى الاقتصادي لغالبية الأسر واعتمادها على المساعدات والإعانات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بصورة كبيرة.

(٤-٤) متوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدين من الوحدات الاجتماعية.

توضح بيانات متوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدين محدوديته، كما يوضح جدول(٩)، فأكثر من نصف عدد الأسر ينخفض دخلها عن١٠٠٠ جنيه شهرياً، وهذا الدخل لا يكفي أي متطلبات لهذه الأسر التي تتسم بارتفاع متوسط عدد أفرادها، فنحو خُمسي المستفيدين تزيد أسرهم عن خمسة أفراد، ويزيد في الريف عن الحضر، في المقابل فإن نسبة الثُمن فقط يبلغ متوسط دخلها الشهري ٢٠٠٠ جنيهاً فأكثر.

جدول(٩) الوزن النسبي لمتوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية

المتوسط الشهري لدخل الأسرة بالجنيه	نسبة الريف	نسبة الحضر	المتوسط
أقل من ١٠٠٠ جنيه	٥٣.٣	٥٠.٦	٥٢.٦
١٠٠٠- ١٥٠٠ جنيه	١٧.٢	٢٣.٩	١٩.٠
١٥٠٠- ٢٠٠٠ جنيه	١٦.٤	١١.٧	١٥.١
٢٠٠٠ جنيها فأكثر	١٣.١	١٣.٩	١٣.٣
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث بمنطقة الدراسة، نوفمبر ٢٠١٩ .			

(٤-٥) خصائص مساكن المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية.

تعكس حالة مساكن المستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية ظروف الفقر التي يعيشونها، فأكثر من نصف المساكن تقل مساحتها عن ١٠٠ متر مربع، وتزيد نسبتها بالريف إلى٥٨% مقابل ٢٨.٣% بالحضر، كما أن٥٦.١% من هذه المساكن تتألف من دور واحد، وتزيد بالريف إلى ٦٣.٨% مقابل٣٥% بالحضر، وتعكس طبيعة حيازة المساكن تعدد طرق حيازتها، فنسبة المساكن المملوكة لا تتجاوز٣٠.٤%، وتنخفض في الريف عن الحضر، في ظل زيادة نسبة المساكن بالمشاركة إلى٣١.٦% والإيجار إلى٢٧.٣% والصور الأخرى لحيازة المساكن بنسبة ١٠.٨%، وتتباين الوزن النسبي لطرق حيازة المساكن بين الريف والحضر، ولا شك أن طبيعة حيازة المسكن تنعكس على حالته البنائية وعلى مرافقه وعلى القاطنين به.

وتوجد بعض الخصائص الأخرى للمستفيدين من خدمات الوحدات الاجتماعية، حيث أوضحت نتائج الاستبيان أن١٩.٤% من الأسر المستفيدة يوجد لديها شخص أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يوضح أهمية دعم الوحدات الاجتماعية لهذه الأسر، وتزيد نسبتهم بالريف إلى٢٠.٤% مقابل ١٦.٧% بالحضر، كما أن أكثر من ثلث الأسر المستفيدة (٣٧.٦%) تتلقى مساعدات من جهات أخرى غير الجهات الحكومية، مقابل النسبة الأكبر التي لا تتلقى أي مساعدات أخرى، بل تعتمد على الوحدات الاجتماعية في تقديم كافة صور الدعم لها، باعتبارها جهة حكومية وتحفظ كرامة المستفيدين بالمقارنة ببعض الجمعيات الأهلية التي تنتشر بالمحافظة ولا تراعي خصوصية المستفيدين.

(٤-٦) أسباب تردد المستفيدين على الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

تعد أسباب التردد على الوحدات الاجتماعية من الأمور المهمة في دراسة هذه الوحدات، حيث تتباين هذه الأسباب بين الريف والحضر، كما يوضح شكل(١٠)، فبالنسبة للريف يأتي الحصول على المعاش ومعاش تكافل وكرامة ومساعدة المرض والحصول على المساعدات والإعانات على رأس أسباب التردد على هذه الوحدات، بينما في الحضر يأتي الحصول على معاش تكافل وكرامة والحصول على المساعدات والمعاش على رأس أسباب التردد، وبصورة عامة يأتي الحصول على معاش تكافل وكرامة، والحصول على المعاش، والحصول على المساعدات والإعانات على رأس أسباب التردد، وهذا يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية الأسر بمنطقة الدراسة.

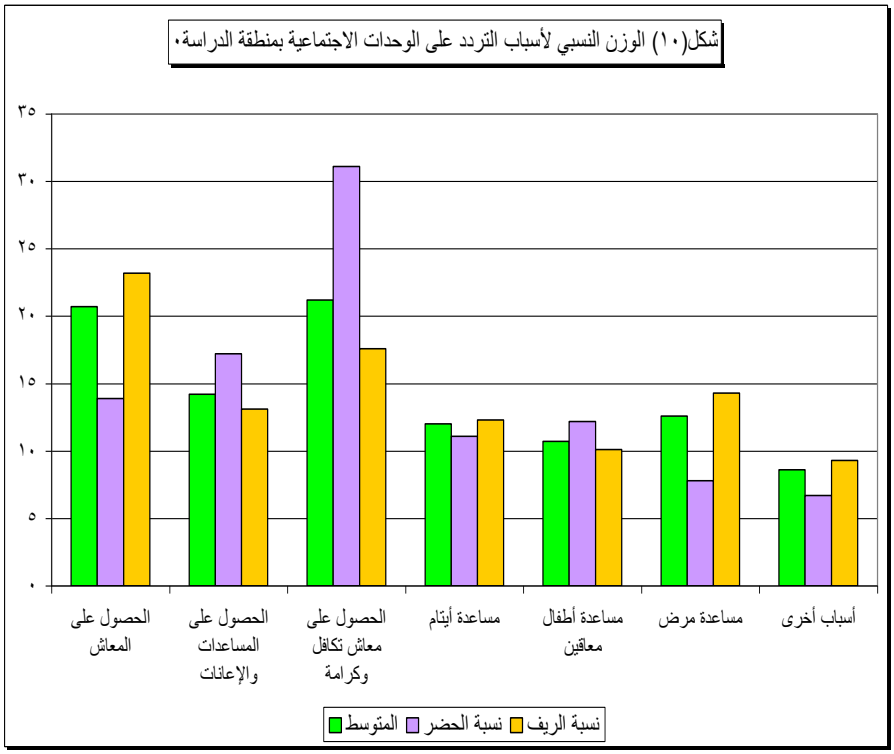

وترتبط أسباب التردد على الوحدات بنوع الخدمات التي تقدمها التي يتباين الوزن النسبي لها بين الريف والحضر كما يوضح جدول(١٠)، حيث تمثل المعاشات النسبة الأكبر (الثلث)، في ظل استحداث معاش تكافل وكرامة الذي زاد من الوزن النسبي للمعاشات المصروفة من الوحدات،

تليها المساعدات والإعانات، وتأتي بعض ذلك بعض الخدمات الموسمية أو المؤقتة التي تقدمها هذه الوحدات.

جدول(١٠) الوزن النسبي لأنواع الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة

نوع الخدمات التي تقدمها الوحدة الاجتماعية	نسبة الريف	نسبة الحضر	المتوسط
معاشات	٣٢.٣	٣٦.١	٣٣.٣
مساعدات	٢٩.٣	٢٥.٠	٢٨.١
أعانات	٢٦.٣	٢٢.٢	٢٥.٢
أخرى	١٢.١	١٦.٧	١٣.٣
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث بمنطقة الدراسة، نوفمبر ٢٠١٩ .			

وتباينت طبيعة تردد المستفيدين على الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، فالنسبة الأكبر(٤٥.٩%) يذهبون إلى الوحدات الاجتماعية بصورة متقطعة، ويلي ذلك الذهاب الشهري، كما يتردد نحو١١.١% على الوحدات الاجتماعية بشكل أسبوعي، وينعكس زيادة عدد مرات التردد من قبل المستفيدين على أن الخدمات المرتبطة بهم لم يتم تنفيذها من قبل المسئولين بالوحدات.

لذا فإن متوسط التردد على الوحدات الاجتماعية الذي بلغ ٥ مرات شهرياً، وزيد في الريف إلى ٦ مرات، مقابل ٤ مرات في الحضر، يعكس أحد أمرين:

- الحاجة الماسة للخدمات المختلفة التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، وبالتالي حاجة المحافظة للمزيد من دعم هذه الخدمات وإتاحتها بالكم والكيف المناسبين.
- عدم تحقيق الوحدات الاجتماعية لرغبات المستفيدين في الخدمات التي يطلبونها، الأمر الذي يجعلهم يتوجهون أكثر من مرة للحصول عليها مما ينعكس على زيادة عدد مرات التردد.
-

(٤-٧) المسافة الزمانية والمكانية إلى الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

تلعب المسافة بين مساكن المستفيدين والوحدات الاجتماعية دورها في التأثير على المسافة المقطوعة، وعلى اختيار وسيلة الانتقال وعلى تكلفة الانتقال، وقد تباينت المسافة التي يقطعها المستفيدون للوصول إلى الوحدات الاجتماعية، حيث يقطع أكثر من نصف المستفيدين مسافة تتجاوز الكيلو متر، في ظل تباعد المسافة بين الوحدات الاجتماعية وغالبية المستفيدين؛ لأن القرى والمدن تنمو بصورة كبيرة، مما انعكس على المسافة التي يقطعها سكان الضواحي والعزب من أجل الوصول إلى الوحدات الاجتماعية، وتتباين هذه المسافة بين الريف والحضر، ففي ظل اتساع مساحة بعض المدن يقطع المستفيدون مسافات أطول، وتزداد المشكلة في بعض القرى التي لا يوجد بها وحدات اجتماعية التي يذهب المستفيدون لأقرب قرية بها وحدة اجتماعية من أجل الحصول على الخدمات، مما يكبدهم مشقة وتكلفة تفوق قدراتهم الاقتصادية، ويقطع نحو ٢٨.٦% مسافة تتراوح بين ٥٠٠- ١٠٠٠متراً، بينما يقطع نحو ٢٠.٧% مسافة أقل من ٥٠٠ متراً.

وقد انعكس تباين المسافة المكانية بين المساكن والوحدات الاجتماعية على تباين المسافة الزمنية، حيث سجلت علاقة ارتباط طردية قوية بلغت درجتها ٠.٩٧، ويقطع أكثر من نصف المستفيدين المسافة إلى الوحدة الاجتماعية في٣٠ دقيقة وأكثر، ويقطع نحو٢٧.١% المسافة بين ١٥-٣٠ دقيقة، مقابل نحو الخُمس يقطع المسافة في أقل من ربع الساعة، وقد تباينت المسافة الزمنية بالريف عن الحضر، في ظل تباين المسافة ونوعية وسائل الانتقال .

ولا شك أن تباين المسافة الزمنية والمكانية بين المسكن والوحدة الاجتماعية قد انعكست على طريقة الذهاب، حيث يستخدم نحو نصف العينة السيارات الأجرة في الانتقال، وتزيد نسبتها بالحضر عن الريف، كما يستخدم نحو الخُمس التوكتوك، وإن زادت النسبة بالريف عن الحضر، كما يذهب نحو الثُمن سيراً على الأقدام توفيراً للنفقات أو حين تقترب الوحدة الاجتماعية من محل سكنه، ويستخدم البعض وسائل أخرى مثل الدرجات النارية وبعض وسائل النقل الخاصة.

المبحث الخامس: بعض مؤشرات كفاءة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

يعد الوقوف على كفاءة الوحدات الاجتماعية وفعالية الخدمات التي تقدمها أحد الأهداف المهمة التي تسعى إليها جغرافية الخدمات، ويوضح (غضبان، ٢٠١٣، ص١٨) أن جغرافية

الخدمات تركز على دراسة فعالية تأثر الخدمات على السكان لدوره في تحسين وإعادة بناء الخدمة ، كما يرتبط التقييم بالاستخدام الفعال والمؤثر للخدمة والعمل على تحسين معدلات أداء الخدمة وبالتالي زيادة فعاليتها، ويرى (Clarkson,P, 2006,p.460) أن مؤشرات كفاءة الخدمات الاجتماعية يجب أن ترتبط بالكم والكيف معاً، كما ترتبط بتقييم المستفيدين لهذه الخدمات، وقدم (سيد، ٢٠١٩، ص ٥٦) بعض مؤشرات تقييم الجمعيات الأهلية من خلال نسمة/جمعية، وجمعية/ كم٢، وحالة الجمعيات وعدد المستفيدين، وقد حدد الباحث بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على الكفاءة منها:

(٥-١) نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بمراكز المحافظة.

لا شك أن نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان ينعكس على كفاءتها، فضغط السكان على الوحدات الاجتماعية وارتفاع نصيبها منهم من شأنه التأثير على الخدمات المقدمة للمستفيدين من حيث الكم والنوع، كما وضعت (Nagle,G, 2003,p.438) نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية ضمن مؤشرات التنمية.

ويرتفع نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان بالمحافظة عن المتوسط القومي، حيث بلغ نصيب الوحدة من السكان في مصر٣٦٢٦٦ نسمة/ وحدة مقابل ٣٩٤٦٤ نسمة/ وحدة بالمحافظة عام ٢٠١٩، وصنفت محافظات مصر وفق نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان عام ٢٠١٩ إلى:

- محافظات سجل نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان٤٥ ألف نسمة فأكثر/ وحدة اجتماعية، وضمت محافظات: الإسكندرية والبحيرة والفيوم وسوهاج وبني سويف والقاهرة، حيث جاءت الإسكندرية في المرتبة الأولى بين المحافظات بمتوسط ٦٢.٥ ألف نسمة/ وحدة.
- محافظات تراوح نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان بين٣٠- ٤٥ ألف نسمة/ وحدة اجتماعية، وضمت محافظات: المنوفية والقليوبية والمنيا وأسيوط والغربية وكفر الشيخ والدقهلية، حيث جاءت المنوفية في المرتبة الحادية عشرة من حيث نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان.
- محافظات تراوح نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان بين ١٥- ٣٠ ألف نسمة/ وحدة، وضمت محافظات مطروح وقنا والإسماعيلية والشرقية ودمياط وبورسعيد.

- محافظات انخفض نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان عن١٥ ألف نسمة/ وحدة، وضمت محافظات الوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء وأسوان والسويس ودمياط والبحر الأحمر، وجاءت جنوب سيناء في المرتبة الأخيرة بمتوسط ٣٤٠٠ نسمة/ وحدة، أي أن التفاوت بين نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان بالإسكندرية وجنوب سيناء يعادل ١٨.٤ ضعفاً(من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، وبيانات وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة)٠

وإذا كانت الوحدات الاجتماعية تستهدف خدمة السكان في إطار دورها في خدمة المجتمع المحلي، فإن العلاقة بين السكان وهذه الوحدات يمكن أن نخرج منها بنصيب الوحدة من السكان الذي يشهد تبايناً على مستوى الريف والحضر على النحو الذي يوضحه جدول (١١) وشكل (١١)٠

جدول (١١) التوزيع الجغرافي لنصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بريف وحضر المحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	نسمة/ وحدة سكان الريف	نسمة/ وحدة سكان الحضر	نسمة/ وحدة جملة السكان	نسبة الانحراف عن نصيب الوحدة من السكان بالمحافظة
شبين الكوم	٥٣١٨٢.٢	٧٩٨٧٤.٧	٥٩٨٥٥.٣	١٥١.٧
الباجور	٢١٥٠٦.٦	٥٦٣٠٦.٠	٢٣٥٥٣.٦	٥٩.٧
أشمون	٤٥٨٨٤.٣	٥٥٦٦٨.٥	٤٦٩٧١.٤	١١٩.٠
بركة السبع	٢٦٤٥٨.٠	٤٥٥٣٦.٠	٢٨١٩٢.٤	٧١.٤
تلا	٢٩٣٢٧.١	٦٤٨٧٣.٠	٣٢٢٨٩.٣	٨١.٨
الشهداء	٣٩٥٤١.٦	٦٨٠٣٩.٠	٤٣١٠٣.٨	١٠٩.٢
قويسنا	٣٩٥٩٦.٩	٥٨٧٤٦.٠	٤١١٩٢.٧	١٠٤.٤
منوف	٣٦٦٩٧.٢	٦٠٧٧٧.٣	٤١٥١٣.٢	١٠٥.٢
السادات	٥٧٠٢٩.٥	٣١٩٧٦.٥	٤٤٥٠٣.٠	١١٢.٨

الجملة	٣٦٢٨٥.٧	٥٩٣٨٣.١	٣٩٤٦٤.٢	
المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمنوفية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ .				

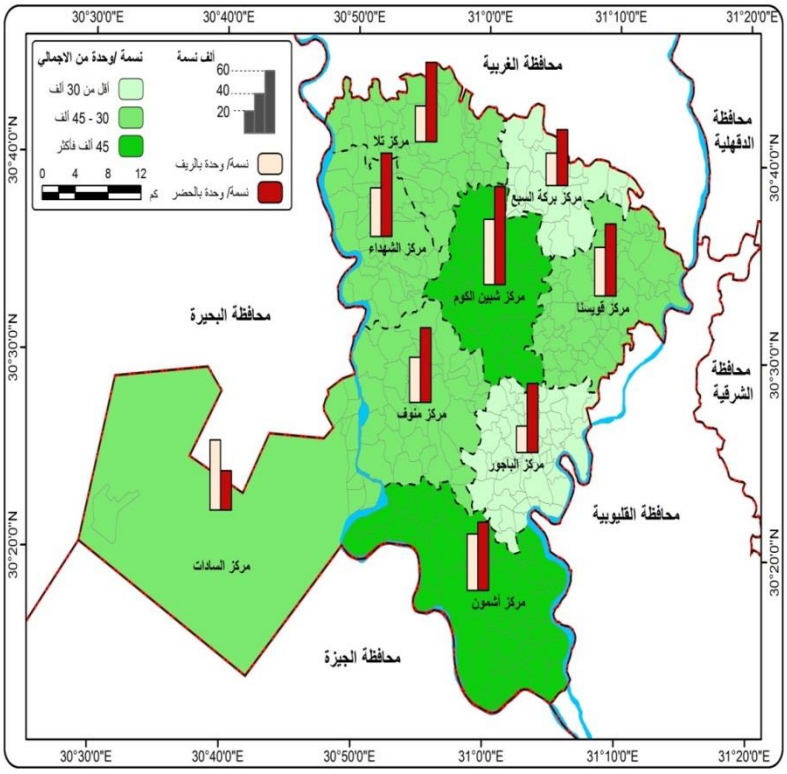

شكل (١١) التوزيع الجغرافي لنصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بريف وحضر المحافظة عام ٢٠١٩

ويتبين من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

- تفوق نصيب الوحدة الاجتماعية بالحضر على الريف، ففي حين بلغ متوسط نصيبها بالحضر ٥٩.٣ ألف نسمة/ وحدة؛ نجده قد بلغ ٣٦.٢ ألف نسمة/ وحدة بالريف، في ظل تباين العلاقة بين سكان الريف والحضر وعدد الوحدات الاجتماعية بكل منهما.

- تباين نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بريف المحافظة، حيث سجل ٤٥ ألف نسمة فأكثر/ وحدة في مراكز السادات وشبين الكوم وأشمون، الأمر الذي يعكس الضغط على الوحدات الاجتماعية بهذه المراكز، كما تراوح بين ٣٠- ٤٥ ألف نسمة/وحدة، بمراكز الشهداء وقويسنا ومنوف، وانخفض عن٣٠ ألف نسمة/ وحدة بباقي المراكز، وسجل مركز الباجور أقل المراكز في نصيب وحداته من السكان بمتوسط ٢١.٥ ألف نسمة/ وحدة، أي أن الفرق بين أعلى المراكز وأقلها في نصيب الوحدات من السكان سجل٢٧١.٤%، الأمر الذي يوضح التفاوت المكاني الكبير بين المراكز.
- تباين نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بحضر المحافظة، حيث سجل٦٠ ألف نسمة فأكثر/ وحدة بمراكز شبين الكوم ومنوف والشهداء وتلا، كما تراوح بين٥٠ – ٦٠ ألف نسمة بمراكز الباجور وأشمون وقويسنا، وانخفض عن٥٠ ألف نسمة/وحدة بمركزي السادات وبركة السبع، حيث بلغت نسبة المدى بين أعلى المراكز (شبين الكوم) وأقلها (السادات) ٢٥٠%، وهذا يوضح التفاوت في نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان وانعكاس ذلك على معدل خدمتها.
- شهد نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان تبايناً بين مراكز المحافظة، حيث سجل ٤٥ ألف نسمة فأكثر/ وحدة بمركزي شبين الكوم وأشمون، كما تراوح بين ٣٠- ٤٥ ألف نسمة/وحدة بمراكز السادات ومنوف وقويسنا والشهداء وتلا، وانخفض عن٣٠ ألف نسمة/وحدة بمركزي الباجور وبركة السبع.
- تباينت نسبة انحراف نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان بالمقارنة بمتوسط المحافظة، حيث ارتفعت في شبين الكوم إلى ١٥١.٧%، مقابل انخفاضها إلى ٥٩.٧% في الباجور، وجاءت باقي المراكز بين هذين المركزين.

وجاءت محافظة المنوفية في المرتبة الحادية عشرة بين المحافظات المصرية من حيث الضغط على الوحدات الاجتماعية بها، لذا ينبغي إنشاء المزيد من الوحدات الاجتماعية بالمحافظة من أجل تخفيف الضغط على الوحدات القائمة.

(٥-٢) نصيب الوحدة الاجتماعية من المستفيدين بالمحافظة.

يمثل نصيب الوحدة من الحالات المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي أحد المؤشرات المهمة لقياس كفاءة الوحدات الاجتماعية، حيث تعكس الضغط على الوحدات من ناحية، كما تعكس مدى استفادة السكان من خدمات هذه الوحدات من ناحية أخرى، ويتباين نصيب الوحدات الاجتماعية من المستفيدين بمراكز المحافظة، كما يوضح جدول (١٢)٠

جدول (١٢) التوزيع الجغرافي لنصيب الوحدات الاجتماعية من الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي بريف وحضر المحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	مستفيد/ وحدة بالريف	مستفيد/ وحدة بالحضر	مستفيد/ وحدة بجملة لمحافظة	نسبة الانحراف عن نصيب الوحدة من الحالات المستفيدة بالمحافظة
شبين الكوم	٥٣٩.٣	٤٠٤.٢	٤٣٨.٠	١٣١.١
الباجور	٥٠١.٠	٣٢٤.٦	٣٣٥.٠	١٠٠.٢
أشمون	٥٥٢.٠	٢٧٦.٢	٣٠٦.٨	٩١.٨
بركة السبع	١٥٠.٠	١٤٥.٤	١٤٥.٨	٤٣.٦
تلا	٥٥١.٠	٣٣٦.٣	٣٥٤.٢	١٠٦.٠
الشهداء	٣١٧.٠	٣٥١.٣	٣٤٧.٠	١٠٣.٨
قويسنا	٢٥٥.٠	٣١٣.٥	٣٠٨.٧	٩٢.٤
منوف	٥١٩.٧	٣٦٤.٩	٣٩٥.٩	١١٨.٥
السادات	١٧٤.٠	٦٦٦.٠	٤٢٠.٠	١٢٥.٧
الجملة	٤٢٦.٩	٣١٩.٤	٣٣٤.٢	١٣١.١

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمنوفية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ ٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ نصيب الوحدة الاجتماعية بالريف ٤٢٧ مستفيداً/ وحدة عام ٢٠١٩مقابل ٣١٩ مستفيداً / وحدة بالحضر، أي أن نصيب الوحدة من المستفيدين بالريف يبلغ

نحو ١٣٤% من نصيبها بالحضر، مما يؤشر على زيادة الضغط على الوحدات بالريف من ناحية، وحاجة الريف لما تقدمه هذه الوحدات من ناحية أخرى.

- تباين نصيب الوحدة الاجتماعية بالحضر بين المراكز، حيث سجل أقل من ٢٠٠ مستفيداً / وحدة بتلا والسادات، وتراوح بين ٢٠٠-٤٠٠ مستفيداً / وحدة بقويسنا والشهداء، بينما سجل ٤٠٠ مستفيداً فاكثر بباقي المراكز، حيث سجلت أشمون أعلاها بمتوسط ٥٥٢ مستفيداً/ وحدة، وتبدو حدة التفاوت بين المراكز التي بلغت ٣٦٨% بين أشمون وبركة السبع.
- تباين نصيب الوحدة الاجتماعية بالريف، حيث سجلت أقل من ٣٠٠ حالة / وحدة بأشمون وبركة السبع، وتراوحت بين ٣٠٠- ٤٠٠ مستفيداً/ وحدة بالباجور وتلا والشهداء وقويسنا ومنوف، وسجلت ٤٠٠ مستفيداً فأكثر بالسادات وشبين الكوم، ويبدو التفاوت بين المراكز الذي سجل ٤٥٩% بين أعلى المراكز وأقلها.
- تباين نصيب الوحدة الاجتماعية بجملة المحافظة، حيث سجل أقل من ٣٠٠ مستفيداً/ وحدة ببركة السبع، وتراوح بين٣٠٠- ٣٥٠ مستفيداً/ وحدة بمراكز أشمون والباجور وقويسنا، وسجل ٣٥٠ مستفيداً فاكثر بمراكز السادات ومنوف وتلا وشبين الكوم.

ويتضح مما سبق تباين الضغط على الوحدات الاجتماعية وتباين نصيب هذه الوحدات من المستفيدين مما يؤشر على الضغط على الوحدات ببعض المراكز وهذا يتطلب إنشاء بعض الوحدات بالمناطق التي تعاني ضغطاً عليها، لأن تخفيف الضغط على الوحدات من شأنه الانعكاس على كفاءة الخدمات التي تقدمها.

(٥-٣) نصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي بالمحافظة.

تخدم الوحدات الاجتماعية أقاليمها المحلية التي تقع في دائرة نفوذها، ففي حالة عدم وجود وحدة اجتماعية بالقرية تمثل القرية الأم الوجهة الرئيسة للسكان من أجل الحصول على الخدمات الاجتماعية، وفي بعض الأحيان تخدم بعض الوحدات الاجتماعية بالمدن الظهير الريفي القريب منها، لذا يتباين نصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي باعتباره دليلاً على الضغط على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هذه الوحدات، بجانب الوزن السكاني لمناطق خدمة هذه

الوحدات الاجتماعية، ويتباين نصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي بالمحافظة على النحو الذي يوضحه جدول (١٣) وشكل (١٢)٠

جدول (١٣) التوزيع الجغرافي لنصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي بالمحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	وحدة / ناحية بالريف	نسبة الانحراف عن متوسط نصيب الوحدة من النواحي بالمحافظة	وحدة/ ناحية من جملة النواحي	نسبة الانحراف عن متوسط نصيب الوحدة من النواحي بالمحافظة
شبين الكوم	٤.٠	١١٧.٦	٣.١	١٠٢.٨
الباجور	٢.٩	٨٦.٤	٢.٨	٩٤.١
أشمون	٣.٤	٩٩.٣	٣.١	١٠١.٩
بركة السبع	٢.١	٦١.٨	٢.٠	٦٦.٧
تلا	٣.٩	١١٥.٠	٣.٧	١٢٢.٢
الشهداء	٣.٩	١١٣.٤	٣.٥	١١٦.٧
قويسنا	٤.٤	١٢٨.٣	٤.١	١٣٦.١
منوف	٢.٧	٧٨.٤	٢.٢	٧٣.٣
السادات	٥.٠	١٤٧.١	٢.٨	٩١.٧
الجملة	٣.٤		٣.٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات: مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة المنوفية٠

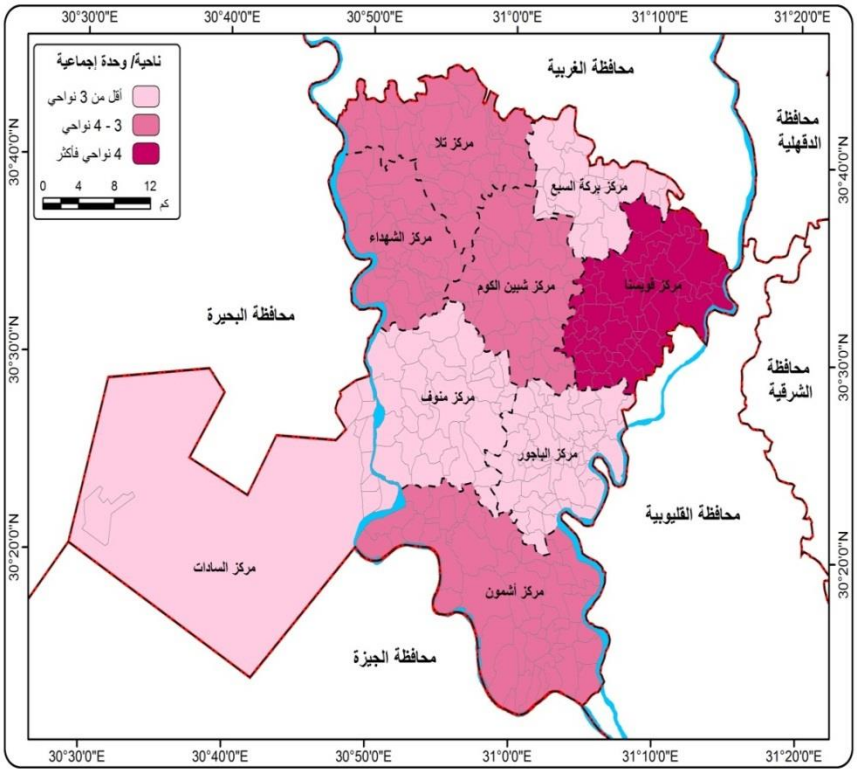

شكل (١٢) التوزيع الجغرافي لنصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي بالمحافظة عام ٢٠١٩

ويتبين من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

- بلغ نصيب الوحدات الاجتماعية بريف المحافظة من النواحي ٣.٤ ناحية/ وحدة، ويتباين هذا المعدل في ظل تباين العلاقة بين عدد الوحدات وعدد النواحي بالمراكز، حيث سجل ٤ نواحي فأكثر/ وحدة في شبين الكوم وقويسنا والسادات، وتراوح بين ٣-٤ نواحي/وحدة في أشمون وتلا والشهداء، وانخفض عن ثلاث نواحٍ/ وحدة في بركة السبع والباجور ومنوف.
- تباينت نسبة الانحراف عن متوسط نصيب الوحدة الاجتماعية من النواحي بريف المحافظة، حيث ارتفعت عن ١٠٠% بمراكز السادات وقويسنا وشبين الكوم وتلا

والشهداء، مقابل انخفاضها عن ١٠٠% في باقي المراكز، حيث سجل مركز بركة السبع ٦١.٨% فقط مقارنة بنحو ١٤٧.١% سجلها مركز السادات.

- بلغ نصيب الوحدات الاجتماعية بجملة نواحي المحافظة ٣ نواحي/ وحدة، وارتفع المتوسط في خمسة مراكز عن متوسط المحافظة مقابل انخفاضه عن المتوسط العام للمحافظة بباقي المراكز.
- ارتفعت نسبة الانحراف عن المتوسط العام لنصيب الوحدات الاجتماعية من جملة النواحي بخمسة مراكز هي: قويسنا والشهداء وتلا وشبين الكوم، مقابل انخفاضها في باقي المراكز.

ويعكس نصيب الوحدات الاجتماعية من النواحي بالمحافظة الضغط الكبير على الوحدات معظم المراكز، ويمكن بدلالة هذا المؤشر إعداد خطة زيادة الوحدات الإنشائية في المناطق التي يتزايد الضغط بها على الوحدات القائمة وتتعدد القرى التي تخدمها.

(٥-٤) معدل تباعد الوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة.

انعكست العلاقة بين مساحة مراكز المحافظة وعدد وحدات الخدمة الاجتماعية بها على معدل تباعد الوحدات الاجتماعية الذي يتم حسابه من خلال قسمة الجذر التربيعي لمساحة المراكز على عدد الوحدات الاجتماعية بكل مركز وضرب الناتج في ١.٠٧٤٦، حيث بلغ المعدل بالمحافظة ٥.١ كم، وهذا المعدل يعكس وجود مسافة مقطوعة من قبل طالبي الخدمة للحصول عليها، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد الوحدات الاجتماعية من أجل تقليص المسافة المكانية والزمانية والتكلفة التي يدفعها السكان من أجل الوصول إلى هذه الوحدات.

ويتباين معدل تباعد الوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة على النحو التالي:

- ❖ مراكز سجل معدل تباعد وحداتها١٦ كم فأكثر، وضمت مركز السادات الذي يتسم باتساع مساحته، وانخفاض عدد وحداته، وانخفاض كثافته السكانية والعمرانية وحداثة تعميره بالمقارنة بباقي مراكز المحافظة.
- ❖ مراكز يتراوح معدل تباعد وحداتها بين ٤- ١٦ كم، وضمت شبين الكوم وأشمون والشهداء ومنوف وقويسنا.
- ❖ مراكز انخفض معدل تباعد وحداتها عن ٤ كم، وتمثل ذلك في مركزي الباجور وبركة السبع.

وسجلت علاقة ارتباط عكسية قوية بين عدد وحدات الخدمة الاجتماعية ومعدل التباعد بمراكز المحافظة بلغت درجتها-٠.٧٢، كما سجلت علاقة ارتباط طردية قوية بين معدل التباعد ومساحة المراكز بلغت درجتها ٠.٩٨، أي أنه كلما اتسعت مساحة المراكز كلما زادت معدلات تباعد وحداتها الاجتماعية، لذا ينبغي إنشاء المزيد من الوحدات الاجتماعية بالمراكز التي تشهد زيادة معدلات التباعد بين وحداتها خصوصاً مركز السادات تيسيراً على السكان وتوفيراً للتكلفة التي يتحملونها في الانتقال من أماكن إقامتهم إلى الوحدات الاجتماعية.

(٥-٥) كثافة الوحدات الاجتماعية ونصيبها من المساحة بالمحافظة.

تعد دراسة كثافة وحدات الخدمة الاجتماعية على جانب كبير من الأهمية، وتباينت كثافة الوحدات الاجتماعية على مستوى المحافظات المصرية عام ٢٠١٩، حيث سجلت ٠.٠٠٣ وحدة/ كم^{٢} كمتوسط للجمهورية، وإذا كانت الكثافة السابقة كثافة نظرية لا تعبر عن الواقع؛ فإن الكثافة الحقيقية للوحدات الاجتماعية بالمناطق المأهولة بلغت٠.٠٤ وحدة/كم^{٢}، حيث تباينت هذه الكثافة بين المحافظات على النحو التالي :

- محافظات بلغت كثافة وحداتها الاجتماعية أقل من٠.٠٣ وحدة/ كم^{٢}، وضمت جنوب سيناء وشمال سيناء ومطروح والإسماعيلية وبورسعيد البحيرة.
- محافظات تراوحت كثافة وحداتها الاجتماعية بين ٠.٠٣- ٠.٠٦ وحدة/ كم^{٢}، وضمت محافظات كفر الشيخ والمنوفية والفيوم والوادي الجديد والمنيا وبني سويف والشرقية والدقهلية والإسكندرية.
- محافظات تراوحت كثافة وحداتها بين٠.٠٦—٠.٠٩ وحدة/كم^{٢}، وضمت محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والغربية.
- محافظات سجلت كثافة وحداتها الاجتماعية ٠.٠٩ وحدة فأكثر/ كم^{٢}، وضمت محافظات البحر الأحمر والقليوبية وأسوان والسويس والقاهرة والجيزة والأقصر ودمياط(من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، وبيانات وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠١٩، بيانات غير منشورة).

ويعتمد حساب كثافة الوحدات على قسمة عدد الوحدات الاجتماعية على المساحة بكل مركز، وقد بلغت كثافة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة عام ٢٠١٩ نحو٠.٠٤ وحدة/ كم^{٢}، أو ٤ وحدات/١٠٠ كم^{٢}، حيث سجلت علاقة ارتباط عكسية قوية بلغت درجتها- ٠.٨٧ بين

كثافة الوحدات الاجتماعية ومعدل تباعدها، أي أنه حين تزداد الكثافة تقل معدلات التباعد والعكس، وقد تباينت كثافة الوحدات الاجتماعية بين مراكز المحافظة ، كما يوضح جدول (١٤) وشكل (١٣) على النحو التالي:

- مراكز انخفضت كثافة الوحدات الاجتماعية بها عن ٠.٠٧ وحدة/ كم^{٢}، وضمت مركزا قويسنا والسادات.
- مراكز تراوحت كثافة الوحدات الاجتماعية بها بين ٠.٠٧ – ٠.٠٨ وحدة/ كم^{٢}، وضمت مراكز منوف وتلا وأشمون وشبين الكوم والشهداء.
- مراكز سجلت كثافة الوحدات الاجتماعية بها ٠.٠٨ وحدة فأكثر/ كم^{٢}، وتمثل ذلك في مركزي الباجور وبركة السبع.

وسجلت علاقة ارتباط عكسية بين كثافة الوحدات الاجتماعية ونصيبها من المساحة بلغت درجتها-٠.٨١، أي أنه حين تنخفض كثافة الوحدات يرتفع نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة والعكس، فمن المفترض وجود علاقة ارتباط طردية بين عدد الوحدات الاجتماعية ومساحة المراكز لكن هذا لم يحدث في الواقع، حيث سجلت علاقة ارتباط عكسية بلغت درجتها- ٠.٥٩ بين عدد الوحدات الاجتماعية ومساحة المراكز.

جدول (١٤) كثافة الوحدات الاجتماعية ونصيبها من المساحة الكلية ومعدل تباعدها وتوطنها بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩

المراكز	كثافة الوحدات وحدة/كم^{٢}	نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة كم مربع/ وحدة	معدل التباعد كم	معامل التوطن
شبين الكوم	٠.٠٧	١٥.٠	٤.٢	٠.٥٦
الباجور	٠.١٠	٩.٨	٣.٤	١.٤٢
أشمون	٠.٠٦	١٦.٦	٤.٤	٠.٧١
بركة السبع	٠.٠٩	١٠.٧	٣.٥	١.١٨
تلا	٠.٠٦	١٥.٥	٤.٢	١.٠٣
الشهداء	٠.٠٥	١٩.٠	٤.٧	٠.٧٧
قويسنا	٠.٠٦	١٧.٢	٤.٥	٠.٨١
منوف	٠.٠٧	١٤.٤	٤.١	٠.٨٠
السادات	٠.٠٠	٢٤٣.٩	١٦.٨	٠.٧٥
الجملة	٠.٠٤	٢٢.٩	٥.١	

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمنوفية، بيانات غير منشورة٠

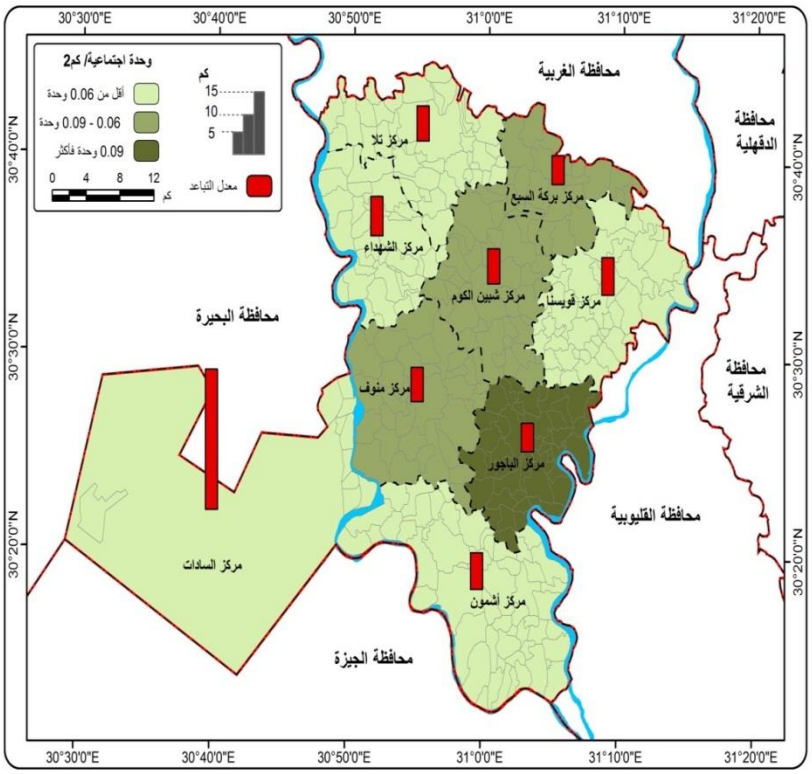

شكل (١٣) كثافة الوحدات الاجتماعية ومعدل تباعدها بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩

ويرتبط بكثافة الوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة، الذي يعتمد على قسم مساحة كل مركز على عدد وحداته الاجتماعية، حيث سجل نصيب الوحدة من المساحة ٢٢.٩ كم^{٢}/ وحدة كمتوسط للمحافظة، وتباين بين مراكز المحافظة كما يوضح شكل (١٤) على النحو التالي:

- مراكز انخفض فيها نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة عن ١٥ كم^{٢}/ وحدة، وضمت الباجور وبركة السبع ومنوف.
- مراكز تراوح نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة بين ١٥ كم^{٢} – ١٧ كم^{٢}/ وحدة، وضمت مراكز شبين الكوم وأشمون وتلا.
- مراكز سجل نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة ١٧ كم^{٢} فأكثر/ وحدة، وتمثل ذلك في مراكز السادات وقويسنا والشهداء.

وسجل نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة بالكلية مركز السادات٢٤٣.٩ كم٢/ وحدة، في ظل اتساع مساحته التي ضمت نحو ٣٩% من مساحة المحافظة، وانخفاض عدد وحداته الاجتماعية التي ضمت ٣.٧% فقط من وحدات المحافظة، وإذا وضعنا في الاعتبار المساحة المستغلة بالمركز فقط؛ سينخفض نصيب الوحدة من المساحة إلى ٢٢٨ كم٢/ وحدة.

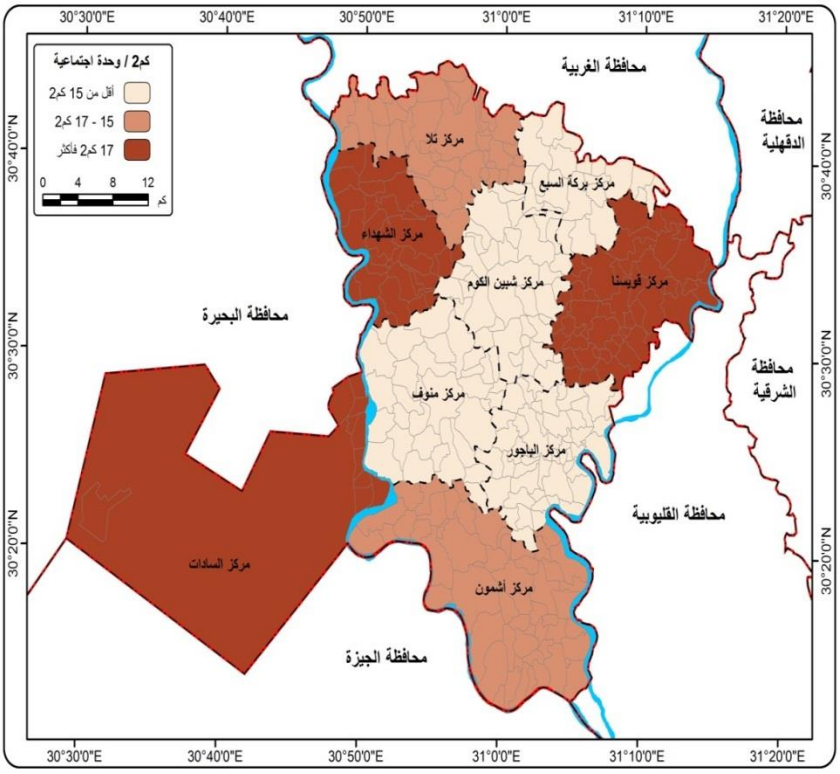

شكل (١٤) نصيب الوحدات الاجتماعية من المساحة الكلية بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩

(٥-٦) معامل التوطن ودليل التركز للوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

يفسر معامل التوطن● للوحدات الاجتماعية بالمحافظة العلاقة بين نسبة عدد الوحدات الاجتماعية ونسبة السكان بكل مركز، حيث تباينت نسبة عدد الوحدات الاجتماعية عن نسبة السكان في بعض المراكز، لذا فقد ارتفعت قيمة معامل التوطن في مراكز الباجور وبركة السبع وتلا عن الواحد الصحيح، مقابل انخفاضها عن الواحد الصحيح في باقي المراكز، ويلاحظ أن هذه المراكز شهدت انخفاض نسبة السكان بها عن نسبة الوحدات الاجتماعية، في المقابل فإن مراكز بركة السبع وتلا والباجور التي ارتفع بها معدل التوطن ارتفعت بها نسبة السكان عن نسبة عدد الوحدات الاجتماعية.

كما أن دليل تركز الوحدات الاجتماعية له أهميته الجغرافية والتخطيطية، حيث يوضح دليل التركز•عدم التوازن بين نسبة كل مركز من السكان ونسبته من عدد الوحدات الاجتماعية، حيث سجلت قيمة دليل التركز٠.٥١، وهذه القيمة تعكس وجود تباين بين نسبة عدد السكان ونسبة عدد الوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩، الأمر الذي يتطلب ضرورة التدخل لإحداث التوازن بين أعداد السكان والوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

(٥-٧) خصائص مواقع الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

تقوم الدراسة الجغرافية للخدمات على إدراك التوزيعات الجغرافية ومدى تباينها من موقع لآخر، مع الاهتمام بالموقع وتأثيره الفعال والتجمعات السكانية بخصائصها المختلفة، وطرق النقل ووسائله، والمسافة بين موقع المنشأة الخدمية والتجمعات السكانية بخصائصها المختلفة ، والزمن اللازم للحصول على الخدمة، والعوائق التي تعرقل الإمداد بالخدمة(البغدادي، ٢٠١٥، ص ٢٥٦).

• معامل التوطن للوحدات الاجتماعية = عدد الوحدات الاجتماعية بكل مركز عدد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة

÷

عدد السكان بكل مركز بالمحافظة عدد السكان

• دليل التركز = ٢/١ مج (س- ص)، حيث تشير (س) إلى نسبة عدد السكان بكل مركز ، وتشير (ص) إلى نسبة عدد الوحدات الاجتماعية بكل مركز، وكلما زادت القيمة دلت على عدم العدالة بين نسبة توزيع السكان ونسبة عدد الوحدات الاجتماعية بكل مركز، عن : عيسى على إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ١٣٢ ، بتصرف.

ويمثل دراسة مواقع الوحدات الاجتماعية أهمية كبيرة، لأن مواقعها تنعكس على إمكانية الوصول إليها، وما يرتبط به من مسافة زمنية ومكانية وتكاليف انتقال، وتزداد أهمية دراسة الموقع في أن نحو ثلثي عدد النواحي لا يوجد بها وحدات اجتماعية، فبالنسبة للريف تقع ٢٤.٦% من الوحدات بالقرية ذاتها، بينما تقع ٧٠.٧% من الوحدات بقرى أخرى مجاورة، ويقع ٤.٦% بمدينة مجاورة، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع المستفيدين يذهبون إلى خارج قراهم من أجل الحصول على الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية، وما يرتبط بذلك من تكلفات اقتصادية واجتماعية، وبالنسبة للحضر فإنه مغطى بالوحدات الاجتماعية بالكامل، وبصورة إجمالية فإن أكثر من نصف المستفيدين يذهبون خارج محل إقامتهم من أجل الحصول على الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية .

وتتباين مواقع الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، حيث يقع نحو ربعها على طريق رئيس، ونحو ٢٩% على طريق فرعي، كما أن نحو نصف هذه الوحدات (٤٧.١%) منها لا يقع على طريق، مما يجعل المستفيد صعوبة في الوصول إليها سواء بالسيارات الخاصة أو بغيرها من وسائل النقل، وتتباين هذه النسبة بين الريف والحضر، وتقع ٢٢.٧% من الوحدات بالدور الأرضي، مما يسهل من دخول كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة لها، بينما يقع ٥٥.٧% بالدور الأول و٢١.٦% بالدور الثاني، وتتباين هذه النسب بين الريف والحضر، فغالبية وحدات الريف تتألف من دورين على الأكثر بعكس بعض وحدات الحضر التي تزيد بها عدد الأدوار لتضمنها بعض الأنشطة غير الموجودة بوحدات الريف.

ويقع٤٤.١% من الوحدات الاجتماعية داخل الكتلة العمرانية، وتزيد نسبتهم بالحضر إلى ٦٢.٨% مقابل ٣٧.٤% بالريف، بينما يقع٥٥.٩% من هذه الوحدات خارج الكتلة العمرانية، مما يسبب زيادة المسافة الزمنية والمكانية التي يقطعها المستفيدون للوصول إلى هذه الوحدات.

(٥-٨) حالة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

تعد دراسة حالة الوحدات الاجتماعية من المؤشرات المهمة لكفاءة هذه الوحدات، حيث توضح البيانات المتاحة قدم الكثير من الوحدات بالمحافظة ، حيث بلغت نسبة الوحدات التي تم إنشاؤها قبل ١٩٥٠ نحو ٢١%، كما تم إنشاء نحو ٢٧% في الفترة ١٩٥٠- ١٩٧٥، وتم إنشاء ٣٢% في الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٠، وتم إنشاء ١٩% من الوحدات بعد عام ٢٠٠٠،

وهذا يؤكد أن نسبة كبيرة من الوحدات في حاجة إلى إحلال وتجديد أو ترميم لأن بنيتها الأساسية صارت غير مناسبة في ظل معاناة العديد من الوحدات من تردي البنية الأساسية بها، مثل وحدات كفر القرينين وبهناي ومناوهلة وبي العرب وقشطوخ التي تم إنشاؤها قبل ١٩٥٠، ومن الوحدات الحديثة بالمحافظة عرب الرمل ومنشأة سلطان والبرانية .

وفي الوقت الذي حددت فيه المعايير التخطيطية للوحدات الاجتماعية بأن المساحة المبنية يجب أن تمثل نحو١٧٥ م٢/ وحدة الحد المرغوب فيه تخطيطياً، و١٠٠ م٢/ وحدة الحد الأدنى للمساحة، فإن عدداً كبيراً من الوحدات يقترب من خمسي عدد الوحدات (٤٢%) تقل مساحته عن ١٧٥ م٢ ، كما أن بعض الوحدات انخفضت مساحتها عن ١٠٠ م٢ مثل عرب الرمل، ولا شك أن صغر مساحة الوحدات ينعكس على المتاحة للفرد وعلى دورة التهوية وغيرها من العوامل التي تنعكس على الدور الذي تقوم به هذه الوحدات.

وتتعدد طرق حيازة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة، ما بين الوحدات المؤجرة والوحدات المملوكة والوحدات التي تم استضفتها في مباني تابعة لمؤسسات أخرى، لكن ٣٨.٢% منها مؤجر ، مما يسبب مشكلات في التحديث والتطوير، كما أن غالبية الوحدات تحتاج إلى أبواب وشبابيك لحماية المحتويات والمستندات الموجودة بها، ويضاف غلى ما سبق عدم وجود خط تليفون ثابت في العديد من الوحدات وتدني حالة المرافق بها، كما تباينت الوحدات وفق موقفها من التطوير كما يوضح جدول (١٤) وشكل (١٥)، ويتضح منهما أن نسبة محدودة من الوحدات الاجتماعية تم تطويرها بلغت نسبتها١٧.٤% مقابل ٨٢.٦% لم يتم تطويرها، ورغم وجود خطط لتطوير بعض الوحدات إلا أن نقص الموارد اللازمة حال دون تطويرها، وحازت مراكز شبين الكوم وأشمون والباجور والشهداء وقويسنا على النسبة الأكبر من عدد الوحدات التي تم تطويرها، مقابل نسب محدودة لباقي المراكز، بينما سجلت مراكز منوف وأشمون والباجور النسبة الأكبر من الوحدات غير المطورة، لكن

جدول (١٤) التوزيع النسبي للوحدات الاجتماعية وفق موقفها من التطوير بالمحافظة عام ٢٠١٩ .

المراكز	نسبة عدد الوحدات المطورة	نسبة عدد الوحدات غير المطورة	نسبة عدد الوحدات المطورة	نسبة عدد الوحدات غير المطورة
شبين الكوم	١٥.٨	١٠.٠	٢٥.٠	٧٥.٠
الباجور	١٥.٨	١٥.٦	١٧.٦	٨٢.٤
أشمون	٢١.١	١٥.٦	٢٢.٢	٧٧.٨
بركة السبع	٥.٣	١١.١	٩.١	٩٠.٩
تلا	٥.٣	١٢.٢	٨.٣	٩١.٧
الشهداء	١٥.٨	٥.٦	٣٧.٥	٦٢.٥
قويسنا	١٠.٥	١١.١	١٦.٧	٨٣.٣
منوف	٥.٣	١٥.٦	٦.٧	٩٣.٣
السادات	٥.٣	٣.٣	٢٥.٠	٧٥.٠
الجملة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٧.٤	٨٢.٦

من حساب الباحث اعتماداً على بيانات مركز معلومات مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ .

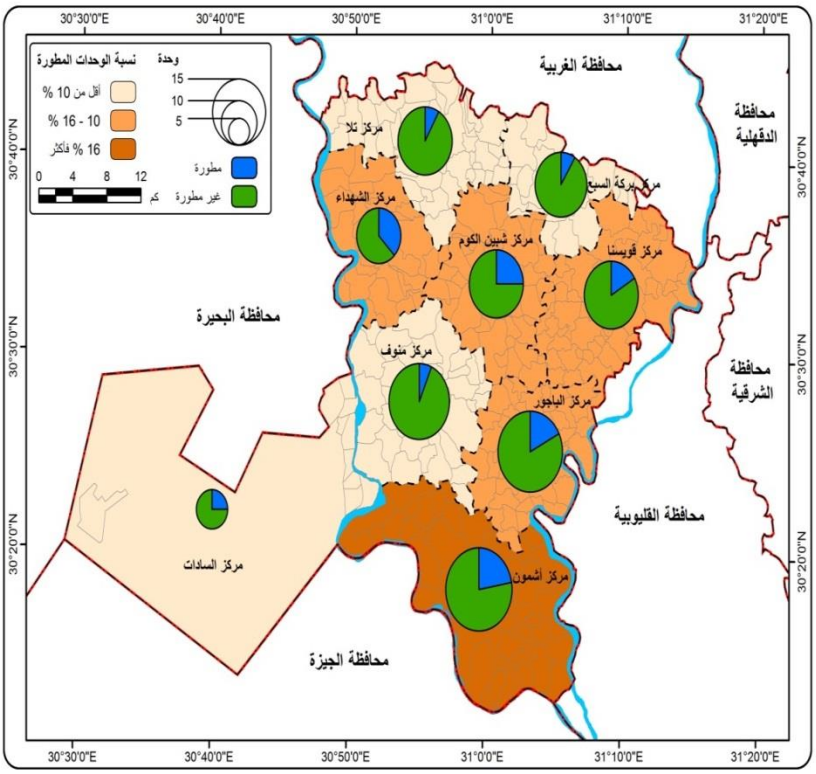

شكل (١٥) التوزيع النسبي للوحدات الاجتماعية وفق موقفها من التطوير بالمحافظة عام ٢٠١٩ .

ويمكن تقسيم نسبة الوحدات الاجتماعية المطورة من جملة عدد الوحدات بالمراكز إلى :

- مراكز انخفضت نسبة الوحدات المطورة بها عن١٠% من عدد وحداتها، وتمثل ذلك في مراكز تلا وبركة السبع ومنوف.
- مراكز تراوحت نسبة الوحدات المطورة بها بين ١٠- ٢٠% ، وضمت مركزا الباجور وقويسنا.
- مراكز سجلت بها نسبة الوحدات المطورة ٢٠% فأكثر من عدد وحداتها، وضمت السادات والشهداء وأشمون وشبين الكوم.

ولا شك أن نسبة الوحدات المطورة، وحالة الوحدات، وبنيتها الأساسية ومرافقها، ومساحتها وطبيعة ملكيتها، واتصالها بتكنولوجيا المعلومات ودرجات رضا المستفيدين عنها كلها مؤشرات تعكس كفاءة هذه الوحدات .

المبحث السادس: درجات رضا المستفيدين عن الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

يعد التعرف على كفاءة الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية ورضا المستفيدين عنها من الأمور المهمة لتفعيل دور هذه الخدمات؛ لأن رضا المستفيد عن الخدمات المقدمة يجعل الخدمة أكثر فاعلية، بعكس إذا كان العميل غير راضٍ عما يقدم من خدمات، فإن هذه الخدمات تفقد فاعليتها .

ويجب أن يركز الضمان الاجتماعي على فعالية الخدمات التي يقدمها للفئات الفقيرة والمهمشة بالمجتمع من أجل تلبية وإشباع احتياجاتهم المختلفة(عبد الراضي، ٢٠١٥، ص ١٥٦)، كما يجب الاهتمام بقياس كفاءة الخدمات الاجتماعية من خلال التركيز على معدلات الأداء والإنتاجية والوقت، والاهتمام كذلك بقياس الفعالية التي ترتبط بمدى قدرة الخدمة على إشباع حاجات المستفيدين وحل المشكلات الاجتماعية (طلعت مصطفى السروجي وآخرين، ٢٠٠٦، ص ١٤٥٨، بتصرف)، ويمكن تناول درجات رضا المستفيدين عن الوحدات الاجتماعية والخدمات التي تؤديها على النحو التالي :

(٦-١) درجات رضا المستفيدين عن مواقع الوحدات الاجتماعية وإمكانية الوصول إليها.

تتباين درجات رضا المستفيدين عن مواقع الوحدات الاجتماعية التي يوضحها شكل (١٦)، حيث يرى ١٧.٦% أن الموقع ممتاز، ويرى ٢٧% أنه جيد، ويرى ١٥.٩% أنه متوسط، بينما يرى ٣٩.٦% أن الموقع غير مناسب، فبعض الوحدات اختارت بعض المساكن المؤجرة في بعض الشوارع التي يتم تأجيرها بأسعار رمزية، بغض النظر عن موقعها وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بمواقع الوحدات الاجتماعية المزمع إنشائها، بحيث تكون في مواقع متميزة يسهل الوصول إليها من قبل المستفيدين.

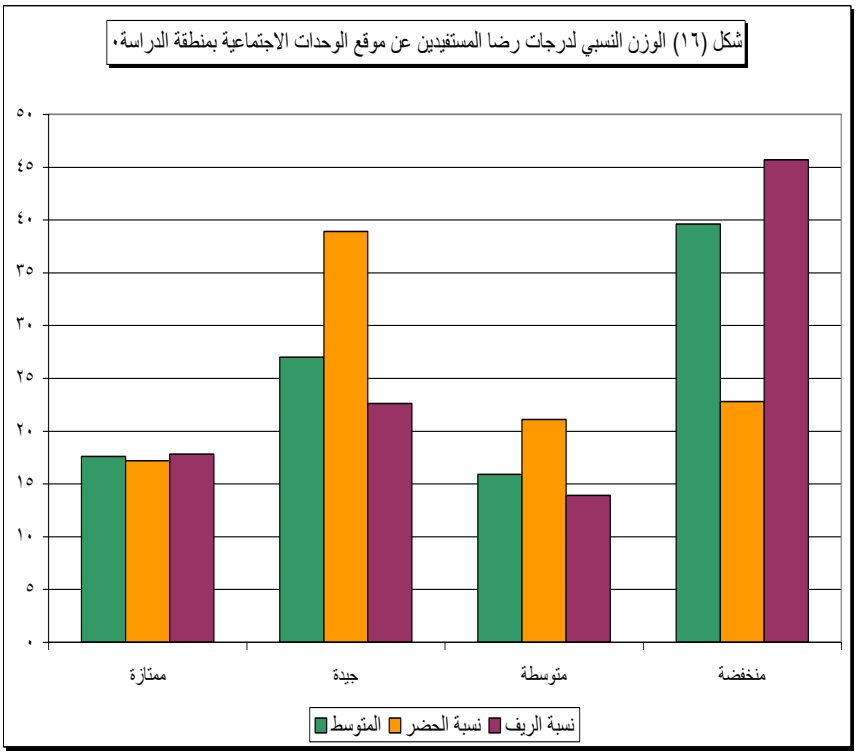

ويرتبط بدرجات الرضا عن مواقع الوحدات إمكانية الوصول إليها، حيث أوضح٥٢.٧% من عينة الدراسة انخفاض درجات رضاهم عن إمكانية الوصول إلى الوحدات الاجتماعية، وتزيد هذه النسبة بالريف بصورة واضحة عن الحضر، كما أبدى خُمس العينة درجات رضا متوسطة، مقابل نحو الربع لدرجات الرضا الممتازة والجيدة، وهذا يتطلب اتخاذ مواقع أفضل عند إنشاء الوحدات الاجتماعية الجديدة تحقق إمكانية وصول عالية.

(٦-٢) درجات رضا المستفيدين عن عدد الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية ونوعيتها بمنطقة الدراسة.

تقدم الوحدات الاجتماعية عديد من الخدمات للمستفيدين، وقد تباينت درجات رضاهم عنها، حيث يرى١١.٣% من المستفيدين أنها ممتازة، ويراها١٤.٥% جيدة، ويراها ١٥.٧% متوسطة، بينما يراها نحو ثلاثة أخماس المستفيدين أنها منخفضة، وتزيد نسبة عدم الرضا بالريف عن الحضر، وهذا بلا شك يعكس حالة من عدم الرضا عن عدد الخدمات المتاحة، ويتطلب من وزارة التضامن الاجتماعي توسيع عدد الخدمات لتتناسب مع احتياجات المستفيدين.

ولا يتوقف الأمر على تدني درجات الرضا عن عدد الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة، بل إن الأمر امتد إلى نوعية هذه الخدمات التي يراها نحو ٥١.١% أنها منخفضة، وتزيد في الريف إلى ٥٦.٦% مقابل ٣٦.١% بالحضر، بينما يرى نحو نصف المستفيدين أنها ممتازة وجيدة ومتوسطة بنسب متقاربة، كما يوضح شكل (١٧)٠

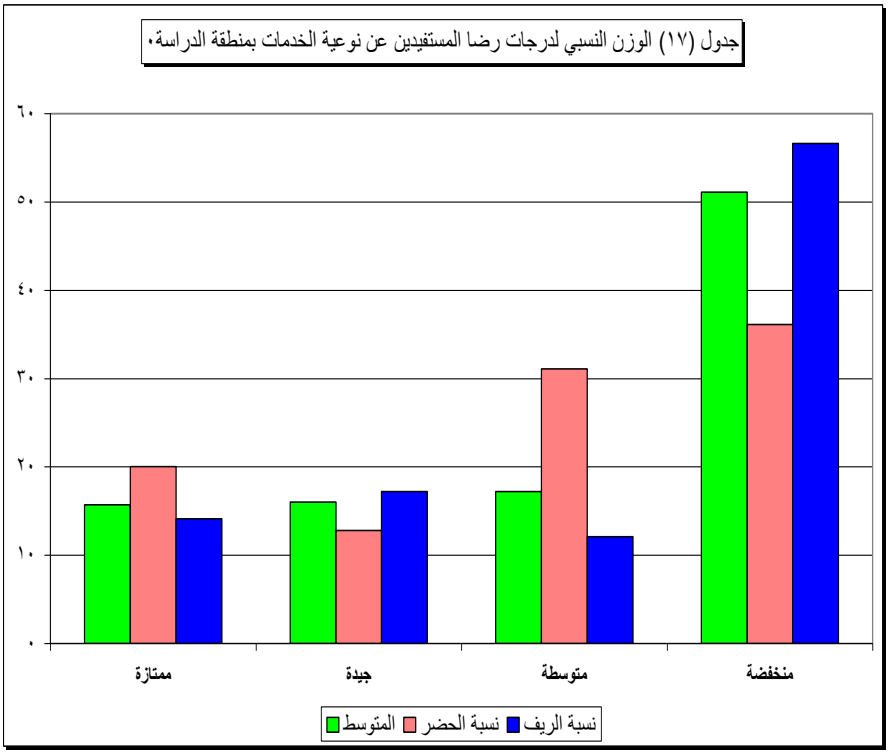

(٦-٣) درجات رضا المستفيدين عن المبالغ المصروفة بالوحدات الاجتماعية ٠

تتسم قيمة المبالغ المصروفة من قبل الوحدات الاجتماعية بمحدوديتها سواء كانت معاشات أو مساعدات وإعانات وغيرها، رغم تحسنها عن السنوات الماضية، وهذا انعكس على درجات رضا المستفيدين عنها التي يوضحها جدول(١٥)، الذي يتبين منه أن أكثر من نصف المستفيدين يرون هذه المبالغ ضعيفة، كما يراها٢٠.٤% متوسطة، بينما يراها ٢٨.٧% ممتازة وجيدة، ويتباين الوزن النسبي لدرجات الرضا عن المبالغ المصروفة بين الريف والحضر، حيث ترتفع نسبة درجات الرضا الضعيفة بالريف بصورة واضحة عن الحضر، في ظل تباين المستوى المعيشي من ناحية، وحاجة سكان الريف للدعم بكافة صوره من ناحية أخرى٠

جدول (١٥) الوزن النسبي لدرجات رضا المستفيدين عن المبالغ المصروفة بالوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

درجات الرضا عن المبالغ المصروفة	نسبة الريف	نسبة الحضر	المتوسط
ممتازة	١٤.٩	١٩.٤	١٦.١
جيدة	١٣.١	١١.١	١٢.٦
متوسطة	١٥.٦	٣٣.٩	٢٠.٤
ضعيفة	٥٦.٤	٣٥.٦	٥٠.٨
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث بمنطقة الدراسة، نوفمبر ٢٠١٩ .			

(٦-٤) درجات رضا المستفيدين عن كفاية أعداد العاملين بالوحدات الاجتماعية .

يعد العاملون بالوحدات الاجتماعية حجر الزاوية في تقديم الخدمات، وقد تباينت درجات رضا المستفيدين عن كفاية أعداد العاملين بالوحدات، حيث يراها نحو ٤٥.٦% منخفضة، وتزيد نسبة هذه الفئة بالريف عن الحضر، كما يراها ١٨.٢% متوسطة، ويراها ٢١.٣% جيدة ، ويراها ١٤.٨% ممتازة، وتعكس هذه النسب ضرورة زيادة أعداد العاملين بالوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة التي يراها ١٩.٦% فقط بالريف كافية، وتزيد بالحضر إلى٢٦.١%، بمتوسط ٢١.٣% فقط، أي أن نحو أربعة أخماس المستفيدين يرون أن العاملين بالوحدات الاجتماعية أعدادهم غير كافية.

وتبرز فئات توزيع العاملين بالوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة أن أكثر من ثلاثة أخماس الوحدات يتراوح عدد العاملين بها بين ٢- ٥ عامل، كما أن نحو خُمس الوحدات يعمل بها ٥ عمال فأكثر، بينما نحو ١٦% من الوحدات بها عاملان فقط، ويتباين الوزن النسبي لعدد العاملين بين الريف والحضر، لكن هناك مشكلة أن عملية إحلال العاملين الذين بلغوا سن المعاش أو تعرضوا للأمراض منخفضة للغاية، مما جعل غالبية الوحدات تعاني نقصاً في أعداد العاملين لاسيما في ظل زيادة معدلات الطلب على هذه الوحدات من قبل المستفيدين، وتبين من العديد من المقابلات أن الكثير من العاملين غير حاصلين على دورات تدريبية ولا يرغبون في الحصول

عليها، في ظل عدم رضاهم عن المرتبات والمزايا المادية التي يحصلون عليها بالمقارنة ببعض الوظائف الأخرى.

(٦-٥) درجات رضا المستفيدين عن بساطة الإجراءات ومدتها بمنطقة الدراسة.

تساهم بساطة الإجراءات وسهولتها من قبل مقدمي الخدمات الاجتماعية في تنفيذ العديد من الخدمات، وتقليل زمن الحصول على هذ الخدمات، لأن تعقيد الإجراءات يمثل إهداراً لوقت المستفيدين، وتقليلاً في عدد الحالات المستفيدة والخدمات المقدمة، وقد تباينت درجات رضا المستفيدين عن تبسيط الإجراءات بمنطقة الدراسة حيث أبدى أكثر من ربع العينة (٢٧.٣%) درجات رضا منخفضة، ونحو الثلث(٣١.١%) أبدوا درجات رضا متوسطة، مقابل نحو الخُمسين أبدوا درجات رضا ممتازة وجيدة، وتباين الوزن النسبي لدرجات الرضا بين الريف والحضر، حيث ترتفع درجات الرضا المنخفضة والمتوسطة بالريف عن الحضر بصورة واضحة، وهذا يتطلب المزيد من الرقابة من قبل الجهات المسئولة بوزارة التضامن من أجل تبسيط الإجراءات وتسهيلها حتى يحصل المستفيد على الخدمة في أقل وقت وبأيسر الطرق مراعاة لإنسانيته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتبط بتبسيط الإجراءات وسهولتها من قبل مقدمي الخدمات الاجتماعية انخفاض زمن الحصول على هذه الخدمات، خصوصاً أن معظم الخدمات التي يحتاجها المترددون تعد خدمات ملحة وضرورية، لكن الملاحظ تباين زمن الحصول على الخدمات، كما يوضح شكل (١٨)، حيث أبدى ٤٦.٢% درجات رضا منخفضة، وتزيد درجات الرضا المنخفضة بالريف بصورة واضحة عن الحضر، مما يتطلب المزيد من المتابعة للوحدات الاجتماعية بالريف من أجل تقليل زمن حصول المستفيدين على الخدمات المطلوبة، كما أبدى نحو خُمس العينة درجات رضا متوسطة، مقابل ثُلث العينة الذين أبدوا درجات رضا ممتازة وجيدة، وقد سجلت علاقة ارتباط طردية بين درجات الرضا عن بساطة الإجراءات بالوحدات الاجتماعية ودرجات الرضا عن زمن الحصول على الخدمات بلغت درجتها ٠.٩١ .

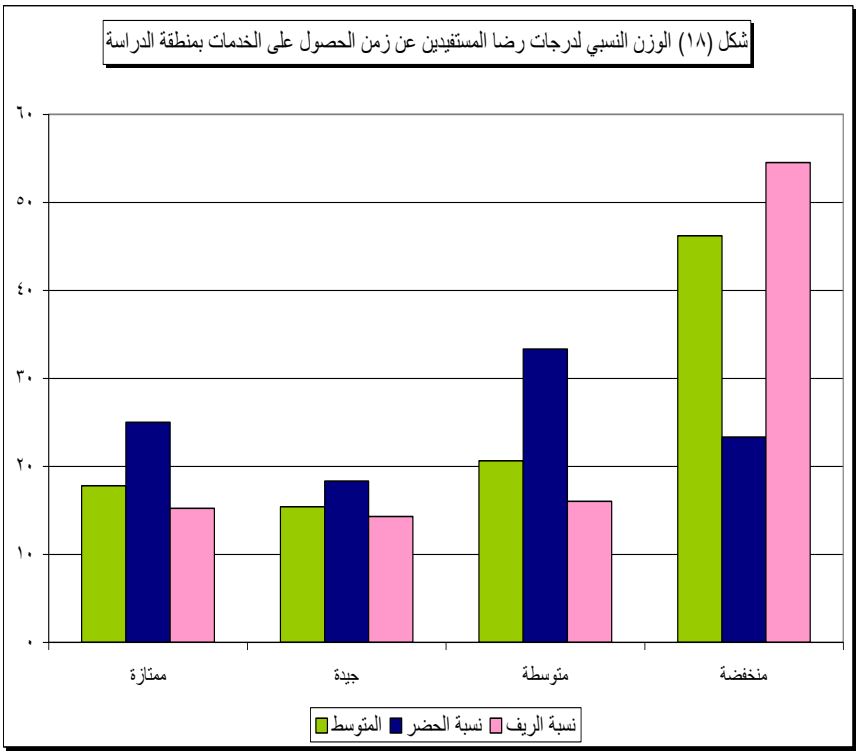

ويرتبط برضا المستفيدين عن الزمن المستغرق في الحصول على الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية وجود بعض التعقيدات الروتينية، حيث يرى ٦٠.٤% من المستفيدين بالريف مواجهتهم تعقيدات روتينية، وتزيد في الحضر إلى ٦٣.٣% .

(٦-٦) درجات الرضا عن الحالة البنائية والبنية الأساسية بالوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

توضح درجات الرضا عن الحالة البنائية للوحدات الاجتماعية أن ٢١.٢% من المستفيدين يرونها ممتازة، وتزيد في الحضر عن الريف، ويرى ٢٦.٥% أنها جيدة، كما يراها ٥٢.٣% ضعيفة وتزيد بالريف إلى ٥٨% مقابل ٣٦.٧% للحضر، مما يؤكد أن الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة خصوصاً بالريف في حاجة إلى ترميم وتحديث من أجل تحسين الحالة البنائية لها التي تنخفض درجات الرضا عنها بصورة واضحة.

ويرتبط بالحالة البنائية للوحدات الاجتماعية البنية الأساسية التي تتوافر بها التي تتباين درجات الرضا عنها كما يوضح شكل(١٩)، الذي يتبين منه انخفاض درجات الرضا عن البنية الأساسية بالوحدات الاجتماعية لاسيما بالريف الذي تزيد به درجات الرضا المنفضة بالمقارنة بالحضر،

بنسبة ٥٧.٦% و٤٥% لكل منهما على التوالي، كما سجلت درجات الرضا المتوسطة ١٥.٣%، أما درجات الرضا الممتازة والجيدة فبلغت نسبتها نحو ٣٠% من حملة العينة.

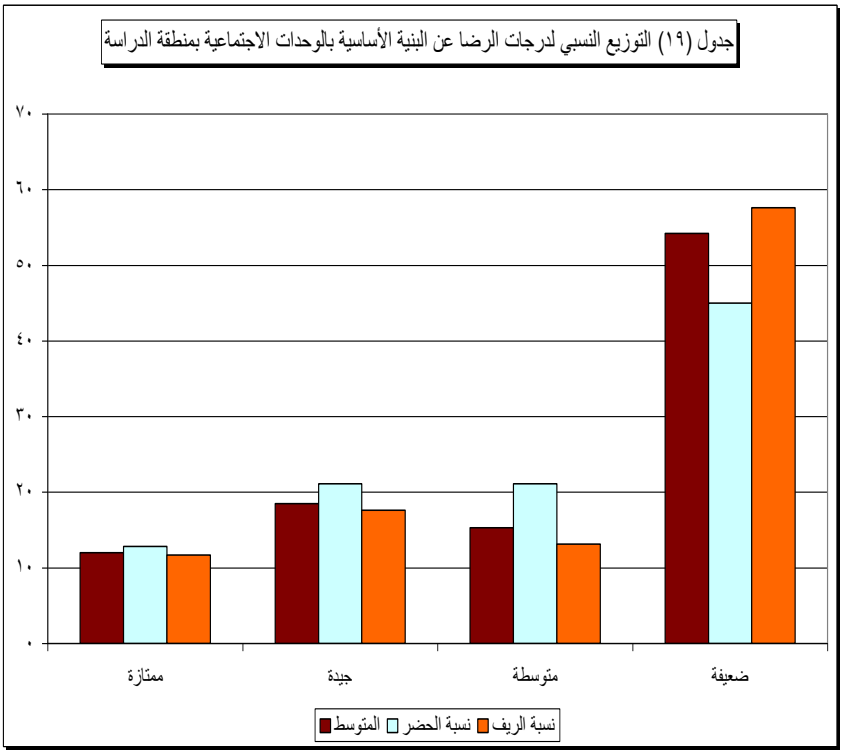

(٦-٧) درجات رضا المستفيدين عن طريقة تعامل موظفي الوحدات الاجتماعية.

تتباين درجات رضا المستفيدين عن طريقة تعامل موظفي الوحدات الاجتماعية معهم، حيث يراها ٢٧.٦% ممتازة، وترتفع في الحضر عن الريف، ويراها ١٨.٢% جيدة، ويراها ٢٩% متوسطة، وترتفع نسبة هذه الفئة بالريف عن الحضر، بينما يراها ٢٥.٢% ضعيفة، وترتفع في الريف إلى ٢٨.٣% مقابل١٦.٧% للحضر، أي أن نحو ٥٥% من المستفيدين يبدون درجات رضا متوسطة وضعيفة عن طريقة تعامل موظفي الوحدات الاجتماعية معهم، الأمر الذي يتطلب إعطاء فرق العمل بالوحدات دورات في طريقة التعامل مع المستفيدين، حيث أوضحت بعض الدراسات أن الاستثمار في الإخصائيين الاجتماعيين أصبح محدوداً، أو حتى في البنية الأساسية التي تسهل عملهم وتحدد مساره، فهناك نقص واضح في الاستثمار والتدريب المخصص لهذا الجهاز الحيوي(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨، ص ١١٩).

(٦-٨) درجات الرضا النهائية للمستفيدين من الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

تعد الرعاية الإنسانية مدخلاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء (سيد أحمد، ٢٠١٦، ص ٤٧٣)، وقدمت دراسة البنك الدولي عام ٢٠١٨ تقييم لدرجات رضا المستفيدين عن برنامج تكافل وكرامة في مصر، فنحو ٦٨.١% راضي جداً، ونحو٢١.١% راضي إلى حد ما، ونحو٣.٦% غير راضي إلى حد ما، ونحو ٧.٢ غير راضي على الإطلاق(World Bank,2018,p.7).

وتمثل درجات الرضا النهائية عن الوحدات الاجتماعية محصلة العديد من المؤشرات التي سبق تناولها، التي تتباين بين الريف والحضر، كما يوضح شكل (٢٠)، الذي يتبين منه أن ٣١.١% يرون هذه الوحدات ممتازة، ويراها ١٥.٧% جيدة، كما يراها ٢٥.٩% متوسطة، مقابل ٢٧.٣% يرونها ضعيفة، ويؤشر ارتفاع نسبة درجات الرضا المتوسطة والضعيفة على أن الوحدات الاجتماعية تعمل بكفاءة متوسطة، فلم تلبي كافة الخدمات والاحتياجات للمستفيدين والمترددين للحصول على خدماتها، وترتفع نسبة درجات الرضا المتوسطة والضعيفة بالريف بالمقارنة بالحضر، مما يعكس أن الوحدات الاجتماعية بالريف تحتاج إلى تدخل عاجل في ظل عديد من المشكلات التي تؤثر على كفاءتها وفاعليتها.

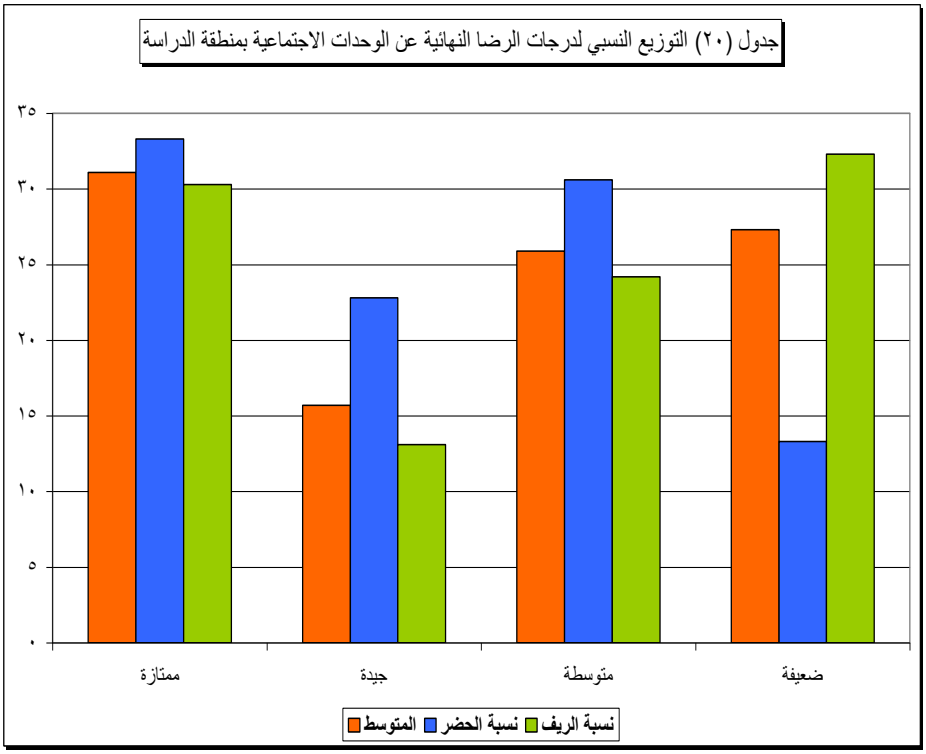

المبحث السابع: المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية وآفاق تنميتها بمنطقة الدراسة.

يقدم هذا المبحث عرضاً للمشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية ومقترحات تنميتها، والاحتياجات المستقبلية من الوحدات الاجتماعية وفق المعدلات التخطيطية ومعدل النمو السكاني بالمحافظة.

(٧-١) المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

تعددت المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية بالمحافظة، وتؤثر على كفاءة الخدمات التي تقدمها لرعاية السكان الأشد احتياجاً وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأكثر تهميشاً، ويتباين الوزن النسبي لهذه المشكلات كما يوضح جدول (١٦)، وشكل (٢١).

جدول (١٦) الوزن النسبي للمشكلات التي تواجه الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة عام ٢٠١٩

المشكلات	نسبة الريف	نسبة الحضر	المتوسط
طول إجراءات الحصول على الخدمات	١٨.٠	٢٥.٠	١٩.٩
قلة المبالغ المصروفة للمستفيدين	١٤.٣	١٦.١	١٤.٨
عدم ميكنة غالبية الخدمات بالوحدة	١١.١	١٤.٤	١٢.٠
قلة عدد العاملين بالوحدة	١٢.١	١٠.٠	١١.٦
عدم انتشار الوحدات الاجتماعية بكل المناطق	١٤.٧	١.١	١١.١
تردي حالة بعض الوحدات الاجتماعية	١٢.٧	٢.٨	١٠.١
صعوبة الوصول إلى بعض الوحدات	٥.٩	١٣.٣	٧.٩
مركزية الحصول على الخدمات	٥.٧	٦.٧	٥.٩
مشكلات أخرى	٥.٥	١٠.٦	٦.٨
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث بمنطقة الدراسة، نوفمبر ٢٠١٩ .			

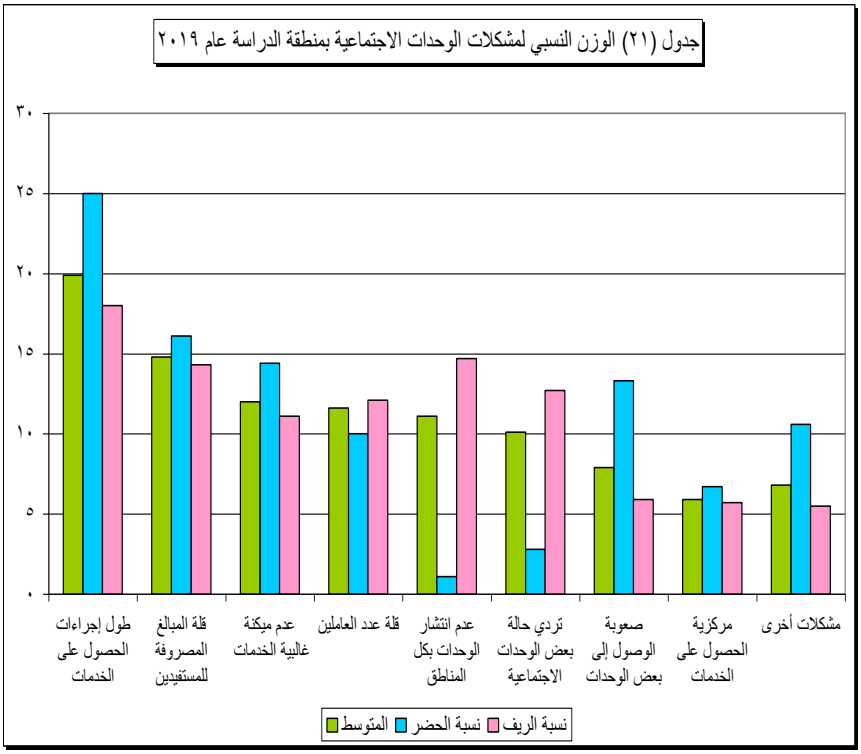

ويمكن تناول هذه المشكلات على النحو التالي:

طول إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية.

جاءت هذه المشكلة على رأس المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من المستفيدين، وتتعدد أسباب طول الإجراءات من وجهة نظر موظفي الوحدات الاجتماعية لضرورة استكمال كل الأوراق اللازمة للتقدم للحصول على المعاشات أو المساعدات أو غيرها، وحاجتها إلى المراجعة والتدقيق من الإدارة الاجتماعية التي تتبعها كل وحدة، ثم بعد ذلك يتم رفعها إلى المديرية لطلب الدعم من الوزارة، مما يأخذ وقتاً كبيراً، بينما يرى نسبة كبيرة من المستفيدين أن طول الإجراءات بسبب حاجة الوحدات الاجتماعية للعديد من الشهادات والإقرارات من العديد من الجهات الحكومية التي لا يبدي بعضها مرونة في مساعدة المستفيدين، وذهبت بعض الدراسات أن طول إجراءات الحصول على الخدمات الاجتماعية وتعقدها يأتي على رأس المشكلات التي تؤثر على فعالية خدمات الضمان الاجتماعي (محمد، ٢٠١٧، ص ٢٢٠)، لذا فإن ١٩% يحصلون على الخدمة التي يريدونها في أقل من شهر، ويحصل عليها ٤٠.١% في مدة بين الشهر

والثلاث شهور، كما يحصل عليها ٤٠.٩% بعد ثلاثة شهور وأكثر، وتتباين هذه النسب بين الريف والحضر.

قلة المبالغ المصروفة للمستفيدين من الوحدات الاجتماعية.

تأتي هذه المشكلة في المرتبة الثانية من وجهة نظر المستفيدين، الذين يرون أن المبالغ التي يحصلون عليها كمعاشات أو مساعدات أو غيرها لا تتناسب مع احتياجاتهم الفعلية، ولا تحقق لهم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بل هي مبالغ ضعيفة، ويرى بعض المسئولين بالوحدات الاجتماعية أن المبالغ المصروفة في تحسن؛ لكن زيادة عدد المستفيدين من الخدمات المختلفة التي تقدمها هذه الوحدات هو السبب في توزيع المبالغ المخصصة على أكبر عدد من المستفيدين، مما يؤدي إلى عدم تناسب المبالغ مع الاحتياج الفعلي لبعض المستفيدين، حيث يلجأ بعضهم إلى الجمعيات الأهلية المنتشرة بالمحافظة لتلقي العديد من المساعدات المادية وغير المادية .

عدم ميكنة غالبية الخدمات بالوحدات الاجتماعية.

رغم وجود خطة حكومية من أجل ميكنة الوحدات الاجتماعية وربطها بشبكة الإنترنت من أجل تسريع وتيرة الخدمات المقدمة، إلا أن النسبة الأكبر من الوحدات لا زالت على حالها في تحولها إلى مستودع للأوراق والمستندات التي يمكن الاستعاضة عنها بالخدمات الالكترونية والرقمية التي ترفع كفاءة الخدمات التي تؤديها الوحدات، وتقلل زمن الحصول على الخدمات، ولعل تجربة معاش تكافل وكرامة خير دليل، حيث أتاحت الوزارة للوحدات جهاز حاسوب لوحي لتسجيل الحالات والبيانات المختلفة عنها إلكترونيا، مما ساعد على انتشار هذا المعاش، وصار من أهم الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي في الوقت الحالي.

قلة عدد العاملين ببعض الوحدات الاجتناعية.

تعد هذه المشكلة من المشكلات الرئيسة التي تواجه نسبة كبيرة من المستفيدين، فبعض الوحدات بها عدد قليل من العاملين لا يتناسب مع أعداد المستفيدين، كما أن طبيعة العمل بهذه الوحدات يجعل بعض العاملين غير موجودين بها معظم الوقت، في ظل قيامهم بعملية جمع البيانات الميدانية عن المستفيدين، ولاشك أن نقص العاملين ببعض الوحدات يؤدي إلى خفض عدد المستفيدين وعدد الخدمات المقدمة لهم، وطول الفترة اللازمة من أجل إنهاء الخدمات المختلفة التي يحتاجها المستفيدون.

عدم انتشار الوحدات الاجتماعية بكل المناطق.

اتضح من الدراسة أن الوحدة الاجتماعية تخدم نحو٣.٤ قرية في المتوسط، ونحو ٣ نواحي من جملة عدد النواحي، وهذا يمثل ضغطاً على هذه الوحدات من ناحية ، ويمثل إهداراً لوقت المستفيدين وأموالهم في التنقل من محل إقامتهم إلى الوحدات الاجتماعية، ويرى بعض المسئولين بالوحدات الاجتماعية أن الارتقاء بالوحدات الاجتماعية الحالية والارتقاء بأوضاع العاملين بها أكثر جدوى من إنشاء وحدات اجتماعية جديدة.

تردي حالة بعض الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة.

تمثل هذه المشكلة مشكلة متعددة الأبعاد، حيث تتسم بعض مباني الوحدات بقدمها وتهالكها وحاجتها للترميم، أو الإحلال في ظل تجاوز أعمار بعضها نصف قرن، كما أن المرافق والبنية الأساسية ببعض الوحدات في حالة يرثى لها، وتتسم مساحة بعض الوحدات بانخفاضها، وبعضها مؤجر من جهات حكومية أو غير حكومية، ويزيد من الأمر غياب أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت، بل واللافتة التي تدل على أن هذه وحدة اجتماعية.

صعوبة الوصول إلى بعض الوحدات الاجتماعية.

تقع بعض الوحدات في مواقع غير جيدة، مما يجعل بعض المستفيدين يتكبدون مشقة في الوصول إليها، كما أن عدم انتشار هذه الوحدات في كل القرى أدى إلى مسافة زمنية ومكانية يقطعها المستفيدون من أجل الحصول على الخدمات.

مركزية الحصول على الخدمات.

لا تمتلك الوحدات الاجتماعية القدرة على صرف المبالغ التي تحتاجها الأسر المترددة عليها بصورة مباشرة، بل تقوم بالدراسة وتجميع المستندات، وترفع الأمر إلى الإدارة الاجتماعية بكل مركز التي تقوم برفعها إلى المديرية ثم الوزارة، مما يزيد من الزمن اللازم لحصول المستفيد على الدعم أو الخدمات المطلوبة، وهذه مشكلة كبرى، لأن بعض المستفيدين في أمس الحاجة إلى المساعدة.

مشكلات أخرى .

توجد بعض المشكلات الأخرى التي اتضح وجودها من الدراسة الميدانية منها:

- تعنت بعض الجهات الحكومية في مساعدة بعض الحالات في الحصول على بعض المستندات.

- غياب المتابعة من الجهات الأعلى لهذه الوحدات، مما أحدث صوراً من التجاوز في حقوق بعض المستفيدين، وأهدر بعض حقوقهم التي كفلها القانون.
- تأخر البطاقات الذكية لصرف المساعدات والمعاشات الالكترونية وتعرض بعضها للفقد.
- عدم وجود بيانات ثابتة عن الأوراق المطلوبة للحصول على كل خدمة.
- غياب التنسيق بين الوحدات الاجتماعية والجمعيات الأهلية، مما يجعل بعض الحالات تصرف إعانات ودعم من أكثر من جهة، مقابل بعض الحالات الأخرى التي لا يتاح لها إلا الوحدات الاجتماعية.
- وجود بعض أشكال المحسوبية والمحاباة في تسهيل إجراءات بعض المستفيدين في الحصول على مساعدات أو إعانات لا يستحقونها ، رغم وجود آخرين أكثر احتياجاً لها.
- عدم الاستجابة السريعة لشكاوى ومقترحات المستفيدين، حيث تبين أن ٦٠.٦% من المستفيدين أكدوا وجود صندوق للشكاوى والمقترحات، وترتفع النسبة بالحضر إلى ٧٤.٤%، والمهم ليس في وجود هذا الصندوق أو غيره، بل إن المهم هو التحقق مما ورد في هذه الشكاوى والبت فيها؛ وتتباين درجات الاستجابة لشكاوى ومقترحات المستفيدين، حيث يرى ٣٧.٥% أنها ممتازة، ويراها ١٥.٧% جيدة، بينما يراها نحو النصف متوسطة وضعيفة، وتزيد درجات الاستجابة المتوسطة والضعيفة بالريف عن الحضر.
- يتراوح نصيب الفرد من الخدمة بالوحدات الاجتماعية بين ٠.٠٠١ – ٠.٠٠٢ م^{٢}/فرد في التجمعات القائمة، كما يجب أن تكون الوحدات الاجتماعية بمواقع متميزة بالنسبة للطرق، وتمثل المساحة المبنية نحو١٧٥ م^{٢}/ وحدة الحد المرغوب فيه تخطيطياً، و١٠٠ م^{٢}/ وحدة الحد الأدنى للمساحة، ويتراوح نصيب متلقي الخدمة من إجمالي المساحة المبنية بين ٤ م^{٢} كحد أدنى و٧ م^{٢} كحد مرغوب فيه تخطيطياً (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٥، ص٢٨)، لكن اتضح من الدراسة أن هذه المعايير غير موجودة بالكثير من الوحدات بالمحافظة لاسيما الوحدات الريفية.
- حددت المعايير التخطيطية أن الإدارة الاجتماعية تشرف على عشرة وحدات اجتماعية كحد أقصى، لكن هذا غير مطبق في كل المراكز باستثناء مركزي الشهداء والسادات اللذان ينخفض عدد الوحدات الاجتماعية بهما عن ١٠ وحدات.

- قصور الوحدات الاجتماعية في التعريف بالخدمات التي تقدمها، ومن تنطبق عليهم شروط استحقاق الخدمات، وهنا يأتي دور الدولة أن تتبنى فكرة التوعية الإعلامية للمواطنين لنشر خدمات الوزارة لتصل إلى مستحقيها(محمد، ٢٠١٧، ص ٢٠٣)٠
- عدم توافر شبكة اتصال بين الوحدات الاجتماعية المطورة والوزارة، وبطء شبكة الإنترنت في الوحدات المطورة(المكاوي، ٢٠١٣، ص١١٢)٠

(٧-٢) مقترحات التغلب على مشكلات الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة٠

قدم المستفيدون من الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية بعض المقترحات لمواجهة مشكلاتها بمنطقة الدراسة، التي يوضحها جدول (١٧) وشكل (٢٢)٠

جدول (١٧) الوزن النسبي لمقترحات مواجهة مشكلات الوحدات الاجتماعية بمنطقة الدراسة٠

المقترحات	نسبة الريف	نسبة الحضر	المتوسط
ميكنة الخدمات المختلفة التي تؤديها الوحدات	٢٢.٦	٢٢.٢	٢٢.٥
رفع قيمة المبالغ المصروفة للحالات المستفيدة	١٩.٠	١٨.٣	١٨.٨
رفع كفاءة العاملين بالوحدات الاجتماعية	١٤.٣	١٦.٧	١٥.٠
إنشاء المزيد من الوحدات الاجتماعية	١٢.٧	٧.٨	١١.٤
تحسين البنية الأساسية للوحدات القائمة	١١.١	٥.٠	٩.٥
توفير المزيد من العاملين بالوحدات	٨.١	١٢.٢	٩.٢
تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات	٦.٧	٩.٤	٧.٤
مقترحات أخرى	٥.٥	٨.٣	٦.٢
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث بمنطقة الدراسة، نوفمبر ٢٠١٩ ٠			

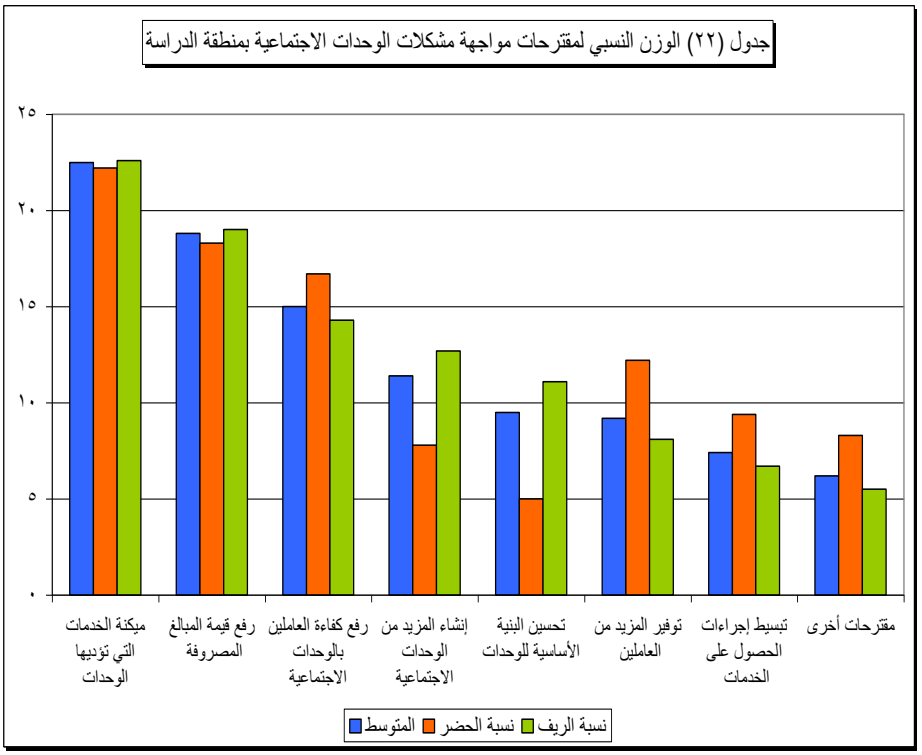

ويمكن دراسة هذه المقترحات على النحو التالي:

ميكنة الخدمات المختلفة التي تقدمها الوحدات الاجتماعية.

جاءت ميكنة الخدمات على رأس المقترحات التي قدمها المستفيدون، حيث يتيح ميكنة الخدمات المختلفة تسريع وتيرة تقديم هذه الخدمات، وتبسيط الإجراءات والتحول من الشكل الورقي الذي يأخذ أوقاتاً طويلة من أجل استكماله إلى الصورة الرقمية التي تتيح التعامل السريع مع المستفيد، لكن هذا يتطلب تأهيل العاملين للتعامل مع التحديث والتطوير، وتوفير مقومات الميكنة من حاسوب وشبكة إنترنت وغير ذلك، فما قيمة توافر الحاسوب إذا لم يتم تدريب المستخدم عليه، ورغم سعي الوزارة إلى تحديث وميكنة الوحدات الاجتماعية في إطار خطط مرحلية، إلا أن نقص التمويل، ونقص القوة البشرية بأغلب الوحدات، ومحاولة البعض إعاقة عملية التحديث والميكنة حال دون نشر عملية ميكنة الوحدات الاجتماعية بالصورة المطلوبة.

ويرتبط بالميكنة التحول إلى الكروت الذكية في صرف المساعدات والمعاشات التي أحدثت نقلة نوعية في عمل الوحدات، لكن هناك مشكلة في طول المدة التي يحصل فيها المستفيد على هذا الكارت وعدم معرفة البعض كيفية التعامل به، وطرحت بعض الدراسات توصيل الوحدات

الاجتماعية بشبكة تمكن المسئول من تحديد كافة بيانات المستفيد من خلال رقمه القومي لتيسير الإجراءات(محمد، ٢٠١٧، ص٢٢١)، كما تؤكد بعض الدراسات أنه كلما كانت التقنيات المستخدمة في توفير الخدمات متطورة كانت كفاءة هذه الخدمات عالية(غضبان، ٢٠١٣، ص٦٣)٠

ووضعت وزارة التخطيط برامج للرعاية الاجتماعية للفقراء بمصر عام ٢٠١٩، منها برنامج التنمية الاجتماعية الذي يستهدف تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل، ودعم الأسر المعدمة لزيادة الدخل، وزيادة الدعم النقدي لمستحقي تكافل وكرامة، وزيادة المعاشات بنسبة ١٥%، وميكنة الوحدات الاجتماعية لتسريع خدماتها، حيث بلغت تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للرعاية الاجتماعية في مصر عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١٨.٢ مليار جنيهاً (وزارة التخطيط ، ٢٠١٩، ص ٢٨٦)٠

وعرضت بعض الدراسات ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي في مجال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصاً ما يتعلق بأجهزة تقديم الخدمة، والتوسع في استخدام التقنيات الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وربطها بالشبكة الرئيسة؛ لضمان سرعة الأداء والإنجاز، والتوسع في بطاقات الدعم الذكية التي تؤدي إلى فعالية استخدام الدعم (نصر، ٢٠١٨، ص ٢٨)٠

رفع قيمة المبالغ المصروفة للحالات المستفيدة٠

تعد برامج الحماية الاجتماعية مكوناً رئيساً في أي حزمة سياسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء ورفع وطأة الفقر عنهم، كما أن تخفيف حدة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية وحماية الأفراد والفئات المستضعفة وسرعة الاستجابة للأزمات تمثل الاختصاصات الممنوحة لوزارة التضامن الاجتماعي(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨، ص١١٩)، وتمثل برامج الضمان الاجتماعي أحد الطرق المهمة لتحسين دخل الأسر والارتقاء بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً النساء الأكثر معاناة من الفقر وتبعاته (Ministry of social solidarity, 2018,p.26)٠

ويمثل رفع قيمة المبالغ المصروفة للحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي أهمية كبيرة لدى المستفيدين، ففي ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم وانخفاض مستوى الدخل بصورة واضحة لدى غالبية المستفيدين؛ فإن المبالغ التي يحصلون عليها لا تتناسب مع أوضاعهم

الاجتماعية والاقتصادية، لذا يجب عدم تثبيت قيمة معينة لكل مساعدة أو إعانة، بل يمكن أن تكون القيمة متغيرة حسب أوضاع الحالات المستفيدة، كما ينبغي التحول من الدعم النقدي إلى دعم المستفيدين من أجل توفير فرص عمل، أو مشروعات صغيرة ليتحولوا من مصاف المستهلكين إلى المنتجين.

رفع كفاءة العاملين بالوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

إن رفع كفاءة العاملين بالوحدات الاجتماعية يمثل مطلباً مهماً، من خلال التدريب المستمر للعاملين على البرامج الحديثة في تقديم الخدمات والحاسوب، على أن يرتبط الحصول على التدريب ببعض المزايا المادية أو غيرها التي يحصل عليها المتدرب، كما يحتاج بعض العاملين إلى دورات في التنمية البشرية في كيفية التعامل مع المستفيدين واستيعابهم وحسن التعامل معهم؛ من أجل رفع درجات رضاهم عن الخدمات المقدمة، لكن الأهم من وجهة نظر الكثير من العاملين هو رفع المرتبات والحوافز، وأن تكون هناك آلية للربط بين الجوانب المادية والأعمال الفعلية التي يقومون بها.

إنشاء المزيد من الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

في ظل عدم انتشار الوحدات الاجتماعية بكل القرى، وحاجة نسبة كبيرة من سكان القرى لخدماتها، لأن نسبة كبيرة من الأسر بالريف تعاني انخفاض دخلها ومستوى معيشتها، فإن إنشاء المزيد من الوحدات يمثل أهمية للعديد من الاعتبارات:

- تقليل المسافة الزمنية والمكانية التي يقطعها المستفيدون من أجل الوصول إلى الوحدات الاجتماعية.
- توفير المجهود المبذول والمبالغ المدفوعة في استخدام وسائل الانتقال بين محل الإقامة والوحدات.
- تشجيع بعض الأسر الفقيرة على الاستفادة من خدمات هذه الوحدات، إذا تحقق لها الانتشار المكاني المطلوب.

تحسين البنية الأساسية للوحدات القائمة.

إن تحسين البنية الأساسية بالوحدات الاجتماعية القائمة، وتحسين البيئة الداخلية بها، ورفع كفاءة مرافقها وأجهزتها من شأنه إحداث تطور كمي ونوعي في الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات، وقد اشترطت المعايير التخطيطية للوحدات الاجتماعية أن تكون في الدور الأرضي،

وأن تكون في مبنى مستقل أو مبنى خدمات، كما اشترطت توفر الشروط الصحية من التهوية الجيدة والإضاءة والمرافق اللازمة، وتوافر الشروط الهندسية والفنية وتأهيل المباني لاستخدام المعاقين .

توفير المزيد من العاملين بالوحدات الاجتماعية.

تحتاج غالبية الوحدات بالمحافظة للمزيد من العاملين، في ظل سوء توزيع العاملين ببين الوحدات، وخروج أعددا كبيرة منهم على المعاش، وعدم الإحلال بعاملين جدد، وتدني المزايا المادية التي يحصل عليها العاملون مما يجعل هذا القطاع قطاعاً طارداً للعاملين به.

تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات الاجتماعية.

اقترح نسبة كبيرة من المستفيدين ضرورة تبسيط الإجراءات والبعد عن التعقيدات الروتينية، من أجل سرعة حصولهم على الخدمات، وتقليل زمن الحصول عليها، ويمكن أن يساعد التحول من الشكل الورقي القديم إلى الشكل الإلكتروني- بشرط تأهيل العاملين عليه – مدخلاً لتبسيط الإجراءات، مع ضرورة الربط بين كافة الجهات التي لها علاقة بالدعم المقدم من خلال قواعد البيانات الحكومية.

مقترحات أخرى لتنمية الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

توجد بعض المقترحات الأخرى لحل مشكلات الوحدات الاجتماعية ورفع كفاءتها منها:

- التنسيق بين الدعم المقدم من خلال الوحدات الاجتماعية والدعم المقدم من الجمعيات الأهلية .
- التوعية الإعلامية بالخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية وكيفية الحصول عليها.
- يجب ألا يقتصر دور هذه الوحدات على إمداد المستفيد ببعض الأموال والمساعدات إلى الدعم التنموي له من خلال المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- دعم عمليات التطوع لمساعدة المستفيدين في الحصول على الخدمات الاجتماعية.
- يجب تقديم الخدمات الاجتماعية على أساس مفهوم التكافل الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، وينبغي أن يتعاظم الاهتمام بالكيف ونوعية الخدمة ومستوى أدائها ومدى فعاليتها أكثر من الاهتمام بالكم، كما ينبغي الاهتمام بحاجات المستفيدين ومشكلاتهم عند تقديم الخدمات الاجتماعية، وينبغي إشراك المستفيدين

بجميع مراحل العمل (طلعت مصطفى السروجي وآخرين، ٢٠٠٦، ص ١٤٥٧، بتصرف)٠

- ❖ يجب ألا تعتمد التنمية الاجتماعية على الجهود الحكومية ، بل تعتمد على المشاركة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسساته والجهات الحكومية، حيث ذهبت الكثير من الدراسات أن العمل على التخفيف من الفقر من خلال برامج الحكومة لاستهداف الفقراء وحده لا يكفي؛ بل لا بد من المشاركة الشعبية والمجتمعية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥، ص ٨٨)٠

ومن الآليات المهمة للتنمية الاجتماعية تشجيع إنشاء المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقوم بدور رئيس في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير من إجمالي القيمة المضافة، وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من السكان الفقراء وذوي الدخل المتوسط(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، ص٩٩)، وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ خفض نسبة الفقر بالمحافظة إلى ٨%، ورفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بالمحافظة من ٣٠% عام ٢٠١٦ إلى ٤٤.٨% عام ٢٠٣٠ ٠(UNFPA, 2018,p.38)

ونظراً لمحدودية فرص العمل بالقطاع الحكومي بالمحافظة فقد اهتمت الدولة بدعم قيام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومشروعات التنمية المجتمعية والبشرية؛ نظراً لدورها في توليد فرص العمل والحد من البطالة(معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص ٣٥)، وتعرف المنشأة الصغيرة بأنها كل منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيهاً ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين بها عن٥٠ عاملاً، أما المنشأة متناهية الصغر فهي المنشأة التي يقل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه، ويقل عدد العاملين بها عن ٥٠ عاملاً، حيث ارتفعت جملة عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظة من ٢٨٠٠ مشروعاً عام ٢٠١٠ إلى ٦٥١٥ مشروعاً عام ٢٠١٨، بمعدل نمو١٣٢.٦%، ومعدل نمو سنوي ١٦.٥%، كما زاد تمويل هذه المشروعات من ٥١.٨ مليون جنيهاً عام ٢٠١٠ إلى ١٨١ مليون جنيهاً عام ٢٠١٨، بمعدل نمو ٢٤٩.٤%، ومعدل نمو سنوي ٣١.٢%، كما زادت فرص العمل التي وفرتها هذه المشروعات من ٧٣٢٣ فرصة عام ٢٠١٠ إلى ١٢٥١٢ فرصة، بمعدل نمو ٧٠.٨ % ومعدل نمو سنوي ٨.٨% سنوياً(من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)٠

(٧-٣) الاحتياجات المستقبلية من الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.

بلغ العجز في الوحدات الاجتماعية بالمحافظة وفقاً للمعدل النظري (١٠ آلاف نسمة/ وحدة) ٥٦ وحدة اجتماعية بنسبة٥٧% من عدد الوحدات الاجتماعية عام ١٩٩٨، كما قدرت هذه الدراسة عدد الوحدات المطلوبة حتى عام٢٠١٧ بنحو ٨٨ وحدة اجتماعية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٨، ص٢٩١).

ويتراوح عدد السكان الذين تخدمهم الوحدة الاجتماعية بين ٢٠-٤٠ ألف نسمة، أو ٣٠ ألف نسمة كمتوسط وفقاً للمعدلات التخطيطية، لكن هذا المعدل قد تباين بين مراكز المحافظة، فإذا أخذنا الحد الأدنى الذي يجب أن تخدمه الوحدة وهو ٢٠ ألف نسمة/ وحدة؛ سيتضح أن العجز في عدد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة بلغ ١٠٦ وحدة، في ظل أن جملة الاحتياجات من الوحدات بلغ ٢١٥ وحدة وعدد الوحدات القائمة ١٠٩ وحدة عام ٢٠١٩، أي أن المحافظة بحاجة إلى مضاعفة عدد وحداتها للوفاء بالمعدلات التخطيطية للوحدات الاجتماعية، وأن العجز يعادل٤٩.٣% من جملة الاحتياجات، وقد سجلت جميع المراكز عجزاً في وحداتها وإن تباين بينها، حيث يعد مركزا أشمون وشبين الكوم أكثر مراكز المحافظة عجزاً في وحداتهما وفق المعدل السابق، في ظل التفاوت الواضح بين عدد سكانهما وعدد الوحدات الاجتماعية بهما، حيث ضم المركزان نحو نصف العجز في الوحدات الاجتماعية بالمحافظة عام ٢٠١٩، وتنقسم مراكز المحافظة وفق العجز في عدد وحداتها عام ٢٠١٩ وفق تصور٢٠ ألف نسمة/ وحدة إلى:

- ❖ مراكز سجلت عجزاً في وحداتها بمقدار ٢٠ وحدة فأكثر، وضمت أشمون وشبين الكوم.
- ❖ مراكز تراوح العجز في وحداتها بين ١٠- ٢٠ وحدة، وضمت قويسنا ومنوف.
- ❖ مراكز انخفض العجز في وحداتها عن ١٠ وحدات، وضمت باقي المراكز.

ووفقاً للحد الأقصى لعدد السكان الذين يجب أن تخدمهم الوحدة الاجتماعية بالمحافظة وهو ٤٠ ألف نسمة/ وحدة، فإن المحافظة لا يوجد بها عجز في وحداتها، بل توجد زيادة مقدارها وحدتان، لكن على المستوى التفصيلي بين المراكز، فإن مركز شبين الكوم وأشمون شهدا عجزاً في وحداتهما بمقدار٩ وحدات لكليهما، كما وجد عجزاً محدوداً لا يتجاوز الوحدة في مراكز منوف وقويسنا والسادات والشهداء، في المقابل فإن مركز الباجور سجل فائضاً مقداره ٧ وحدات، وبركة السبع سجل فائضاً مقداره ثلاث وحدات، ومركز تلا وحدتان عام ٢٠١٩ .

وإذا أخذنا بالمتوسط الذي يجب أن تخدمه الوحدة وفقاً للمعدلات التخطيطية للخدمات الاجتماعية بمصر وهو ٣٠ ألف نسمة/ وحدة اجتماعية، سيضح أن هناك عجز في الوحدات الاجتماعية مقداره ٣٤.٤ وحدة عام ٢٠١٩، حيث تعاني جميع مراكز المحافظة عجزاً في وحداتها باستثناء مركز الباجور وبركة السبع، وتباينت نسبة العجز بين المراكز، حيث يعد مركز شبين الكوم أكثر المراكز عجزاً بنسبة ٣٤.٧%، يليه أشمون بنسبة ٢٩.٧% من المحافظة، مقابل نسباً أقل للعجز بباقي المراكز.

ووفق الاسقاطات المستقبلية لعدد السكان بمحافظة المنوفية ومتوسط٣٠ ألف نسمة/وحدة؛ فإن المحافظة بحاجة إلى إنشاء٦٤ وحدة اجتماعية جديدة عام٢٠٢٥ و٩٤ وحدة اجتماعية جدية عام ٢٠٣٠، وذلك إذا استمر معدل النمو السكاني بالمحافظة على حاله، الأمر الذي يؤكد ضرورة التوسع في إنشاء الوحدات الاجتماعية لتواكب النمو السكاني المتزايد بالمحافظة.

نتائج وتوصيات البحث.

انتهى البحث إلى عديد من النتائج منها:

- أهمية دراسة الوحدات الاجتماعية كنموذج للخدمات الاجتماعية التي تتطلب المزيد من الدراسات.
- بلغ عدد الوحدات الاجتماعية بمحافظة المنوفية ١٠٩ وحدة، بنسبة٤.٢% من الجمهورية، وسجل نصيب الوحدة من السكان نحو٣٩٤٦٤ نسمة/وحدة عام ٢٠١٩ .
- استأثر الريف بنحو ٨٦.٢% من عدد الوحدات، مقابل ١٣.٨% للحضر، كما تباين التوزيع الجغرافي لها بين مراكز المحافظة.
- انتشار الوحدات الاجتماعية في٣٣.٣% من النواحي، بمعدل٠.٣٣ وحدة اجتماعية/ ناحية من نواحي المحافظة بالمحافظة، وكثافة ٠.٠٤ وحدة/كم^{٢} .
- نمو أعداد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة من ٩٤ وحدة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٩ وحدة عام ٢٠١٩، بمعدل نمو قدره ١٥.٩%، ومعدل نمو سنوي قدره ٠.٨٤ % سنوياً.
- بلغ عدد الحالات المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي بالمحافظة ٣٦٤٢٦ حالة، كما بلغت المبالغ المصروفة ٨٩٧٧٣٥٩١ جنيهاً عام ٢٠١٩ ، بمتوسط ٢٤٦٤.٥ جنيهاً/ حالة.
- تعدد الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة، كما تباينت خصائص المستفيدين من خدمات هذه الوحدات بين الريف والحضر.
- جاءت المنوفية في المرتبة الحادية عشرة من حيث نصيب الوحدة الاجتماعية من السكان بمتوسط ٣٩٤٦٤ نسمة / وحدة عام ٢٠١٩ .
- تباينت المسافة الزمنية والمكانية التي يقطعها المستفيدون إلى الوحدات الاجتماعية، كما تباينت دورية الذهاب إليها، وطرق الانتقال وتكلفته بين الريف والحضر.
- تفوق نصيب الوحدة الاجتماعية بالحضر على الريف، بمتوسط ٥٩.٣ ألف نسمة/وحدة؛ و٣٦.٢ ألف نسمة/ وحدة لكل منهما على التوالي.
- سجل معدل التباعد بين الوحدات الاجتماعية ٥.١ كم ، ويتباين هذا المعدل بين المراكز.

- بلغت كثافة الوحدات الاجتماعية بالمحافظة٠.٤ وحدة/ كم٢، وتباينت بين مراكز المحافظة، كما تباين معدل التوطن للوحدات الاجتماعية بين مراكز المحافظة.
- سجل نصيب الوحدة الاجتماعية من المساحة بالمحافظة ٢٢.٩ كم٢/ وحدة، ويتباين بين المراكز.
- سجلت قيمة دليل التركز٥.١، وهذه القيمة تعكس وجود تباين بين نسبة عدد السكان ونسبة عدد الوحدات الاجتماعية بمراكز المحافظة عام ٢٠١٩ .
- تباينت درجات رضا المستفيدين عن الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية بالمحافظة بين الريف والحضر.
- تعددت المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية، وتؤثر على الخدمات التي تؤديها بين الريف والحضر.
- أتت ميكنة الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية، ورفع قيمة المبالغ المصروفة للمستفيدين، ورفع كفاءة العاملين على رأس مقترحات المستفيدين لحل مشكلات هذه الوحدات.
- بلغ العجز في عدد الوحدات الاجتماعية بالمحافظة ١٠٦ وحدة على أساس معدل ٢٠ ألف نسمة/ وحدة، وينخفض إلى ٣٤.٤ وحدة على أساس معدل٣٠ ألف نسمة/ وحدة عام ٢٠١٩، وتتباين نسبة العجز بين المراكز.
- تشير الإسقاطات المستقبلية أن المحافظة بحاجة إلى ٦٤ وحدة اجتماعية جديدة عام ٢٠٢٥ و٩٤ وحدة جديدة عام ٢٠٣٠ على أساس معدل٣٠ ألف نسمة/ وحدة .

ومن التوصيات التي انتهى إليها البحث:

- ❖ توجيه المزيد من الدراسات الجغرافية لدراسة الخدمات الاجتماعية لارتباطها بحياة السكان واحتياجاتهم.
- ❖ إنشاء المزيد من الوحدات الاجتماعية بالمناطق المحرومة، أو المناطق التي تعاني ضغطاً على الوحدات القائمة.
- ❖ تطوير وتحديث الوحدات الاجتماعية بالمحافظة؛ حتى تقوم بدورها على الوجه الأكمل.
- ❖ توسيع مظلة الخدمات التي تؤديها الوحدات الاجتماعية للمستفيدين، والارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة.

- ❖ مراعاة نصيب الوحدات الاجتماعية من السكان والمستفيدين عند التخطيط المستقبلي لها.
- ❖ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في ربط الوحدات الاجتماعية أفقياً ورأسياً، من أجل تسريع وتيرة تقديم الخدمات التي تعاني من طول فترة الحصول عليها.
- ❖ أخذ درجات رضا المستفيدين ومؤشرات كفاءة الوحدات الاجتماعية في الاعتبار عند التخطيط لتنمية الوحدات الاجتماعية بالمحافظة.
- ❖ التحول إلى بطاقة الدعم الذكية التي تعطي للمستفيد الصرف من أي مكان، وتقلل من مرات تردده على الوحدة.
- ❖ التنسيق بين الجمعيات الأهلية والوحدات الاجتماعية في تقديم الخدمات الاجتماعية؛ لزيادة عدد المستفيدين من ناحية، وتقليل تكرار عمليات الصرف من أكثر من جهة.
- ❖ ميكنة الخدمات المختلفة التي تؤديها الوحدات الاجتماعية وتدريب العاملين على استخدامها.
- ❖ ضرورة الربط بين عدد الوحدات الاجتماعية وعدد السكان والمساحة عند إنشاء وحدات اجتماعية جديدة.
- ❖ رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية، وسرعة الاستجابة لشكاوى ومقترحات المستفيدين.

جامعة المنوفية
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

استمارة استبيان عن الأبعاد الجغرافية للوحدات الاجتماعية بمحافظة المنوفية

دراسة في جغرافية الخدمات

أولاً: بيانات عامة عن المستفيد/ المستفيدة:

- اسم المستفيد/ المستفيدة(إذا رغب) ..... قرية .....مدينة .....
- السبب الرئيس للتردد على الوحدة الاجتماعية .....
- النوع : ذكر ..... أنثى ..... السن ..... سنة
- الحالة التعليمية : .....
- طرق حيازة المنزل: ملك ..... إيجار.....مشاركة .....أخرى .....
- عدد الحجرات:..... حجرة مساحة المنزل ..... متر مربع عدد الأدوار ..... دور
- الوظيفة:..... الحالة الاجتماعية: .....
- عدد العاملين من الأسرة ..... فرد عدد الملتحقين بالتعليم من الأسرة ..... فرد
- عدد أفراد الأسرة ..... فرد المتوسط الشهري للدخل الأسري ..... جنيه
- هل يوجد بالأسرة أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ؟ نعم .... لا .....
- هل تتلقى أي مساعدات من جهات أخرى غير الوحدة؟ نعم ..... لا .....

ثانياً: بيانات عن تردد المستفيدين على الوحدة الاجتماعية :

- طبيعة التردد على الوحدة الاجتماعية: يومي .... أسبوعي..... شهري – موسمي ومتقطع .....
- عدد مرات التردد في الشهر ..... مرة
- المسافة بين المنزل والوحدة الاجتماعية أقل من ٥٠٠ متر.... ٥٠٠- ١٠٠٠ متر ..... ١٠٠٠ متر فأكثر.....
- المسافة بين المنزل والوحدة بالدقيقة: أقل من ١٥ دقيقة – ١٥- ٣٠ دقيقة – ٣٠ دقيقة فأكثر
- طريقة الذهاب إلى الوحدة: السير على الأقدام ..... توكتوك..... سيارة أجرة .... أخرى .....
- تكلفة الذهاب إلى الوحدة: لا توجد تكلفة ... أقل من ٥ جنيهات .... ٥ جنيهات فأكثر

ثالثاً: تقييم الوحدة الاجتماعية:

- موقع الوحدة الاجتماعية: طريق رئيس ..... طريق فرعي .....لا تقع على طريق..... ٠
- موقع الوحدة: داخل الكتلة العمرانية ..... خارج الكتلة العمرانية .....
- موقع الوحدة : بالقرية..... بقرية أخرى مجاورة..... بمدينة مجاورة.....
- عدد الأدوار ..... دور موقع الوحدة: الدور الأرضي ..... الأول..... الثاني.....
- الحالة البنائية للوحدة: ممتازة ... جيدة ..... منخفضة.....
- عدد العاملين بالوحدة؟..... عامل٠هل عدد العاملين كاف؟ نعم ..... لا .....

رابعاً: تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية:

- نوعية الخدمات التي تقدمها الوحدة؟ معاشات ..... مساعدات..... إعانات ..... أخرى

- درجات الرضا عن موقع الوحدة ؟ ممتازة ..... جيدة ..... متوسطة ..... منخفضة.....
- درجات الرضا عن كفاية أعداد العاملين بالوحدة ؟ ممتازة .... جيدة .....متوسطة ... منخفضة.....
- درجات الرضا عن عدد الخدمات التي تقدمها الوحدة؟ ممتازة ... جيدة ... متوسطة .... منخفضة....
- درجات الرضا عن البنية الأساسية المتوافرة في الوحدة؟ ممتازة ....جيدة ...متوسطة .... منخفضة....
- درجات الرضا عن نوعية الخدمات التي تقدمها الوحدة؟ ممتازة ....جيدة ....متوسطة ... منخفضة....
- درجات الرضا عن زمن الحصول على الخدمات ؟ ممتازة ...جيدة .. متوسطة .. منخفضة....
- درجات الرضا عن إمكانية الوصول إلى الخدمات ؟ ممتازة ..... جيدة ..... متوسطة ..... منخفضة.....
- درجات الرضا عن قيمة مبالغ المساعدات والمعاشات؟ ممتازة ....جيدة ..... متوسطة ..... منخفضة.....
- درجات الرضا عن طريقة تعامل مقدمي الخدمات بالوحدة؟ ممتازة .... جيدة ... متوسطة.... منخفضة....
- درجات الرضا عن تبسيط الإجراءات بالوحدة؟ ممتازة .....جيدة ...متوسطة ..... منخفضة.....
- درجات التقييم النهائي للخدمات التي تقدمها الوحدة؟ ممتازة .... جيدة ..... متوسطة ..... منخفضة.....

سادساً: مشكلات الوحدات الاجتماعية وكيفية تنميتها من وجهة نظرك :

- هل واجهت بعض التعقيدات الروتينية في الوحدة من أجل الحصول على الخدمة؟ نعم .... لا.....

- الزمن الذي استغرقته للحصول على الخدمة : أقل من شهر.... شهر – ثلاثة اشهر– أكثر من ذلك.
- هل هناك آلية لاستقبال الشكاوى والمقترحات الخاصة بالمتعاملين مع الوحدة؟ لا .... نعم.....
- ما درجة الاستجابة للشكاوى والمقترحات؟ ممتازة .... جيدة..... متوسطة ..... منخفضة.....
- حدد من وجهة نظرك المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية وفقاً لخطورة هذه المشكلات؟
- .....

.....

.....

- ما هي مقترحات سيادتكم لحل المشكلات التي تواجه الوحدات الاجتماعية بالمحافظة؟
- .....

.....

.....

.....

.....

شكراً لحسن تعاونكم الصادق معنا

مصادر ومراجع البحث.

أولاً : المصادر والمراجع العربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إعداد خرائط الفقر لإقليم الدلتا، أكتوبر ٢٠١٥ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية بمصر، سنوات مختلفة.
- زينهم مشحوت سيد أحمد، الرعاية الإنسانية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية لفقراء الريف المصري، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، يناير ٢٠١٦ .
- شيرين فتحي محمد، جودة برنامج الضمان الاجتماعي في محافظة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد التاسع، أكتوبر ٢٠١٧ .
- طارق عيسى عبد الراضي، فعلية خدمات الضمان الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الحماية الاجتماعية، دراسة مطبقة على وحدات الضمان الاجتماعي بمركز أسوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، ٢٠١٥ .
- طلعت مصطفى السروجي وآخرين، جودة الخدمات الاجتماعية: المفهوم والأهمية والضمانات، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٢١، ٢٠٠٦ .
- عايدة نبيه المكاوي، دراسة تقويمية للوحدات الاجتماعية المطورة ، بالتطبيق على وحدات محافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ٢٠١٣ .
- عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩ .
- فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤ .
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠١ .

- فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، دار اليازوي للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٣ .
- كامل مصطفى كامل سعد، التقييم الجغرافي للجمعيات الأهلية بمحافظة الجيزة– دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة الدراسات الإنسانية، كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، العدد ١٩، يناير ٢٠١٩ .
- محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائي لمحافظة المنوفية، سنوات مختلفة.
- محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة معلومات المنوفية، سنوات مختلفة.
- محمد عبد الجبار نصر، التقنيات الاجتماعية وتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠١٨ .
- محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصادية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦ .
- مديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.
- مصطفى محمد البغدادي، دراسة منهجية عن علاقة علم الجغرافيا بالخدمات، حولية كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد ١٧، ١٩٧٤ .
- معهد التخطيط القومي، التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين المحافظات المصرية، سلسلة مذكرات خارجية، رقم ١٦٥٧ ، أكتوبر٢٠١٦ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي لمحافظة المنوفية، نوفمبر ١٩٩٨ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الرؤية المستقبلية والمشروعات الداعمة لتنمية محافظة المنوفية، مايو ٢٠١٧ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، دليل المعدلات المعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثالث، الخدمات الاجتماعية، ٢٠١٥ .
- وزارة التخطيط والمتابعة، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة٢٠١٨/٢٠١٩– ٢٠٢١/٢٠٢٢ .
- وزارة التخطيط والمتابعة، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٨/٢٠١٩ .

❖ وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، تقرير التنمية البشرية للمنوفية عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ .

ثانياً: المصادر والمراجع غير العربية:

- Adam, T, Geography of services, Progress in human geography , Vol.26, 2002 .
- Andrews,G, Towards a new geography of social work, Geography Campass, September. 2019 .
- Benoit.et al, Mapping social innovation networks: Knowledge intensive social services as systems builders, Technological Forecasting & Social Change, Vol. 157 , 2020 .
- Brent,N, the case for better maps of social services provision,Voluntas, 2011 .
- Clarkson,P, Measurement in social care, Social Policy& Society Journal,vol.16,2006 .
- Ministry of social solidarity, Egypt strengthening social safety net additional financing, 2018 .
- Nagle ,G, Advanced Geography, Oxford University press,2000.
- Rubenstein, J, An introduction to human geography, New Jersey, 2003 .
- UNFPA, Localizing the targets of the sustainable development goals at Governorate level, January 2018.
- World Bank, International Food Policy Research Institute ,Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer

Program, Evaluation of Program Impacts and Recommendations, October 2018 .

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

https://www.capmas.gov.eg/

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

https://mped.gov.eg/

وزارة التضامن الاجتماعي

https://www.moss.gov.eg/

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

https://www.idsc.gov.eg/